الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
قسم التاريخ.

السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر عهد نابليون الثالث 1852م-1870م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر تخصص المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبين:

- عبد الله حوامرية.
- عبد الله حوالة.

إشراف الأستاذ الدكتور:

- الحواس غربي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
أ. د. قدادرة شايب	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة8 ماي 1945
د. الحواس غربي	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945
د. عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر-أ-	ممتحنا	جامعة 8ماي 1945

السنة الجامعية 2021-2022

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله والشكر له الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك حمد كثيرا طيبا مبارك فيه، عدد خلقه ورضا نفسه وزينة عرشه ومداد كلماته على أن من علينا بإنجاز هذه الدراسة والصلاة والسلام على أفضل الخلق نبيا محمد وعلى أله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

وإطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل﴾ نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذنا الفاضل **حواس غربي** حفظه الله ورعاه على كل ما قدمه لنا من نصح وتوجيه وتعقيبا في إثراء موضوع دراستنا والوصول به إلى حالته النهائية كما نتوجه بالشكر إلى أساتذتنا الدكاترة الأستاذ **شايب قدادرة** والأستاذ **عبد الكريم قرين** لموافقته على مناقشة الرسالة فلهم كل الثناء على ذلك.

وشكر موصول لكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد .وفي الأخير نسأل الله عز وجل أن يرزقنا وإياكم السداد والرشاد والعفاف لما فيه الصلاح للعباد والبلاد.

الإهداء

أهدي تخرجي إلى أفضل رزق في الوجود إلى التي

جعل الله الجنة تحت أقدامها أمي الغالية رفيقة

العمر كله إلى من شاركتني أفراحي وأحزاني

نجاحاتي وتعثراتي إلى سندي أبي الغالي وقدوتي

في الحياة إلى من تقاسمت معهم الحياة إخوتي

سارة، أيمن، أدم، أسئل الله عز وجل أن يحفظكم

ويرعاكم ويرزقكم الفردوس الأعلى

"حوالة عبدالله"

الإهداء

أهدي تخرجي وحصاد ما زرعته إلى والداي الودودين وزوجتي الحبيبة وأخواتي الكريمات وصديقاي (الطبيب والمزعج)، حفظهم الله جميعا من كل شر، والعاقبة الى إنجازات أخرى بإذن الله العزيز الكريم.

"حوامرية عبدالله"

المقدمة

تعتبر فترة الاستعمار الفرنسي في الجزائر أحد أبرز المراحل التي يجب النظر إليها بحذر وعناية دقيقتين، فما نعيشه اليوم هو امتداد لسياسات فرنسية سابقة عمل الاحتلال الفرنسي على التأسيس لها لمد جذوره بأرض الجزائر ليس عن طريق السيف والعصى فقط، بل تنوعت وسائله بتنوع الأشخاص وأحوال البلاد والعباد، وتنوعت سياساته بتنوع الأفكار والهيئات، وأجتهد الفرنسيون في البحث عن حل يسمح لهم من إخضاع الجزائر بكلية، فالجزائر عندهم أرض يجب امتلاكها، و الأهالي عائق يجب ازالته إما شكلا بقتله وتهجيره أو مضمونا بإدماجة وتغير ألوانه. فتم معاملة مستعمرة الجزائر في فترة الملكية الفرنسية (مرحلة التجربة) على أنها ميدان حرب والهدف تحقيق حلم المستعمرة الهادئة، فكانت اليد العليا للجيش على الإدارة، تبعها فترة حكم الجمهورية الثانية 1848-1852م وتلاها حكم الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون الثالث 1852م-1870م. وقد حملت مرحلة الإمبراطورية في طياتها سياسات عديدة وحاسمة غيرت مجرى تاريخ الجزائر ومن فيها.

ومن هنا وقع اختيارنا على موضوع السياسة الاستعمارية في عهد الإمبراطور نابوليون الثالث (1852-1870) بهد إبراز بعض المعطيات المتعلقة بسياسته وتنوعها وفهم أصلها ومصادرها.

أسباب اختار الموضوع

كانت أبرز العوامل التي دفعتنا الى اختيار الموضوع ما يلي:

1-الرغبة في الاطلاع والتعمق في تاريخ الاستعمار في الجزائر.

2-محاولة فهم طبيعية سياسة نابليون لثالث في الجزائر

3-أهمية مرحلة الإمبراطورية في تاريخ الجزائر

4-الوقوف على أهم المراسيم والتغيرات التي طبقها الامبراطور على الجزائر.

5- التعرف على نتائج كل هذه السياسات.

الإشكالية

تتمحور إشكالية الموضوع في كيف كانت السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا في فترة الإمبراطورية الثانية؟ فيما تمثلت مختلف سياسات الامبراطور الإدارية والقضائية والثقافية والاقتصادية بالجزائر؟ ولذا جاءت التساؤلات الفرعية التالية:

1-كيف كانت الأوضاع بالجزائر قبل قيام الإمبراطورية؟

2-فاهي وزارة الجزائر والمستعمرات؟ كيف ولماذا تم انشائها وما سبب زولها؟

2-ماهي سياسة المملكة العربية وفيما تمثلت مختلف أشكالها؟

3- كيف كانت أحوال السياسة الاستيطانية والاندماجية في تلك الحقبة؟ وفيما كانت مختلف أشكالها؟

4-فيما تمثلت الانعكاسات الناجمة عن سياسات تلك الفترة؟

منهج الدراسة

أما فيما يتعلق بالمنهج اعتمدنا المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي، فالأول لاستعراض أساليب السياسة الفرنسية المنتهجة في مختلف الجوانب خلال الفترة الممتدة ما بين 1848م-1870م. بغرض سرد ووصف الأحداث التاريخية التي مرت بها الجزائر شتى المجالات السياسة والإدارية والاقتصادية والثقافية المنهج الثاني في تحليل الوقائع وشرحها للإجابة عن التساؤلات المطروحة.

خطة البحث:

لمعالجة موضوع بحثنا وضعنا خطة منهجية تمثلت في مقدمة ثلاثة فصول وخاتمة وجملة من الملاحق ذات الصلة بموضوع البحث وقائمة المصادر والمراجع.

-تطرقنا في الفصل الأول عن الأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعية في فترة الجمهورية الثانية أي قبل سقوط هذه الاخيرة وقيام الامبراطورية.

-وتطرقنا في الفصل الثاني على مختلف السياسات الاستعمارية المتبعة في فترة الامبراطورية، حيث تم التطرق في السياسية الادارية على فكرة المملكة العربية ووزارة الجزائر والمستعمرات، وفي السياسة القضائية تتم التطرق لمختلف المراسيم المهم المتعلقة القضاء الاسلامي. أما في السياسة الاقتصادية تم التطرق إلى السيناتوس كونسيلت 1863م المرحلة وفي السياسة الاستيطانية تم التطرق إلى السيناتوس كونسولت 1865م. وأخيرا تم الاقتصار في السياسة الثقافية على التعليم والتبشير.

وعالجنا في الفصل الثالث والأخير مختلف الانعكاسات التي طالت الشعب الجزائر من كل السياسات التي تم اتهاجها من طرف الاستعمار الفرنسي. وخلصنا في نهاية هذا الفصل إلى سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية وبداية الحكم المدني بالجزائر.

دراسة أهم المصادر والمراجع:

عند معالجتنا لهذا الموضوع، قمنا بالاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع بنسب متفاوتة حسب ما يتجاوب مع موضوعنا، كما تعمدنا التركيز على المصدر دون المرجع وتنويع المراجع في البعض المسائل لتنوير القارئ وتوسيع البحث ،كما أنه بسبب تنوع مسائل هذا البحث تعددت المصادر و المراجع من خاصة و عامة، فمن العامة كتاب التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م للأستاذ عمار بوحوش، و كتاب الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900 للأستاذ أبو القاسم سعد الله -رحمه الله-،و كتاب موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر و العرب للأستاذ يحي بوعزيز، من الخاصة كتاب الاستعمار الفرنسي و القضاء الإسلامي خلال القرن التاسع عشر للأستاذ عبد الصمد قلفاط الذي ساعدنا في ما يتعلق في القضاء في هذه جميع الفترات المدروسة و أهم المراسيم المتعلق بالقضاء و أثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830م-1954م للأستاذ عميرواي احميدة الذي ساعدنا في معرفة القوانين والمراسيم المساعدة للاستيطان و أثارها على المجتمع الجزائر كما كان الحال مع كتاب الخلفيات الحقيقة للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1839-1873) للأستاذة عدة بن داهية. كما انتهجنا نفس الطريقة في المراجع والمصادرة الفرنسية التي كان لها دور هام في رحلتنا البحثة وهي الرجوع للأصل والبحث بغية الفهم السليم والأخذ الرأي السديد في بعض المسائل المتعلقة بالاستيطان والمستوطنين، فمن العامة مثلا genèse de l'Algérie

algérienneوتـــاريخ الجزائـــر المعاصـــر للأســـتاذ شـــارل ربيـــر أجيـــرون وتـــاريخ الجزائـــر المعاصـــرة " الغـــزو وبدايـــة الاســـتعمار"(1827م-1871م) للأستاذ شارل أندري جوليان، ومن الخاصة:

-Annie REY-GOLDZEIGUER, Le Royaume arabe. "و La politique algérienne de Napoléon III 1861-1870.

- Maurice POULARD, L'Enseignement pour les indigènes en Algérie.

- Fréderic GODIN, De l'application du droit Musulman en Algérie.

كـــل هـــذه المصـــادرة المتخصصـــة فـــي مجـــال معـــين ســـاعدتنا للفهـــم والإبحـــار بهـــدف اصـــطياد بعـــض المعلومـــات المهمـــة لموضـــوع بحثنـــا، إضـــافة إلـــى ذلـــك، الرســـائل الجامعيـــة نـــذكر منهـــا: مـــذكرة يـــري أوربـــان التـــي عنونهـــا الأعـــراق والجنســـية فـــي القـــانون الاســـتعماري الفرنســـي الـــذي ســـاعدنا فـــي التطـــرق إلـــى قـــانون السيناســـتوس كونســـيلت 1865م فـــي ضـــوء صـــلته بالسياسة العربية والشؤون الداخلية والخاجية في تلك الفترة.

-Yerri Urban, Race et nationalité dans le droit colonial français (1865م-1955م) .

الصعوبات:

مـــن بـــين الصـــعوبات التـــي وجهنـــا ضـــيق الوقـــت بنســـبة لمحتـــوى الموضـــوع، وقلـــة المصـــادرة فـــي بعـــض المســـائل المتعلقـــة بالموضـــوع لكـــن تـــم تخطـــي هـــذه الصـــعوبات لأهميـــة المســـائل المدروســـة وكميـــة الاســـتفادة الهائلـــة من دراستها.

وأخيـــر نقـــدم الشـــكر لأنفســـنا التـــي تعبـــت وســـهرة تعويضـــا لضـــيق الوقـــت والظـــروف الطارئـــة ونقـــدم الشـــكر لمشـــرفنا الكـــريم الـــودود: الاســـتاذ الـــدكتور حـــواس غربـــي الـــذي قـــدم لنـــا يـــد العـــون والتســـهيل بفضـــل الله عـــز وجل.

الفصل الأول

أوضاع الجزائر على عهد الجمهورية الثانية 1848م-1852م

المبحث الأول: الأوضاع السياسية للجزائر 1848م-1852م

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية للجزائر 1848م-1852م

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية للجزائر 1848م-1852م

المبحث الأول: الأوضاع السياسية للجزائر 1848م-1852م.

شهد عام 1848م سقوط الملكية مجددا وقيام الجمهورية الثانية بفرنسا بعد قيام ثوره فيفري وبذلك تغيير السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، حيث تبنت الجمهورية الثانية سياسة الإدماج وكان ذلك إعلانا صريحا لخرق معاهدة الاستسلام الموقعة مع الداي حسين جويلية 1830م، والتي تنص على احترام الشعب الجزائري أرضا وعرضا ودينا.[1]

وكانت الثورة الفرنسية فرصة جيدة للمستوطنين لإنهاء الحكم العسكري، حيث طالبوا بالإدماج، وفي 9 ديسمبر 1848م[2] قررت الحكومة الفرنسية تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الموجودين فرنسا نفسها وذلك استجابة لمطالب المعمرين[3].

كما نص مرسوم مارس 1848م للحكومة المؤقتة ومرسوم 27 أفريل 1848م على إلغاء نظام العبودية في الجزائر[4]، وتحرر العبيد الذين

---

[1] -عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار البصائر، الجزائر، ط 3، 2008، ص132.

[2] -شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ت: عيسى عصفور، منشورات عبيدات بيروت، باريس، ط1 ،1982، ص46.

[3] -عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص132.

[4] -M. Bequet, L'Algérie en 1848, tableau géographique et statistique, librairie de L. HACHETTE,Paris,1849,p 469.

كانوا في أيدي الجزائريين وتم استغلالهم من طرف المعمرين كأجراء وخمسين في الأراضي التي تم الاستحواذ عليها[1].

كما حاول دستور 1848م تحقيق مبدأ أساسي فرنسي وهو أن أي دوله أو أرض يتم إلحاقها بفرنسا يطبق عليها القانون المدني الفرنسي، وفق المادة سبعة من قانون 21 مارس 1804م[2] الذي ينص على أن القانون المدني عند تطبيقه تلغى جميع القوانين المحلية[3].

فالجزائر الان تحت قوانين فرنسا من خلال إلحاقها بقوانين وزاره الحربية الفرنسية بباريس وذلك تمهيدا لمحاولة تحقيق الارتباط بين الدوائر المدنية الأساسية باعتبارها أرضا فرنسية وثم تقسيم الجزائري بموجب قرار 9 ديسمبر 1848م [4]الى منطقيتين أساسيتين: الجزائر الشمالية التي كانت تحت الحكم المدني، وقسمت الى ثلاث مقاطعات بعد حذف البلديات المختلطة بها وكل مقاطعة مقسمة الى منطقة مدنية وعسكرية وصارت تلك المناطق المدنية في مقاطعاتها الثلاث محافظات مقسمة الى بلديات، بحيث كانت كل بلدية من البلديات لها مجلس منتخب يديره محافظون ومديرو رؤساء البلديات، وكانت تختلف هذه البلديات من حيث

---

[1] -صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1870، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،1984م، ص20.

[2] -Claude COLLOT, Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830 – 1962)، Éd. Du CNRS, Paris, 1987, p. 36-41.

[3]- Ch. Roussel, la justice en Algérie: les tribunaux indigènes, revue des deux mondes (1829-1971)، Vol.16, no.3, 1er aout 1876, page 678.

[4] -شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص47.

عـــدد الأعضـــاء فـــي المجـــالس كـــان أكثرهـــا العاصـــمة حيـــث ضـــمت ســـنة 1848م حوالي 24 عضوا.[1]

أمـــا فـــي المنطقـــة العســـكرية اللـــواء المكلـــف بالمقاطعـــة هـــو الـــذي يـــديرها، كمـــا أن المجلـــس الحربـــي هـــو الـــذي يحكـــم فـــي القضـــايا الجنائيـــة،و ينظـــر الضـــباط المســـؤولون فـــي الجـــنح و القضـــايا المدنيـــة و التجاريـــة فـــي حالـــة عـــدم وجـــود مركـــز شـــرطة، أمـــا فـــي المنـــاطق المدنيـــة العدالـــة تـــتم عبـــر المحـــاكم الابتدائيـــة وعـــن طريـــق محكمـــة الجزائـــر هـــذه الأخيـــر التـــي لا تمتلـــك غرفـــة اتهامـــات ولا رئـــيس أول حيـــث جميـــع الهيئـــات القضـــائية تحـــت تصـــرف المـــدعي العـــام ،والإدارة فـــي هـــذه المنـــاطق المدنيـــة تكـــون تحـــت يـــد المحـــافظين الـــذين لا يتمتعـــون بصـــلاحيات واســـعة كـــزملائهم بفرنســـا، القضـــاة عرضـــة لتنحيـــة كمـــا أنـــه لاوجـــود لهيئـــة محلفـــين[2]، الجزائـــر الجنوبيـــة بقيـــت خاضـــعة للحكـــم العســـكري[3]،عـــن طريـــق الإدارة المحليـــة و هـــي المكاتـــب العربيـــة[4]. كمـــا يجـــدر ذكـــر أن حســـب أمريـــة 16و20 أوت القضـــاء، المتعلـــق بالفرنســـيين

[1]–أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الرائد، الجزائر، طبعة خاصة، 2009، ج1، ص320.

[2] –Horace Giraud, Le gouvernement de l'Algérie: trente mois de ministère spécial, revue contemporaine, 2°série-tome dix-neuvième, 1881, p418.

[3]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص13.

[4]-حسب فرديناند هيقونييت" Hugonet"المكتب العربي هو: " حلقة وقصل بين الجنس الأوربي الذي أستوطن القطر الجزائري منذ 1830م والسكان المحليين الذين يقطنون البلاد من قبل ولا يزالون الى الان". سلاطنية عبد القادر، دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر، مجلة البدر، الحجم 03، العدد03، مارس2011م، ص70.

والأوربيين يصبح في المناطق المدنية تابعا لوزارة العدل، أما مصلحة العدالة المتعلقة بالأهالي تبقى في صلاحيات وزير الحرب.[1]

بدت السياسة الاستعمارية للجمهورية الثانية معتدلة ومتأثره بأفكار Victor Schoelcher[2] هذا الأخير ناضل من أجل تحقيق حق المشاركة حيث تم إدماج أربع مستعمرات بالكامل لكن بقي موضوع الأهالي كما هو[3]، ، كما منح دستور1848م الحق في التمثيل النيابي في المجالس الفرنسية لكل هذه المستعمرات [4]عن طريق الاقتراع العام الذي ينتخب أربعة نواب لجمعية التأسيسية و ثلاثة الى الجمعية التشريعية بباريس، ومنحت لهم حق انتخاب مستشارين بلديين أيضا للتمثيل البلدي في البلديات الفرنسية، هذا وقد تعاقب على إدارة الجزائر على عهد الجمهورية الثانية ستة حكام في الفترة (1848م-1852م)،بداية بأبرزهم

[1]- M. Bequet, L'Algérie en 1848, tableau géographique et statistique, librairie de L. HACHETTE, Paris,1849, p 468.

[2]- فيكتور شولشار ولد عام 1804م بباريس، توفي يوم 25 ديسمبر 1893م، سياسي فرنسي ونائب عن المارتينيك ثم غودالوب، اشتهر بمشاركتها في إلغاء الرق عن طريق مرسوم 27 أفريل 1848م الموقع من طريق الحكومة المؤقتة لجمهورية الثانية. للمزيد أنظر:

http://www.senat.fr/senateur-3eme-republique/schoelcher_victor1534r3.html

[3]- Anne Girollet, la politique de la IIe République un assimilationnisme modéré, revue française d'histoire d'outre-mer, tome85, n°320,3e trimestre1998, pp71-83.

[4] -يحي بو عزيز، نفس المرجع، ص13.

Jacques Louis Randon حتى [1] Louis Eugène Cavaignac [2].

كانت سياسة Louis Eugène Cavaignac الذي عين حكما عاما للجزائر عام 1848م سياسة ذات نهج ليبرالي إدماجي، فكانت أمرية 13 مارس 1848م[3] حول الصحافة وكان فحوها:

"انا، لواء كتيبة، حاكم عام للجزائر، أعتبر أن الرقابة المنتهجة على الصحافة الجزائرية من طرف النظام الحالي، لا يمكنها البقاء مع ترسخ وتوسع الحريات السياسية المقدمة من طرف النظام الجمهوري الصاعد .... المادة الأولى: القوانين والمراسيم التي تظهر في فرنسا حول الصحافة تطبق على الصحافة في الجزائر..... "[4]

[1]-لويس أوجان كافينياك ولد عام 1802م بباريس، توفي عام 1857م بالسارث شمال فرنسا، لواء وحاكم عام بالجزائر عام1848م، وزير الحرب بنفس السنة، قائد للقوات المسلحة المتكفلة بقمعة ثورة 1848م، تم هزيمته في الانتخابات الرئاسية لعام 1848م من طرف لويس نابليون بونابرت. للمزيد أنظر:
https://data.bnf.fr/fr/12459503/eugene_cavaignac

[2]- الكونت جاك لويس قيصر أكسندر بولي راندون ولد عام 1795م بغرنوبل، توفي عام 1871م بجينيف، رجل عسكري وسياسي فرنسي، وزير الحرب لمرتين عام 1851م وأعوام 1859م-1867م، تولى حاكما عام للجزائر لسبع سنوات 1851م-1858م، مارشال فرنسي وعضو في مجلس الشيوخ عام 1856م. للمزيد أنظر:
/ https://data.bnf.fr/fr/10739922/jacques-louis-cesar-alexandre_pully_randon

[3] -M. Bequet, op.cit., p469.

[4] -Bonnardot J, La presse algérienne sous la Seconde République (février 1848-décembre 1851). 1848 et les révolutions du XIXe siècle, Tome 39, Numéro 180, juin 1948. p 27.

حملت ثورة 1848م الأمل للمستوطنين وفي انهاء الحكم العسكري وتحقيق الدمج وإدارة الجزائر بأنفسهم، على هذا استقبلت أحسن استقبال، والواقع أن جنرالات أفريقيا كانوا أقوياء جدا في باريس، ولم يحل ذلك دون حصول المستوطنين على ترضيات كبيرة.[1]

[1]- شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص46.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية للجزائر 1848م-1852م.

لم تتوقف سياسة الجمهورية الفرنسية الثانية في الجزائر عند الجانب السياسي بل تعدت إلى الجانب الاقتصادي فخلقت أوضاع اقتصادية مزرية كانت وبالا على نمو اقتصادها.[1]

لجأت بين سنتي 1848م1851م لسياسة القمع والسلب والنهب لمجابهة الثورات وفرض الغرائم على الأهالي سنة 1848م والاستيلاء على أراضيهم بالقوة[2] قصد تحطيم الاقتصاد المحلي وإفقار سكانها من جهة ومن جهة أخري استبقاء الإقطاعية وتقويتها وتعزيز شرعيتها الدائمة[3].

ومع صدور دستور نوفمبر 1848م التي نصت المادة: 109 منه على اعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية كما عملت الجمهورية الفرنسية الثانية في بادئ الأمر علي تسوية مشكلة الملكية في الجزائر، وفق نظام ملكية الأرض الفرنسية والتي أدعت أن الملكية الخاصة لم تكن موجودة في الجزائر وأن القبائل تنتفع انتفاعا جماعيا بالأرض التي هي ملك للدولة كم اعترفت بثنائية تملك الأرض الأهلية

---

[1]– صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار البصائر الجديدة، ط1، الجزائر، 2012، ص22.

[2]–اندري برنيان واخرون، الجزائريون بين الماضي و الحاضر، تر:اسطنبولي رابحو منصف عشور، ديوان المطبوعات الجامعة الأكادمية، الجزائر،1984م، ص289.

[3]–شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 47-48.

ملكيـة خاصـة تسـمي (الملـك) وملكيـة جماعيـة تسـمى(القبيلة)[1] .ليضـع بـذلك دستور نوفمبر حد نهائيا للوضع الغامض الذي كان قائما بالجزائر.

ويشـير لهـذا الحـاكم العـام [2] Charon قـي المنشـور الصـادر فـي 15 جـوان 1849م المتعلـق بكيفيـة تخصـيص الأراضـي المشـغولة بالأهـالي لصـالح الاسـتيطان الاوروبـي[3]، حيـث يحـب أن تـتم عبـر خطـوات معينيـة، بحيـث لا يمكـن الانتقـال للخطـوة المقبلـة، حتـى التأكـد تمامـا مـن اسـتحالة أن تفـي سـابقتها بـالمطلوب، وأول هـذه الخطـوات تخصـيص الأراضـي الدومينيـة.[4] فـي حالـة مـا إذا كانـت غيـر مناسـبة أو غيـر كافيـة، يتوجـه نحـو "أراضـي العـرب'، والمسـاس بهـا وفـق قواعـد معينيـة تحـددها طبيعـة الأرض، فبالنسبة ل:

-الأراضـي الخاصـة: الملكيـات الخاصـة التـي لـن يـتم تخصيصـا للاسـتيطان إلا بالموافقـة التامـة لأصـحابها، وهـذا بمـنهم مزايـا وتعويضـات كافيـة سـواء كانـت ماليـة، أو تبـديلها بـأراض دومينيـة تكـون مـن اختيـارهم مـا أمكن، مع تسليم عقود ملكية نهائية لهم.

---

[1] -اندري برنيان وآخرون، المرجع السابق، ص336.

[2]- البارون فيالا شارون، ولد عام 1794م بباريس وتوفي عام 1880م، رجل عسكري وسياسي فرنسي، تولى حاكما عام للجزائر ما بين 1848م-1850م، عضو مجلس الشيوخ في عهد الإمبراطورية ما بين 1852م-1870م. للمزيد أنظر: https://www.senat.fr/senateur-2nd-empire/charon_viala0173e2.html

[3]- بن يوسف محمد الأمين، "الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851 والمسألة الاستيطانية في الجزائر"، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد05، العدد03، 2021، ص 410.

[4]- المرجع نفسه، ص 411.

-الأراضي المملوكة بصفة جماعية: أي للقبائل، ويتم النظر إلى حالتها الراهنة، هل هي مستغلة أم لا، وإذا ما كانت كافية لسكان القبيلة، ولن يتم التخصيص إلا للأراضي الزائدة عن الحاجة، وتعويض مالي، أومن نفس النوع، مع تسليم عقود ملكية نهائية، والتأكيد على عدم المساس مجدد بملكياتهم مهما كان الأمر.

-الأراضي المحازة بالاستغلال: يتم تخصيصها عبر إحصاء القبائل المستغلة والأراضي المحتاجة إليها، ثم حصرها إذا ما كانت الأراضي واسعة، وفي حالة العكس يتم تحويلهم إلى أراضي أخرى مع منحهم الملكية التامة، مع الإشارة إلى ضرورة التصرف بحذر شديد لتلافي النتائج العكسية لهذا الإجراء.

-أراضي البايلك المستغلة من قبل قبائل بعد 1830: أي التي تم كراؤها من قبل الإدارة لهم، فيتم تحديد موعد إخلائها من قبلهم دون التعرض لمحاصيلهم، وتقرير ما إذا كان الاستيطان بحاجة إليها مستقبلا، وفي حالة العكس يتم التنازل عن جزء منها لهذه القبائل، مع الاحتفاظ بالبقية كإجراء احترازي.

قد أشار المنشور إلى ضرورة احترام المقابر والأضرحة والطرقات والأسواق، حفظ حق الأهالي في مصادر المياه وغيرها، وهذا دليل على أن الإدارة لم تكن متحمسة ولا جاهزة لتحمل تبعات الدعوات الكثيرة التي إطلاقها من قبل البعض بخصوص نفي وتهجير الأهالي.[1]

[1]- بن يوسف محمد الأمين، المرجع السابق، ص 411-412.

كما عرف البلاد في سنتي 1848م 1849م حركة متزايدة للمهاجرين ومراكز الاستيطان التي أنجزتها إدارة الاحتلال وذلك وفقا لما ورد في قانون 19سبتمبر 1848م،[1] حيت بلغ عدد الوافدين في هذه السنة 13،538 وافد وإنشاء عدد، من مراكز التعمير 21 مركز في وهران و12 مركزا بالجزائر و9 مراكز بقسنطينة. [2]

مع قيام الإدارة بتقديم بعض المساعدات كتوزيع البذور وآلات الفلاحة وبعت أعمال الري وإرشادات المعمرين الاوائل في سنة 1848م. إن هذي المستعمرات لم تنجح في تحقيق النمو[3] لأن همهم الوحيد من هذه السياسة هو تجريد الأهالي من اراضيهم بمختلف الوسائل واستغلالها قد جعل منها عقيمة لا تنتج شيئا مما أدي بالفلاحين إلى الهجرة بعد أن انتقلت بيد الأوروبيين.[4]

تعرضت الجزائر في عام 1848م إلى أزمة اقتصادية خانقة، وانتشرت في مدينتي الجزائر والبليدة ظاهرة المضاربة في الأراضي والعقارات خاصة مع انعدام النصوص القانونية في هذا الميدان فتباع الارض وتشتري وليس لها دليل علي وجودها فعليا، علاوة على ذلك تفشي الأمراض الخطيرة خلال الفترة الممتدة ما بين 1849 م1851م

[1]-ارزقي شويتام، "سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830م-1914م"، مجلة التاريخ، جامعة الجزائر، العدد 02، 2020م، ص200.

[2]- اندري بنيان وآخرون، المرجع السابق، ص336.

[3]-صالح فركوس، المرجع السابق، ص214-215.

[4]-ارزقي شويتام، المرجع السابق، ص200.

كوباء كوليرا في عام 1849م والذي مس مدينة الجزائر ومتيجة لينتشر فيما بعد في الأرياف والمدن الداخلية[1].

لم تكن سنة 1848م بأفضل من سابقتها فقد شهدت فيها البلاد انتشار الفقر بشكل رهيب واستمرار تأثير القحط على المنطقة [2]التي كان من نصيبها ثلاثة سنوات من الجفاف وغزو الجراد فكانت بذلك سنة قاسية بالنسبة للفلاحين[3] فارتفعت الحبوب فبلغت ثمن القمح 37،35 فرنكا للقنطار والشعير 16،85فرنك.

بالنسبة للتجارة فقد سيطر المستوطنون على مجمل نشاطاتها في الجزائر وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا عن طريق إصدار القوانين التي وحدت الجزائر جمركيا عام 1851م والتي كان الهدف من ورائها عزل الجزائر تجاريا. كما تعرضت الصناعات المحلية كصناعة النسيج والحلي والجلود والنحاس إلى منافسة البضائع الفرنسية المحتكرة للسوق الجزائرية[4].

هذا في الوقت الذي تضاعف فيه نشاط المكاتب العربية والقوات الاستعمارية على إخضاع الأهالي بمختلف الوسائل من عقوبات جماعية وحجز الأمتعة والأملاك الفردية والجماعية وحفر الأبار وبناء السدود

---

[1]-صالح فركوس المرجع السابق،2014.

[2]-شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص50.

[3]-صالح فركوس، المرجع السابق، ص50.

[4]-صالح فركوس، المرجع نفسه، ص182-183.

وإقامة طرق المواصلات والعمل على تطوير وتشجيع زراعة الحنطة والذرة وكروم العنب والدخان وذلك خدمة لمصالحها ومخططاتها الاستعمارية. بعد ان جعلت الفرد الجزائري غريبا عن ارضه وأرهقته بأنواع كثيرة من الضرائب أبرزها: الضريبة العربية وهي التي يدفعها الجزائريون دون غيرهم والضريبة الدنية من زكاة وعشور والضريبة عن الحيوانات وضرائب الحكور وضريبة اللزمة المطبقة في منطقة القبائل التي تفرض على الرأس وفي الجنوب كضريبة عن كل نخلة[1].

لم تكتفي فرنسا بفرض الضرائب المجحفة علي الممتلكات بل عمدت إلى ربط اقتصاد الجزائر باقتصادها رسميا واستنزاف ثرواتها خدمت لمصالحها وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين والمراسيم كان أهمها :

-مرسوم 11جانفي 1851م: قانون تجاري ينص علي فتح الأبواب لتصدير المنتوجات الفلاحية الجزائرية كالحبوب وغيرها إلى فرنسا في حين كان الأهالي يموتون جوعا وفقر. [2]

-قانون 21سبتمبر 1851: الذي جاء ببعض الإصلاحات، حيت وضع قوائم استثنائية حررت كل السلع التجارية تقريبا، وساعد هذا القانون بالاندماج الجمركي على ازدهار التجارة الجزائرية حيت ارتفعت الصادرات والواردات وكان خمس أسداسها توجه إلى المتروبول.[3]

---

[1]-مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر، والجزائر (1833م-1870م)، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2013، ص 84.

[2]-صالح فركوس، المرجع السابق، ص 243.

[3]-شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار (1827م-1871م)، تر: المعهد العربي العالي، دار الأمة، ط1، ص629.

-إلى جانب هذه القوانين أنشئ بنك الجزائر وبورصة التجارة في سنتي 1851و1852 على التوالي وذلك لتطبيق فكرة الاستبطان الرأسمالي الكبير بهدف إنتاج الاستبطان الريفي[1].

إن انتهاج فرنسة لمثل هاذي السياسة لم تساعد علي النهوض بل بالعكس كان انعزال السكان في أرياف قد أصابها الفقر وسيطرة التجار الأوربيين الذين يبيعون المحصولات الصناعية المصدرة من فرنسا وفقدان السكان المحليين الذين هاجروا إلى البلاد المجاورة وانفكاك نظام جمعية المحترفين وقدرة الموارد المالية كان كل ذلك يحكم بالانحطاط على الإنتاج الصناعي وعلى المبادلات التجارية. [2]

[1]-صالح عباد، المرجع السابق، ص14.

[2]-اندري برنيان وآخرون، المرجع السابق، ص295.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية للجزائر 1848م-1852م.

كتب دوق Dino De: ".. إن مزارعنا في زماننا الحاضر، ليس المستوطن الروماني، أو المملوك الذي يعيش على أرض صاحبه، فالوسيلة المؤكدة لجذب جمهور كاف من المهاجرين الأوروبيين الى الجزائر، لا تعتمد فقط على منحهم أراض، أو تسهيلات للإقامة فقط، ولكن يجب منحهم حقوقا سياسية متوافقة مع الأفكار الجديدة..، لكن هذه الادارة العسكرية الطاغية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تتقبل هذا.."[1].

لم يقتصر تأثير قيام الجمهورية الثانية وأحداث جوان على فرنسا وحدها، بل امتدت أمواجه الى الجزائر، فكان قرار 19 سبتمبر 1848م، الذي ينص على تقديم مبلغ ضخم يتمثل في50 مليون فرنك الى وزارة الحرب لتغطية السنوات 1848م-1849م-1850م، ويكون خصيصا لإقامة المستوطنات الزراعية في الجزائر، حيث أسست 42 مركزا استيطانيا، حيث سيتم إرسال 12000 مستوطن على حساب الدولة، يتحصل كل واحد منهم على منزل، أدوات، أنعام، موارد يومية للعيش، أرض من 2 إلى 10 هكتارات على حسب عدد أفراد العائلة[2]، كما تم تزويدهم بتعليمات النظافة وغيرها مما يمكنه مساعدة هؤلاء في تجسيد

[1]- Le duc de Dino. Mémoire sur la colonisation de l'Algérie, Paris, IMPRIMERIE ET FONDERIE DE RIGNOUX, 1847, p10.

[2]- Katan Yvette, Les colons de 1848 en Algérie : mythes et réalités, In: Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 31 N°2, Avril-juin 1984, La France et ses colonies. p177.

وإنجاح هذا المشروع، أنجزت هذه التعليمات من طرف لجنة خاصة تتكون من رئيس بلدية الجزائر وأطباء.[1]

ذهب Charles Robert Ageron[2] الى أن هؤلاء المستوطنين هم من العاطلين عن العمل، و عناصر هادمة و أشخاص غير مرغوبين في فرنسا،[3] وذهبت Yvette Katan Bensamoun أنهم رجال أحرار اختاروا خوض مغامرة الاستيطان متأثرين بالدعاية الجمهورية أن الجزائر هو 'مشروع العودة إلى الأرض' وفرصة لاسترجاع الأمن و الحرية، المفقودان بسبب النظام الصناعي الرأس مالي[4]، وفي عريضة وجهت الى الجمعية الوطنية الفرنسية[5] في أوت1848م من قبل جمعية مؤقتة ضمت حوالي 20000 ألفا من العمال و السكان جاء فيها " في خضم الضائقة الشديدة، وفي وقت تشد الأزمة وطأتها على البلاد، عندما تتوقف كل الصناعات، يسود بؤس شديد في أوساط العمال، ويهدد بأن يصبح أكثر رعبا مع اقتراب الشتاء، تتجه العيون طبيعيا نحو الجزائر كأرض موعودة، وقد تجمع وتنقذ من اليأس، كل أولئك الذين يعانون من الجوع اليوم.." [6]

---

[1]- M. Jules Vallier, Colonisation de l'Algérie, librairie L.Curmer, Paris, 1848,p3.

[2]– شارل روبير أجيرون ولد عام 1923م ب مدينة ليون الفرنسية وتوفي عام 2008 بباريس، باحث ومؤرخ فرنسي مختص في التاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر. للمزيد أنظر: https://www.persee.fr/authority/253861

[3]شارل روبير أجيرون، مرجع السابق، ص49.

[4] –Katan Yvette, Op.cit. p201.

[6] -Marcel, Émerit. "Les déportés de 1848" ،1848 et les révolutions du XIXe siècle, Tome 39, Numéro 181, novembre 1948, p02.

وقد وصل الأمر بهم في جلب الأجانب وإسكانهم فيها ولجأت في بعض الأحيان لإرغامهم بالقوة عند عجزها في إقناعهم وإحضارهم إلى الجزائر.[1]

فينما كانت الجمهورية الثانية تسعى لتمكين خطتها الاستيطانية، كان عدد الجزائريين في تناقص ليس بسبب الحرب و الهجرة فقط، بل للأوبئة دور في ذلك أيضا، وكانت الكوليرا تنتقل مع الجيش الفرنسي أينما حل، فكانت الوفيات في تزايد، خاصة بين الفقراء و المساكين في المدن، حيث أثبتت الاحصائيات أن تعداد سكان المدن قد انخفض ففي سنة 1849م كان عددهم 84.133 نسمة بينما كانوا 87.505 نسمة في عام 1846م،[2]وعملت المكاتب العربية على إحصائهم[3]، كما حلت كارثة الجفاف و الجراد عام 1847م، مسببة إتلافا في الزرع و المحاصيل، استمرت ثلاث سنين متتالية، كان تأثيرها ظاهرا على الجزائريين ارتفت أسعار الحبوب فبلغ سعر الصاع الواحد من البر إلى ستين وسبعين فرنك و صاع الشعير من الخمسة دورية إلى الثلاثين فرنك، غير أن الأوربيين كانوا أقل عرضة لامتلاكهم أخصب الأراضي وأحسنها.[4]

يرجع إنشاء المدارس الموجهة لتعليم الأهالي إلى 1836م، وكان يجب انتظار انتهاء مقاومة الأمير عبد القادر (1832م-1847م) حتى

-[1]محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب-موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص173.

-[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1، ص80-81.

- [3]صالح فركوس، المرجع السابق، ص245.

-[4]صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، ت : رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1974، ص51.

يـتم اتخـاذ سياسـة تعلميـة لهـؤلاء.[1]وقـد صـرح وزيـر الحربيـة الجنـرال[2] Jean Schramm 6أوت 1850م:" إن الظـروف الحاليـة، وبعـد حـرب دامـت 17 سـنة، فإنـه يتعـين علـى فرنسـا القيـام برسـالتها الحضـارية وإرسـاء قواعـد التعلـيم الفرنسـي فـي الجزائـر"[3] إذن فرنسـا لـم تحـارب الإنسـان الجزائـري وحـده، بـل اسـتعبدته وسـرقت أرضـه وانتهكـت عرضـه وهجرتـه، ومـن أبـى الـذهاب أو الإذعـان لرغبتهـا سـعت لطمـس هويتـه بتنصـيره أو تغريبـه أو تجهيله. وليتم ذلك أصدرت التعليمات أهمها:

- القـرار الحكـومي المـؤرخ فـي 16 أوت 1848 المتضـمن إلحـاق إدارة التعلـيم العـام فـي المـدارس الفرنسـية واليهوديـة بـوزير التعلـيم العـام، أمـا مصـلحة التعلـيم العـام المتعلقـة بالمـدارس الخاصـة بالأهـالي المسلمين فستبقى تابعة لوزير الحرب.[4]

- بموجـب المرسـوم الصـادر فـي 14 جويليـة 1850م، أنشـئت 6 مـدارس ابتدائيـة أطلـق عليهـا المـدارس الفرنسـية فـي كـل مـن الجزائـر، قسـنطينة، وهـران، عنابـة، مسـتغانم، البليـدة، المـدير فرنسـي ومعلـم

[1]- Kamel KATEB, Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale, Insaniyat n°s 25-26, juillet – décembre 2004, p86.

[2]-جون بول أدام شرام ولد عام 1789م في Pas-de-Calais ،وتوفي في 1884م، جنرال فرنسي، تولى القايدة العامة للجيش الفرنسي قبل مجيء الجنرال بيجو Bugeaud، تم تعينه من طرف الرئيس لويس نابوليون وزيرا للحرب عام 1850م.للمزيد أنظر : https://collections.louvre.fr/en/ark:/53355/cl010389741

[3] -عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830م-1962م، د.م.ج، الجزائر .1995،ص112.

[4] -Maurice POULARD, L'Enseignement pour les indigènes en Algérie, Impr Administrative, Alger, 1910, pp 83-86.

نائب مسلم يتم اختياره من "الطلبة tolba" وأربع مدارس للبنات يتعلمن فيها اللغة العربية والفرنسية إلى جانب الخياطة والطرز، مديرة المدرسة فرنسية ومعها معلمة مسلمة نائبة [1]

- المرسوم الحكومي الصادر عن حكومة الجمهورية الثانية، والمؤرخ 30سبتمبر 1850م المتعلق بتأسيس وتنظيم التعليم العربي، والاسلامي العالي تحت اشراف الحاكم العام في الجزائر، وقد أقر انشاء ثلاث مدارس عليا في كل من تلمسان، البليدة، قسنطينة، المدية، وكان الهدف منها الاستعمار الثقافي وخلق طبقة مشبعة وموالية للاستعمار الفرنسي لكي تساعده في تغيير المجتمع الجزائر فكريا.[2]

انتشر التعليم في كل المدن الجزائرية، حيث تشير الاحصائيات أن عدد المدارس بصفة عامة وصل سنة 1851م إلى 223 مدرسة بينما كان العدد 52 فقط سنة 1848م،لكن قابل المستوطنون هذه السياسة بالرفض لعدم قبولهم بتعلم أبنائهم والاهالي داخل مدرسة واحدة، بالإضافة الى تخوف الجزائريين من هذا التعليم لأنه تحت اشراف رجال الدين المسيحيين وبالتالي كان الاقبال عليها ضئيلا. [3]

[1] -Bonaparte Louis-Napoléon, Hautpoul Alphonse, Decret sur les écoles musulmanes primaires françaises en Algérie, L'enseignement du Français à l'école primaire, Institut national de recherche pédagogique, Paris, Tome 1 : 1791-1879 , 1992, Pp 168-170.

[2] -Aissa Kadri,Ahmed Ghouati, Enseignants et instituteurs en Algérie 1945-1965, institut Maghreb Europe, 2006, pp 81-84.

[3]-اسيا بلحسين رحوي، وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، ع 7،ديسمبر 2011، دراسات نفسية تربوية ،مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص63.

الفصل الثاني

السياسة الاستعمارية في عهد

الإمبراطورية الثانية1852م-1870م

المبحث الأول: السياسة الإدارية في عهد الإمبراطورية الثانية
المبحث الثاني: السياسة القضائية في عهد الإمبراطورية الثانية
المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية في عهد الإمبراطورية الثانية
المبحث الرابع: السياسة الثقافية في عهد الإمبراطورية الثانية

المبحث الأول السياسة الإدارية في عهد الإمبراطورية الثانية:

المطلب الأول: وزارة الجزائر والمستعمرات 1858م-1860م:

طرحت فكرة إنشاء وزارة للمستعمرات من بعض التقليديين، كما أن فكرة الوزارة الخاصة مستوحاة عن أعظم قوتين استعماريتين في أوربا، هما هولندا وبريطانيا، طبقت هذه الأخيرة الأمر على إيرلندا واسكتلندا، حيث تميل بريطانيا دائما لتأسيس إدارة خاصة لمصالحها الخاصة [1].

تم إعادة طرح الفكرة في بدايات مملكة جويلية من طرف السانسمونيين[2]، في ظنهم أن إنشاء وزارة بهذا الشكل، سوف تمكن فرنسا من انتهاج سياسة متماسكة ومتناغمة من جهة المستعمرات واستغلالها الاقتصادي، مثل الجنرال دوفيفي Duvivier [3] عام 1847م، كما طبق Prosper Enfantin[4] نموذجه بعد عامين على الجزائر في كتابه "في

---

[1] -M.Horace GIRAUD, Op.cit, pp21-22.

[2]– السانسيمونيون جماعة من الشباب، مهندسون من مدرسة متعددة التقنيات، وأطباء في معظمهم، تجمعوا حول اسم سان سيمون وأفكاره، لأنهم أصابهم "السخط' و "وجع القرن" بسأن الشعب في بؤس بينما هم يمتلكون علم الآلات، فأسسوا أول حزب سياسي اشتراكي في القرن التاسع عشر، وأن تكون منهم يعني أنك تريد التصنيع والسكك الحديدة والرفاهية وتعليم الشعب والمساواة للنساء ويكون ذلك بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. أنظر: فيليب رينييه، السانسيمونيون في مصر 1833-1851، تر: أمل الصبان وأخرون،ا لمركز القومي للترجمة،ا لقاهرة،ا لطبعة الأولى،2011م،ص 10-12.

[3]–الجنرال فرنسياد فلوروس دوفوفي، ولد عام 1794م بروان وتوفي عام 1848م بباريس في أحداث الثورة، شغل منصب نائب في الجمعية التأسيسية من 23 أفريل 1848م إلى8 جويلية 1848م. للمزيد أنظر :
https://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/fiche/%28num_dept%29/13471

[4]–بروسبار انفونتان(1796م-1864م)، منظر فرنسي وأحد أهم زعماء الحركة السانتسيمونية ،كاتب ومقاول، مؤسس جريدة "المنتج" ومالك صحيفة 'الغلوب"، تأثر الكثير من السياسيين بأفكاره عن طريق مقالاته، كما قام بتأسيس شركة لحفر قناة السويس بمصر. للمزيد أنظر:

استعمار الجزائر" فطرح أفكارا عديدة حول الموضوع، منها أولوية الاعتبارات الاقتصادية، تنظيم الملكية العقارية، تدخل الحكومة من خلال وزارة الجزائر والمستعمرات، كما طرح فكرة تنصيب أمير محاط ببطانة من النخبة يأتي بهم من أقطار عدة[1].

تم تداول الفكرة أيضا في غرفة النواب عام 1845م، تمت الموافقة عليها من طرف لجنة القروض الأفريقية وتم دعمها من طرف Lingay سكريتار رئيس المجلس Guizot في كتاب نسبت الفكرة لرئيس المجلس، ونسبت حتى للملك، اعتبر المشروع سابقا لأوانه وتم طيه على يد ثورة فيفري عام 1848م [2].

وللتخلص من الحكم العسكري بالجزائر، أرسل المعمرون الأوربيون عريضة إلى نابوليون الثالث، يطالبونه بتعين قريبه جيروم

https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Barth%C3%A9lemy_Prosper_Enfantin/11806

[1] -Anceau Eric, Deux façons de concevoir et d'appliquer la politique coloniale ? Le Prince Napoléon et Prosper de ChasseloupLaubat, ministre de l'Algérie et des Colonies (juin 1858-novembre 1860), In: L'esprit économique impérial (1830-1970), Groupes de pression & réseaux du patronat colonial en France & dans l'empire , Paris, 2008, p50.

[2]- M.Horace GIRAUD,Op.cit,p22.

نابوليون[1] حاكما عاما على الجزائر 1848م، المعروف بليبراليته برغم ميوله للنظام العسكري[2]،

لم يتمكن الرئيس الجديد للجمهورية الثانية القيام بأي خطوة، كما تم رفض مشروع الوزارة الخاصة من طرف المجلس التشريعي علم 1850م رغم تقرير Daru الذي تكلم فيه عن أهمية الموضوع، ظهرت الفكرة مجددا مباشرة بعد انقلاب 2سبتمبر في خطاب الإمبراطور حيث قال " هناك مملكة شاسعة سوف تدمج مع فرنسا"، تعذر الأمر مجددا بسبب ثورة القبائل[3]، فما إن أخمدت الثورة زعم نابوليون الثالث أن دور الجيش الفرنسي قد انتهى بعد الاستلاء على بلاد القبائل 1857م[4].

ونزولا لرغبتهم تم إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 24 جوان 1858م وأسندت رئاستها الى الأمير جيروم بونابرت[5]، كانت هذه التجربة الأولى للحكم المدني بالجزائر وقد امتدت هذه التجربة على فترة 1858م-1860م[6].

---

[1]- جيروم نابوليون (1784م-1860م) ولد بجزيرة كورسيكا،أمير فرنسي (1806م-1852م) أخ نابوليون بونابارت ،مريشال فرنسي منذ سنة 1850م، رئيس مجلس الشيوخ عام 1851م.توفي عام 1860م. للمزيد أنظر:

https://www.napoleon.org/magazine/livres/le-roi-jerome-frere-prodigue-de-napoleon-1784-1860/

[2]- Gpillmann Georges, ''le royaume arabe d'Algérie'', revue du souvenir de napoléonien, n°266, 1972, p17.

[3] -Anceau Eric, Op.cit., pp50-51.

[4]-أبو القاسم سعد الله، المرجع سابق،ج1، ص323.

[5] -يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، 3 أجزاء، دار الهدى، الجزائر، 2009، ج1، ص504.

[6] -مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص73.

شهد عصر الوزارة الجديدة مراسيم عديدة على غرار إلغاء منصب الحاكم العام وتم إستبداله بمنصب القائد الأعلى للقوات البحرية والبرية في شهر أوت 1858م بعد استقالة الحاكم العام Randon الذي رفض التبعية للأمير، وتعيين الجنرال Mac Mahon[1] عليها، وكان الرجلان يجهلان " المعضلة الجزائرية" متشبعان بأفكار الاستعمار بأمريكا وغيرها، حاول جيروم نابليون وضع تعليمات مفادها عدم إصدار أحكام مباشرة على الجزائريين بل إحالتهم الى مجلس حربي لمحاكمتهم، لكن تحول الأمر إلى لجنة انضباطية تنفي وتسجن وتغرم الجزائريين بمجرد الظن أنهم يشكلون مصدر تهديد، هذا بعد تدخل Mac Mahon الذي كان مواليا للمكاتب العربية والكولولن في سيادة الوزير، كونه مستشاره.[2]

كانت مهام هذه الوزارة هو توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل في الجزائر في سلطة مركزية واحدة، كما أصبح القرار يتخذ من باريس بعد رفض الأمير جيروم الإقامة بالجزائر، بحجة أن حضوره في باريس عدة أشهر مهم لمناقشة الميزانية ومعالجة القضايا المهم مع الامبراطور شخصيا[3]، من مهامها أيضا إعادة تنظيم الأمور

---

[1]- الماريشال باتريس دو ماكماهون (1808م-1893م) ولد بمنقطة ورغوني، عسكري وسياسي، حاكم عام للجزائر (1864م-1870م) ، ورئيس فرنسا لعهدة (1873م-1879م). توفي عام 1893م بمرض الكلى بلواريت بوسط فرنسا. للمزيد أنظر:

https://www.elysee.fr/patrice-de-mac-mahon

[2]-أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق،ج1، ص323-324.

[3]- G.Hanotaux et A.Martineau, Histoire des colonies française et de l'expansion de la France dans le monde ,Librairie Plon,Paris,1930, tome 2,p 331.

الإدارية بالجزائر بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة، والشؤون الدينية والتعليمية، أتى أيضا بعد أن تم تعديل صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء التي لم تدم 5 سنوات، بسبب الحرب الإعلامية الموجهة من طرف المستوطنين والمكاتب العربية التي يرجع أنها تدخلت أيضا[1]، وهذا بالإضافة الى ثلاث إدارات رئيسية: إدارة الشؤون الداخلية، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية، ومن مجموع هذه المصالح تشكل المجلس الأعلى للجزائر و المستعمرات.[2]

لم تسير الأمور ما كان متوقعا، بسبب أن الوزير وجد نفسه في أوضاع غير مرضية، لكونه اختلف هذا الأخير مع عمه الإمبراطور حول سياسته بإيطاليا، كما اصطدم بمعارضة العسكريين[3] خاصة بعدما ترك الوزارة بنيابة لوزير الفلاحة والتجارة والأشغال العمومية Rouher لزيارة قيصر النمسا بعد الصراع مع بيمونت الايطالية [4]وتدبير زواجه من أميرة بيمونتي، فطلب الاستقالة يوم 7 مارس 1859م.

تم تعين الكونت Chasseloup-Laubat يم 24 مارس 1859م،[5] بدأ الكونت بتغير مقره وإدارته وتقليص أعوانه لتقليل من إهدار المال العام، و كانت أول خطواته زيارة ميدانية لدراسة الجزائر أواخر

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1،ص323.

[2]- عمار بوحوش، المرجع سابق، ص 127.

[3]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق،ص504.

[4]- Anceau Eric, Op.cit, pp 58-59.

[5] -Idem.

أفريل 1859م وخطب فيها عن الجيش قائلا " و أعظم ما أنجزه الجيش أنه سمح لنا بدخول عصر المؤسسات المدنية بقوة" ،عمل على إكمال خطط الأمير وبكل سهولة [1]،أجبر Chasseloup-Laubat[2] الأهالي على التقاضي أمام القضاء الفرنسي ،في إطار برنامجه الهادف إلى تحقيق الإدماج، وأنها حرية المعاملات في المناطق العسكرية و منح التقاضي فيها جزئيا للمكاتب العربية ، وأعاد العمل بقانون المسؤولية الجماعية للقبائل، كما عمل على توسيع المناطق المدنية وتطوير الملكية الخاصة و الفردية عند الأهالي، بذلك بيعها بسعر ثابت فطغى نظام العام لتخصيص الأراضي على نظام الامتيازات.

لكن هذا التوازن الذي جعل المستوطنين والأهالي والجيش يرون أن حالتهم تحسنت من جهة، وساءت من جهة أخرى، يثورون سويا ضد الوزارة. لم يستثنى النشاط الاقتصادي لكونت من تلقي الانتقادات من أطراف عديدة، فقرر الإمبراطور نابليون[3] زيارة الجزائر بنفسه من 17-19

---

[1]- M.Horace GIRAUD, Op.cit, p26.

[2]-الكونت جوستان نابوليون ساموبل بروسبار دوشاس لولوبا (1805م-1873م) ،رجل سياسي ولد بالإسكندرية الإيطالية، تولى مصب وزير مجلس (1869م-1870م) الدولة، رئيس جمعية الجغرافية (1864م-1873م) ،عضو مجلس الشيوخ(1862م-1870م) ،وزير البحرية والمستعمرات لفترتين (1859م-1867م) (1851م) ،توفي عام 1873م بباريس. للمزيد أنظر:

https://www.senat.fr/senateur-2nd-empire/chasseloup_laubat_justin_napoleon_samuel_prosper0338e2.html

[3]- شارل لويس نابوليون بونابرت (1808م-1873م) ، ولد نابليون لثالث بباريس، حاكم ورجل دولة فرنسي، تولى رئاسة فرنسا في عد الجمهورية الثانية عن طريق الانتخاب لأول مرة في تاريخ فرنسا(1848م) ، نصب نفسه إمبراطورا عام 1852م،عرف بسياسته العربية بالجزائر، وبقي إمبراطورا حتى سقوطه يوم 02 سبتمبر 1870م في يد القوات بروسيا أسيرا، توفي بالمملكة المتحدة. للمزيد أنظر:

https://www.napoleon.org/histoire-des-2-empires/chronologies/vie-et-regne-de-napoleon-iii/

سبتمبر 1860 [1]، بعد الاجتماع مع عناصر معروفة في الجزائر، ومعرفة رغبتهم، ومعرفة الصراع الحاصل بين العسكريين والمدنيين، والوقوف على الأوضاع.

قرر الامبراطور بعد عودته الى فرنسا، إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات وتعين حاكم عام جديد الجنرال Pélissier[2],الدوق de Malakoff وإعادة المستعمرات الى وزارة البحرية تحت إدارة Chasseloup-Laubat.

[1]- Anceau Eric, Op.cit., 62-63.

[2]- الماريشال الدوق ايمابل جون جاك بيليسي(1794م-1864م)، ولد ب1794م بالماروم (نورماندیا)، رجل عسكري عرف دوق دو مالاكوف بسبب انتصاره في حرب القرم في معركة مالاكاوف.شارك في احتلال الجزائر،و تولى منصب حاكم عام بالجزائر (1860م-1864م)، توفي يوم 22 متي 1864م بالجزائر. لمزيد أنظر:

https://francearchives.fr/findingaid/366a8231888b45f160c2e543e396bd52feed9895

المطلب الثاني: المملكة العربية 1860م -1870م.

بعد حل وزارة الجزائر والمستعمرات، بدأت يظهر نوع من التداخل في سياسة الإمبراطورية وتغير في سلوكيتها مع الفرد العربي، مع تباطأ في عملية الاستيطان، في الوقت نفسه تتمتع الجزائر بهياكل ومؤسسات وهذا يفسر في رغبة الامبراطور في ظهور كسلطان للعرب، عبر تحقيق نموذج عربي مستوحى من أيدلوجية السانسيمونيين، ويكون ذلك بمزج الأعراق والحضارات وتحقيق المساواة بين الأفراد.[1]

وبذلك بدأت ترسم معالم سياسة جديدة وفريدة من نوعها في التاريخ الاستعماري الفرنسي، وهي سياسة الدفاع عن أهالي شمال إفريقيا، ونية في بناء "مملكة عربية".[2]

" المملكة العربية" تعبير ظهر في الستينات من القرن الماضي، ويقصد به جعل الجزائريين مملكة عربية وتنصيب الأمير عبد القادر ملكا عليها، نائبا عن نابليون الثالث إمبراطور الفرنسين،[3] وهي عبارة أطلقها الامبراطور في الرسالة التي وجهها الى Pélissier في6 فيفري 1862م[4]، التي استوحاها كلها من كتابات[5] Urbain Ismail، إلا كلمة "

---

[1]- Claude COLLOT, Op.cit, p41.

[2]- Ibid., p. 40.

[3]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق،ج1،ص11.

[4]– رسالة نابليون الثاث الموجهة للمارشيال بيلسي المؤرخة 1 نوفمبر 1861م في هذه الرسالة، التي لم تتطبع وتنشر على عكس رسالة 1862م، استخدم الامبراطور أول مرة عبارة "المملكة العربية".

Annie REY-GOLDZEIGUER, Le Royaume arabe. La politique algérienne de Napoléon III 1861-1870, Alger, SNED, 1977, p135.

[5]–إسماعيل توماس (أبولين) أوربان (1812م-1884م) ، ولد بكيان في قويان أمريكا الجنوبية، صحفي و مترجم فرنسي سانسيموني، أصبح عضو في المجلس الأعلى بحكومة الجزائر (1860م-1870م) ،اعتنق الإسلام وتزوج بقسنطينة، أعجب الامبراطور بأفكاره الموجودة في كتبه ومقلاته وألهمه في تطبيق سياسته العربية و كان قريبا من في زيارته للجزائر عام 1860م.توفي عام 1884م بالجزائر. أنظر:

المملكة العربية" التي يرجع تاريخها الى 1834م على لسان الدوك D'Aumale [1]،

وجاءت الرسالة بعد إقناع الامبراطور من طرف المنظرين المدنيين لسياسة الاشتراك مع المسلمين، كالجنرال Morris و Fleury، والعقيدين Lapasset و Gandil، والمحافظ Lacroix Frédéric، أن سياسة الاستيطان الريفي أسلوب سياسي واقتصادي بائد كون أن الفلاح الجزائري هو ابن الأرض، وعلى المهاجرين الأوربيين أن يبقوا في المدن وأن يعملوا فقط في التجارة والصناعة. وأن تنمية خيرات البلاد لا يمكن ان تتم إلا باشتراك العرب والاوروبيين تحت إشراف الحكومة المحلية.[2]

لكمن حذى Pélssier حذو Randon في مصادرة الأراضي وتهجير الأوربيين، فأنشأ 11 قرية استيطانية بين عامي 1861م-1864م بالإضافة الى مد الطرق المعبدة وتشغيل السكك الحديدية لخدمة مشاريع الاوربيين [3]،وتضمنت الرسالة عدة نقاط تمس الجانب السياسي والاقتصادية والاجتماعية، تمحورت حول مهام فرنسا في الجزائر وواجبات الحكومة العامة هناك[4].

ذكر الإمبراطور أن الفرنسيين حين احتلالهم الجزائر قد وعدوا الجزائريين "باحترام عقيدتهم و ممتلكاتهم"، وأن هذا الوعد مازال ساري المفعول في عهده، كما أعتبر أن طريقة التعامل مع الأمير عبد القادر

---

https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Thomas_Appoline_dit_Isma%C3%BFl_Urbain/138888

[1]-CHARLES-ROBERT AGERON, Genèse de l'Algérie algérienne, EDITIONS BOUCHENE, Paris, 2005, P26

[2] -روبرت شارل اجيرون، المرجع السابق، ص 59.

[3]- يحي بوعزيز، قضايا وموضوعات في تاريخ الجزائر والعرب، ج1، المرجع السابق، ص5.

[4]-مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص 122-123.

كانت في قمة الحضارة، كما جاء في الرسالة عن انشاء الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية للأرض بالنسبة للجزائريين، كما أشارت الرسالة الى إحصائيات عدد سكان الجزائر الذي تمثل في 3 ملايين عرب و 200 ألف أوربي منهم 120 ألف فرنسي ،وأن مساحة الأرض المفيدة كانت 14 مليون هكتار ،وكان أملاك الدومان الصالحة 2290000 هكتار منها 790000 هكتار تصلح للحرث و الباقي 1800000 غابات منح منها للأوربيين 42000 هكتار تم بيعه للعرب[1]،و أهم قضية هي المملكة العربية التي تقوم على أساس إشراك أبناء المجتمع الجزائري في بناء اقتصاد فرنسا من خلال توجيههم إلى النشاط الفلاحي انطلاقا من أراضيهم المقيمين عليها، فيما يتوجه المعمرون الى التصنيع و التعدين، وشق الطرق و السكك الحديدية، فتكون هذه السياسة همزة وصل بين إمبراطور فرنسا و العرب.[2]

بعد موت Pélissier تم تعين الماريشال Mac Mahon حاكما عاما للجزائر، و تبعتها زيارة تفقدية ثانية للإمبراطور دامت خمسةّ أسابيع برفقة أوربان، طاف فيها حول الجزائر، وأرسل بعدها رسالة ثانية يحدد فيها مجددا سياسة فرنسا في الجزائر، في هذه الرسالة المؤرخة في 20 جوان 1865م* و الموجهة Mahon Mac[3] التي تتحدث عن مستقبل "المملكة العربية"، والتي جاء فيها أن برنامجه يتمثل في استعطاف العرب

[1] -عميراوي أحميد، تاريخ الجزائرالحديث الحديث، دار الهدي، الجزائر،ط2، 2009،ص81.

[2]- أ.مصطفى عبيد، دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 06 قيفري 1863،ص 261-267.

[3] -Charles-Robert Ageron, genèse de l'Algérie algérienne, editions bouchene, Paris, 2005, p63.

عن طريق أعمال إيجابية، استدراج مستوطنين جدد عن طريق أمثلة حية في وسط المستوطنين القدماء، استغلال الموارد الافريقية المادية و البشرية، والوصول أخيرا إلى التقليص عدد الجيش والأعباء المادية، وطلب من المارشال أن ينظر في تركيبة الجزائر السكانية التي تتكون من 2.850.267 أهلي و192.546 أوروبي و76.000 عسكري ،انطلاقا من هذا فالجزائر " مملكة عربية" و مستعمرة أوروبية وثكنة فرنسية[1] ،كما أصدر بعدها مرسوم السيناتوس كونيسلت المتعلق بالأحوال الشخصية[2].

ويمكن تلخيص دوافع وأهداف مشروع المملكة العربية في:

1-وضع حدا لثالثين عاما من التردد الإداري حول السياسة التي تطبقها فرنسا في الجزائر، من أجل إيجاد نظام استعماري قادر على ضمان دوافع الغزو والاستغلال.

2-الحفاظ على المصالح الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وحماية مصالح الأهالي الجزائريين واحترام هويتهم ومؤسستهم الاجتماعية وربطهم بفرنسا وجعلهم في خدمة الامبراطور.

3-توسيع النفوذ الفرنسي على العالم الإسلامي في جنوب البحر الأبيض المتوسط من الجزائر إلى سوريا كانت أحد وجهات النظر السياسية العامة التي شغلت فكره

[1] -Par l'empereur au Maréchal De Mac Mahon,Lettre sur La poliitique de la france en Algérie,Imprimerie Impérial,Paris,1865,pp 8-9.

[2]-ا بو القاسم سعد الله،المرجع السابق، ج1، ص12.

4-كما يسعى إلى توطيد لفكرة الاستعمار وتجسيدها للتغيير من واقع الجزائريين، وبكون ذلك بأساليب أقل تكلفة وأكثر نجاح من نظام السيف.

5-كان يأمل جعل الجزائر خزان فرنسا اقتصاديا، وذلك عن طريق تشجيع عمليات استغلال الثروات وتفعيل حركة الصادرات المنجمية والزراعية لنقلها إلى فرنسا وأروبا[1]

ونتج عن سياسة نابليون الثالث المتناقضة، التي أراد بها إرضاء جميع الأطراف وكسبهم، والتي أراد بها حماية حقوق الأهالي في ضوء مشروع المملكة، وشجع الإدماج والهجرة الأوروبية وأقر الوحدة الجمركية بين فرنسا والجزائر سنة 1951، التي استفاد منها المستوطنون والرأسماليون، ومن جهة أخرى اعتمد على العسكريين في تسيير مخططاته ما يلي:

1-اتسع أمر المستوطنين سياسيا واقتصاديا وكثر عددهم فبلغ سنة 1870 حوالي 295 ألف.

2-استفحل شأن اليهود الساكنين في الجزائر.

3-ضعفت السلطة العسكرية.

4-اتسع الصراع بين المهاجرين الأوروبيين والمهاجرين الفرنسيين.

5-ازدادت الأمراض والمجاعات في الجزائر أهمها مجاعة 1868.

6-اتسعت حركة التبشير بقيادة لا فجري.

7-خيبة أمل السانسيمونيين.[2]

---

[1] -حسين الحاج مزهورة، مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر 1852 -1870، Route Educational & Social Science Journal، العدد 7، جانفي 2020، ص 224-225.

[2] -عميراوي احميدة، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، الجزائر، ط2، 2004، ص129-130.

المبحث الثاني: السياسة القضائية في عهد الإمبراطورية الثانية.

المطلب الأول: أهم المراسيم القضائية في عهد نابليون الثالث.

تتضح السياسة القضائية الفرنسية في هذه المرحلة (1848م-1870م) من خلال ثلاثة مراسيم تشريعية تخص القضاء الإسلامي، صدرت في السنوات 1854م-1859م-1866م.[1] ويعتبر المعارضون أن الإمبراطورية اتخذت سياسية مثالية ومتناقضة، والتي كان سببها الرئيسي أفكار نابوليون بلا شك.[2]

أولا: مرسوم 01 أكتوبر 1854م:

في طيات سياسة المملكة العربية كان مرسوم 01 أكتوبر 1854م يصب خصيصا في ميدان القضاء، والذي يجعل المحاكم الإسلامية مستقلة في المجال المدني عن نظريتها الفرنسية،[3]و ألغى الطعن في أحكام القضاة المسلمين أمام محكمة الاستئناف و جرد المدعي العام الفرنسي من سلطة إدارة و مراقبة جهاز العدالة الإسلامية، فأصبح هذا الأمر من اختصاص الولاة في مناطق الحكم المدني و جنرالات الجيش في مناطق الحكم العسكري داخل العمالات الثلاث، وتم بموجب ذلك تقسيم البلاد إلى ثلاثمائة و ستة و عشرون دائرة قضائية تسمى مجلس تمثل واحدة مجال اختصاص .وكل مجلس يتشكل من قاض

[1] -عبد الصمد قلفاط، الاستعمار الفرنسي والقضاء الإسلامي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، حوليات التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية، العدد الرابع، قسم تاريخ جامعة الجزائر-2-، ص 277.

[2]- Ch.Roussel, Op.cit, p44.

[3] -IDEM.

وعدلين اثنين، و تعتبر أحكامها نهائية فيما يتعلق بالقضايا المدنية التي لا تزيد قيمتها عن مائتي فرنك.[1]كما يمكن للوكلاء أو المحامين تمثيل الخصوم و هذا من اوجه الجمع بيت الإجراءات الإسلامية و الفرنسية.[2]

كان يحمل هذا المرسوم ختم الإمبراطور الخاص[3]، وينقسم المرسوم إلى مقدمة وثلاثة أبواب، في المقدمة يختصر المشرع إجراءات المبادئ التي تشكل قواعد تنظيم القضاء، ولم يأت فيها تجديد، فصلاحيات القضاة بقيت كما كانت من قبل، مما يعني ان لا نظر لهم في القضاء الجنائي وينظرون في المسائل المدنية والتجارية المتعلقة بالأحوال الشخصية فقط، لم يسمح المرسوم للقيادات المحلية بالإقليم العسكري معاقبة القضاة أو استبدالهم، لأن ذلك من حق الوالي، وهي محاولة لرفع سلطتهم على القضاة.[4]

في الجزء الأول من الباب الأول قسمت الجزائر لعدة أقسام قضائية، يحددها الحاكم العام، بها محكمات وأحيانا مجالس، لاستئناف أحكام القضاء، في الجزء الثاني جاء تحديد أعضاء المحكمة والمجلس وطرق تعينيهم، وليس فيه جديد إلا بإعطاء الحاكم العام حق معاقبة القضاة وأعضاء المجالس الذين لا يلتحقون بمناصبهم، وقد تكرر هذا المبدأ في السياسة القضائية نتيجة رفض القضاة مباشرة عملهم، ومن جهة اخرى

---

[1]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق،ص203.

[2]- عبد الصمد قلفاط، المرجع السابق،ص136.

[3] - Léon HORRIE, Essai sur la juridiction du cadi en Algérie, Thèse pour le Doctorat en Droit, présentée et soutenue le 22 Décembre 1934. Edit Imprimerie BACONNIER Frères, Alger, 1934, p93.

[4]عبد الصمد قلفاط، المرجع السابق، ص 138.

لإعطاء وسيلة قوية في يد الإدارة لمباشرة الحملة على القضاة في المرحلة الثانية.

في الجزء الثالث يعتبر من أهم تجديدات المرسوم إذ فصل الاستئناف في القضايا المدنية والتجارية بين القضاءين من الجهة، لكن من جهة ثانية عاد للتأكيد على مبدأ الاختيار بين القضاءين ابتداءا.[1] وقد طرح مبدأ الاختيار بقوة في هذه المرحلة حيث أعتبر مقدمة هامة لطرح صيغة التجنس في قرار مجلس الشيوخ سنة 1865.لكن هذا المرسوم لم يعمر كثيرا[2].

ثانيا: مرسوم 31 ديسمبر 1859م:

التشريع الجديد الذي يعتبر في حالة من الاحول وصية وزارة الجزائر، حيث يرجع بنا لمبادئ المتبعة قبل 1854م،[3] تم فيه تجريد القضاة المسلمين من معظم سلطاتهم كم خلال منح الحاكم العام سلطة النظر في الطعون ضد الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون وهكذا أصبحت المجالس الإسلامية مجرد مجالس استشارية وأخضع القضاة المسلمين من جديد لرقابة القضاة الفرنسيين.[4]

ويعتبر مرسوم 1859 نتيجة حملة قوية شنها القضاة الفرنسيون المستوطنون ضد مرسم 01 أكتوبر 1854م، حيث أعتبره هؤلاء معارضا

1- Fréderic GODIN, De l'application du droit Musulman en Algérie, Thèse pour le Doctorat 1900, édit Alger Typographie Adolphe Jourdan ,1900, pp28-29

[2]أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي. ج4، مرجع سابق، ص427.

[3] -Ch.Roussel, Op.cit,p 689.

[4] – Fréderic GODIN, Op.cit.,pp29-30.

لمشروع الإدماج الحضاري ووصفوه "بالخطأ"،[1] كما جاءت رسالة المحكمة الإمبراطورية إلى الأمير نابوليون 29 جويلية 1859م التي صرحت بأهداف هذه الحملة، "لا يمكن الاحتفاظ بالمجالس لخطورتها على الاحتلال، كل عناصر الفساد موجودة بالمجتمع الإسلامي، ولا يوجد قضاة غير فاسدين"[2]

كان صدور المرسوم على عهد الوزير De-Chasseloup الذي ألغى المرسوم السابق جملة، وانتقد مبادئه واهدافه، ووضع قواعد أخرى تتماشى مع ضرورات المرحلة الجديدة، قبل ظهور المرسوم بعث أحد أنصار التغيير الجديد، وصاحب النفوذ القوي، الوكيل العام بييري برسالة الى Mac Mahon في 28 جويلية 1859م تضمنت مبادئ المرسوم.[3]

وقد عرفت هذه الفترة أيضا، انخفاضا في عدد المحاكم الإسلامية رافقه السماح للمسلمين باللجوء إلى المحامين الفرنسيين للدفاع عن قضاياهم، وكذا تنظيم أمر الاختيار بين:

أ – إمكانية عرض المسلم لقضيته على محكمة فرنسية؛

ب – إمكانية مقاضاته وفقا للقانون الفرنسي.[4]

وباختصار، فقد كان مشروع دمج القضاءين، الفرنسي والأهلي، في قضاء واحد أمرا اقتضته ظروف الاحتلال الأولى، حين شرعت السلطات

---

[1] – Hind Belkhir،''la jurprudence en Algérie: traditions,emergence et mutation''، In: La revue regards sur le droit social, Volume 6, Numéro 2 ,2016, Page72.

[2] Allan Chrsitelow,Muslim law and the French Colonial state in Algeria, Princeton University press, Princeton Newjersey,1985,p165.

[3] عبد الصمد قلفاط، المرجع السابق، ص 143.

[4] – Fréderic GODIN, Op.cit, p29.

الاستعمارية في الفرنسة التدريجية للقضايا المتعلقة بالمسلمين عن طريق تقويض صلاحيات القضاة المسلمين وحصر الموضوعات والقضايا التي ينظرون فيها أو يتناولها الشرع الإسلامي.[1]

ثالثا: مرسوم13 ديسمبر 1866 م

إن زيارة نابليون للجزائر، ولا سيما الزيارة الثانية سنة 1865، قد كشفت له أن القضاء الإسلامي قد جرد من محتواه وأن التقاضي أمام المحاكم الفرنسية كان مكلفا للجزائريين، ووصلت شكاوى كثيرة وتذمر إلى المكاتب العربية من القضاة وغيرهم، ومن تلك الشكاوى أن القضاة الفرنسيين لا يعرفون العربية، وأنهم يجبرون المرأة المسلمة على الظهور أمامهم سافرة، فكان الاتجاه نحو إنشاء اللجنة المعروفة باسم (لجنة قاستنبيد) سنة 1865م، وقد دار النقاش في اللجنة حول المجالس القضائية، فكان المسلمون يطالبون بإعادة الاعتبار إليها كما كانت قبل 1853م، لأنها في نظرهم تضمن حقوق القاضي وتوفر للمتخاصمين شروط التقاضي طبقا للشريعة الإسلامية، وتوقع السيد كريستلو، في غياب محضر اللجنة، أن المكي بن باديس قد تولى الدفاع عن المجالس القضائية بقوة، كما توقع أن يكون بيري قد عارضها لأنها ضد مبدأ

[1] -Fréderic GODIN, Op.cit, pp9-11.

الانـــدماج الـــذي قـــام عليـــه الاحـــتلال، وكانـــت النتيجـــة هـــي صـــدور توصـــيات اللجنة التي تضمنها مرسوم 12/ 1866م.[1]

لقـــد رســـم هـــذا المرســـوم عـــودة للسياســـة الليبراليـــة، التـــي تحـــاول تكييـــف القضـــاء الفرنســـي مـــع رغبـــات الـــراغبين فيـــه مـــن المســـلمين، عـــن طريـــق "احتـــرام" الشـــريعة الإســـلامية ومصـــالح المســـلمين وتنظـــيم قضـــاء مـــن تبقـــى مـــن القضـــاة المســـلمين (الـــذين هـــبط عـــددهم مـــن 240 إلـــى 184 شخصـــا)[2] بالإضـــافة إلـــى اشـــتراط علـــى أي شـــخص يريـــد ممارســـة القضـــاء أيـــن يكـــون عمـــره 27 ســـنة [3]. وهكـــذا فقـــد تـــم تســـهيل أمـــر الاختيـــار القضـــائي علـــى المســـلمين، حيـــث صـــاروا يعرضـــون قضـــاياهم علـــى قاضـــي الصـــلح بـــدلا مـــن المحكمـــة المدنيـــة[4]، علـــى أن يســـتند ذلـــك القاضـــي . الـــذي أخـــذ مكـــان القاضـــي المســـلم عنـــد الاختيـــار القضـــائي . إلـــى الشـــريعة الإســـلامية ويتبـــع قـــانون الإجـــراءات الإســـلامي؛ وعنـــد صـــدور الحكـــم، فإنـــه يصـــبح مـــن الممكـــن لـــه أن يعـــرض علـــى مجلـــس استشـــاري (يقـــع فـــي مقـــر كـــل شـــعبة عســـكرية)، أمـــا الاســـتئناف فيـــتم حســـب أهميـــة كـــل قضـــية، إمـــا فـــي محـــاكم الدرجـــة الأولـــى وإمـــا فـــي محكمـــة الاســـتئناف، ولكـــن فـــي غـــرفٍ تجمـــع قضـــاة مســـلمين (ويستشـــارون

[1]- https://al-maktaba.rg/book/33512/1957#p1

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...ج 1، مرجع سابق، ص367.

[4]- Hind Belkhir،op.cit, Page72.

فقط) وفرنسيين معًا، والقضاة المسلمون هم الذين ينفذون الحكم مهما كانت جهة صدوره.[1]

وقد أنشئ مجلس أعلى للشريعة الإسلامية، يضم خمسة (5) علماء لتفسير الشريعة، لتكون استشارته إجبارية بشأن كافة الأحكام المستأنفة؛ كما نصَّ المرسوم المذكور أيضا على ضرورة انصياع قاضي الاستئناف لقرارات هذا المجلس.

كما يجب التنويه أن المرسوم أعلن عدم تطبيقه على منطقة القبائل وإقليم ما وراء التل، فيبقى الأول لنظام الجماعة والثاني لسلطات القادة العسكريين، في محاولة منهم لعزل منطقة القبائل وإعطائها وضع خاص.[2]

[1]- Justice ; Direction des affaires civiles et du sceau (1840-1964), Répertoire (20020495/1-20020495/25),pp 8-9

[2]- https://www.cairn.info/revue-histoire-de-la-justice-2005-1-page-297.htm#no1

المطلب الثاني: سيناتوس كونسولت 14 جويلية 1865م.

كان القانون المدني الفرنسي قبل 1803م، يقدم الجنسية الفرنسية تحت مبدأ 'حق الأرض'[1]، كما أنها تسحب من الشخص الذي يترك الأرض بنية عدم الرجوع.[2] لكن بعد 1803م الجنسية الفرنسية أصبحت حق شخصي، تنتقل إلى الشخص مثل انتقال اسم العائلة جراء البنوة، أي أن القانون المدني أحدث رابطا بين الجنسية و الحقوق المدنية.[3]بعد صدور المرسوم الملكي 24 فيفري 1834م،الجزائر تم إلحاقها بفرنسا رسميا، غير أن الرابط تم كسره فالأهالي المسلمون و اليهود، فرنسيون لكنهم لا يتمتعون بحقوقهم المدنية و السياسية، فهم رعايا فرنسيون ليس على أساس إعطائهم حقوقهم المدنية لكن على أساس أنهم تحت سلطة فرنسا مباشرة و لا يمكنهم التنكر لها بحال من الأحوال.[4]

تعتبر المحكمة العليا بالجزائر أن "صفة أنديجاني" جزائري لا تكون لشخص غير مولود بالجزائر، و" صفة أجنبي" لا تكون لشخص مقيم بالجزائر ويطيع ملك فرنسا ويعترف بنفس سلطة فرنسا"، بعدها محكمة السان المدنية عام 1838م ومحكمة الاستئناف بباريس عام 1839م أكدا

---

[1]– حق الأرض (jus solis) وهو قانون يحدد الجنسية حسب مكان الولادة ويختلف عن حق الدم (jus sanguinis) الذي يحدد الجنسية عن طريق البنوة، وتختلف الدول في ذلك فمنها من يعترف بحق الدم فقط كألمانيا ومنها من يعترف بحق الأرض فقط كالمملكة المتحدة ومنها من يعترف بالأثنين كفرنسا. للمزيد أنظر:

https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/droit_du_sol/186132

[2] -Patrick Weil, Qu'est-ce qu'un Français ? Histoire de la nationalité française depuis la Révolution, Paris, Grasset, 2002, p. 26-35.

[4]-Patrick Weil, LE STATUT DES MUSULMANS EN ALGÉRIE COLONIALE Une nationalité française dénaturée,Histoire de la justice,Association Française pour l'Histoire de la justice,2005,n°16,page 94.

أن الانديجاني الجزائر ليس أجنبي. وكرست محكمة النقض هذا الأمر عام 1862م.[1]للخروج من كل هذه التعقيدات أصدرت المحكمة العليا عام 1864م حكما مفاده أن الانديجاني فرنسي.

في زيارة إلى أرض الجزائر دامت من 3ماي إلى 7جوان 1865م قال نابليون الثالث للأهالي:" بأن فرنسا لم تأتي للقضاء على جنسية الشعب، ولكن لها رغبة في تحسين مستواهم المعيشي ومشاركتكم في الحياة السياسية لبلدكم"[2].

وفي رسالة و جهها الى الماريشال ماكماهون الذي، عين خلفا لبيلسي، في 20 جوان 1865م التي جاء فيها أن الجزائر مقاطعة فرنسية فالأهالي هم فرنسيون ولكن إذا أرادوا الاستفادة من الحقوق الفرنسية فعليهم أن يتخلوا عن أحوالهم الشخصية، ليضع بذلك الجزائريين في موقف صعب إما التخلي عن الإسلام وإما الاستعمار و الحرمان[3]و بأمر منه صدر يوم 14 جويلية 1865م قانون سيناتوس كونست الذي يعتبر الإجراء الأكثر لبيرالية من بين التشريعات الاستعمارية المعروفة ،حيث حيث يرى الفرنسيون أن بلادهم قدمت حرية كبيرة للرغبة الشخصية على

[1]– Yerri Urban, Race et nationalité dans le droit colonial français (1865-1955), THÈSE Pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Bourgogne Discipline : Droit public, UNIVERSITE DE BOURGOGNE, Faculté de Droit et de Science politique, le 19 juin 2009,p91.

[2]– عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار رحاتية ن.ت، الجزائر، ا2008، ص128-129.

[3]– مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 125.

رغبت الدولة كما فعلت روما قديما لحلفائها المخلصين[1] ،فقبل هذا التاريخ لم يكن لأهالي الجزائر الصفة أو الجنسية الفرنسية بشكل صريح و رسمي، ولم يسمح لهم بأي إجراء بالحصول عليها[2].

يعتبر هذا القانون الجزائريين رعايا فرنسيين[3] ، حيث يهدف هذا القانون لجعل الجزائريين مواطنين فرنسيين يتصنعون بنفس امتيازات الفرنسيين، غير أن هذا القانون يشترط التخلي عن الأحوال الشخصية الاسلامية،[4]ليصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية.[5]

كان المسؤول عن هذا المرسوم هو إسماعيل أوربان، الذي ذكر أن الامبراطور طلب منه ومن السيد كونتي إفادته بما يتعلق بالمجالس الإسلامية قبل الاحتلال، وبعد نهاية العرض رأوا أن صيغة المعالجة الرئيسية لابد أن تتم في شكل قانون سيناتوس كونسيلت يعالج الأحوال الشخصية.[6]

---

[1] -J.e.sator,de la naturalisation en algérie (sénatus-consulte du 5 juillet 1865) musulmans, israélites, européens,librairie-éditeurs,paris,1865,pp 11-12

[2] -برشان محمد، الجزائروين بين الصفة و المواطنة الفرنسية قراءة في مرسوم التجنيس 1865، المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخية، المجلد4، العدد8،ديسمبر 2018،ص143.

[3] -مصطفى عبيد،المرجع السابق، ص 159.

[4] -صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، جامعة الدول العربية،معهد الدراسات العربية العليا،1964،ص 10.

[5] -شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرةّ،ص708.

[6] -مصطفى عبيد، الجزائر في كتابات توماس إسماعيل أوربان 1812-1884، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،2008م، ص 109-110.

أولا: نص قانون مجلس الشيوخ ل 14جويلية 1865 حول وضعية الأشخاص والتجنيس في الجزائر:

المادة الأولى:

عن الأهالي المسلم يعتبر فرنسيا، إلا أنه يستمر في خضوعه للشريعة الإسلامية.

يستطيع أن يقبل العمل في الجيوش البرية والبحرية،

ويمكن أن. يستدعى إلى وظائف وأعمال مدنية في الجزائر.

يستطيع حسب طلبه، أن يقبل التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، في هذه الحالة يكون خاضعا للقوانيين المدنية والسياسية الفرنسية

المادة الثانية:

إن الأهالي الإسرائيلي، يعتبر فرنسيا وسيستمر في خضوعه على قانونه الشخصي. يستطيع ان يقبل العمل في الجيوش البرية والبحرية، ويمكن أن يستدعى إلى وظائف وأعمال مدنية في الجزائر.

يستطيع حسب طلبه، أن يقبل التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، في هذه الحالة يخضع للقانون الفرنسي.

المادة الثالثة:

إن الأجنبي يثبت تواجده في الجزائر لمدة 3 سنوات يمكن ان يقبل بأن يتمتع بكل حقوق 1 مواطن فرنسي.

المادة الرابعة:

إن صفة مواطن فرنسي لا يمكن الحصول عليها، طبقا للمواد 1، 2، 3، للمرسوم الحالي، وعندما يكمل 21 سنة، يصبح خاضعا بمقتضى مرسوم إمبراطور ي عائد إلى مجلس الدولة.

المادة الخامسة:

إن قانون الإدارة العامة يحدد:

1- شروط القبول، لعمل أو ترقية للأهالي المسلمين والأهالي الإسرائيليين في الجيوش البحرية والبرية.

2- الأعمال والوظائف المدنية التي يمكن أن يعين فيها الأهالي المسلمين والأهالي الإسرائيليين بالجزائر.

3- إن الصيغ التي يمكن أن توضع فيها الطلبات المذكورة في المواد 1، 2 ، 3 ، من المرسوم 1 الحالي.[1]

كان المسؤول عن هذا المرسوم هو إسماعيل أوربان، الذي ذكر أن الامبراطور طلب منه ومن السيد كونتي إفادته بما يتعلق بالمجالس الإسلامية قبل الاحتلال، وبعد نهاية العرض رأوا أن صيغة المعالجة الرئيسية لابد أن تتم في شكل قانون سيناتوس كونسيلت يعالج الأحوال الشخصية.[2]

[1]- J.E.SATOR, Op.cit ,pp 61-64.

[2] -

ثانيا: الأبعاد الدولية للسيناتوس كونسولت 14 جويلية 1865م:

1-للنص بعد أمريكي. بعدما أرسلت فرنسا حملة عسكرية الى الميكسيك[1]، أظهرت تعاملها الإنساني اتجاه الأهالي على عكس الولايات المتحدة، تصريح الامبراطور الفرنسي في رسالة 1 نوفمبر 1861م " في عوض تقليد النموذج الأمريكي التي دفع الى الإبادة الجماعية للهنود الحمر، يجب إتباع النموذج الإسباني في المكسيك الذي دمج جميع الشعوب الاصلية "[2]

2- البعد المتوسطي ،الذي يتمثل في جعل البلد الإسلامي الوحيد المستعمر على حوض البحر الأبيض المتوسط وسيلة نفوذ وتأثير فرنسي على العالم العربي و نموذج تغريب ناجح ينافس الإمبراطورية العثمانية بمصر و تونس بالأخص بعد بدأ أشغال فتح قناة السويس 1859م. هذا بعد إيقان نابليون الثالث أن سياسته الاستعمارية لها وقع قوي على سياسة فرنسا الخارجية في العالم العربي[3]،وقد عبر عن هذا في رسالته لماكماهون[4].

---

[1]- الحرب الفرنسية الميكسيكية أو الحملة الفرنسية في المكسيك(1861م-1867م): هي حملة كان الهدف منها إرساء نظام حكم يوافق المصالح الفرنسية بالمنطقة وتعين الأرشيدوق ماكسيمليان لكنها فشلت في ذلك وأعدم هذا الأخير. للمزيد أنظر:

Francis Choisel. Le Mexique, un siècle et demi avant l'Irak, Cahiers du Collège de l'Enseignement supérieur de l'Armée de Terre, 2007, pp.43-47.

[2]- Yerri Urban, Op.cit., p81.

[3]- Yerri Urban, Op.cit., p88-89.

[4]-Par l'empereur au Maréchal De Mac Mahon, Op.cit, p11.

3- اللحاق بالركب خاصة بعد شروع الدول الإسلامية في انتهاج سياسة تحررية اتجاه أقلياتها الغير المسلمة على غرار أهل الذمة في الشام[1] ،و إصلاح الفجوة التي أحدثتها السياسة الفرنسية بين الدفاع عن الأقليات الغير مسلمة في الشام و تونس و بين سياسة الإخضاع بدون حق الحماية المفروضة على المسلمين الجزائريين.[2]غير أن تمكين او تحرير الغير مسلمين في الإمبراطورية العثمانية كان على أساسي جماعي و مفروض من السلطات العليا، أما تمكين المسلمين عند الأوروبيين كان على أساس فردي بدون الاعتراف بالحقوق الجماعية محددة[3]

4- أحداث دمشق 1860م ،والرابط بين مسألة النصارى بالمشرق و وضع الأهالي المسلمين بالجزائر الذي أحدثه الملهم الأساسي لسيناتوس كونسولت 1865م إسماعيل أوربان و ذلك في كتابه الجزائر لجزائريين.[4]

ثالثا:الأبعاد الجزائرية للسيناتوس كونسولت 14 جويلية 1865:

1-قضية المحامي اليهودي Énos[5] Élie والحكم القضائي الصادر عن المحكمة الإمبراطورية بالجزائر العاصمة 22 فيفري 1862م،

---

[1]- فرمان التنظيمات أو فرمان الكلخانة أصدره السلطان عبد المجيد الأول. للمزيد أنظر:

https://mjp.univ-perp.fr/constit/tr1839.htm

[2] -Yerri Urban, Op.cit, pp 87-88.

[3]- Henry LAURENS, La question de Palestine. in: L'invention de la Terre sainte, Paris, Fayard,tome1, 1999, pp. 61.

[4]- I. URBAIN (G. VOISIN), L'Algérie pour les Algériens, Paris, Michel Lévy frères, 1861, pp 129-130

[5]- ايلي اينوس (1883م-1885م) ، محامي يهودي ولد بالجزائر العاصمة، صاحب قضية اينوس يحث لم يتم قبوله في مهنة محامي بسبب أنه لا يحمل صفة فرنسي عام 1861م، ويتم رفعها للعدالة التي قررت عام 1864م بان الأهلي فرنسيون. وأصبح بذلك أول محامي من الأهالي في مكتب الجزائر، توفي ببولغين عام 1885م.

والحكم الصادر عن المحكمة الاستئنافية 15 فيفري 1864م، الذي تضمن اعتراف القضاة فيه" بصفة فرنسي" للأهالي الجزائريين مع الإشارة لأنهم لا يتمتعون بجميع الحقوق المتعلقة بالمواطنة الفرنسية.[1]

2- تكريس المساواة بين الأهالي المسلمين واليهود والأجانب وجعلهم في مرتبة واحدة [2].لكن نلاحظ تفرقة واعتراف بأن المجتمع بالجزائر ينقسم الى أربع فرق المواطن الفرنسي، الرعية الفرنسي الأهلي المسلم، الرعية الفرنسي الأهلي اليهودي، والمهاجر الأوروبي.[3]

Isidore Cahen,'' Chronique Israélite de la Quinzaine'', Archives Israélites, Bureau des archives Israelites, N°5, Paris,1 mars1864, pp 184-185.

[1]- Laure Blévis, « L'invention de l'« indigène », Français non citoyen », dans Abderrahmane Bouchène, Jean-Pierre Peyroulou, Ouanassa Siari Tengour et Sylvie Thénault, *Histoire de l'Algérie à la période coloniale : 1830-1962*, Éditions La Découverte et Éditions Barzakh, 2012, p. 212-218

[2]- Laure Blévis, « La citoyenneté française au miroir de la colonisation : étude des demandes de naturalisation des « sujets français » en Algérie coloniale », Genèses, vol. 4, no 53, 2003 ,p .25-47.

[3]- Laude Bontems, Une première occasion manquée en Algérie : le projet de loi Mérilhou, pp 83-114. https://books.openedition.org/psorbonne/93295.

رابعا: نتائج السيناتوس كونسولت 14 جويلية 1865م:

رغم نص هذا القانون لم يستجب له الا عدد قيل لا تجاوز عددهم 194 شخصا مسلم في أكتوبر 1870م[1] يرجع هذا حسب الرواية الفرنسية أن أغلبية الجزائريين يريدون الحفاظ على الأحوال الشخصية التي تسمح لهم بالتعدد و الطلاق و جبر الابناء على الزواج في سن معين أي قوام الرجال على النساء ،و في الحقيقة التحصيل على المواطنة الكاملة لا يتم بمجرد التخلي عن الأحول الشخصية، والدليل الألاف من المسلمين الذي ارتدوا الى الكاثوليكية لم يتسنى لهم التجنس لأسباب عديدة كالعمر مثلا، فلا يحق لمن لم يتجاوز عمره ال 21 عاما طلب الجنسية الفرنسية، فالمرتد عن الإسلام الغير مجنس يعتبر من الأهالي و يطبق عليه قانون الأهالي، [2] و برغم من الاجراءات التي تسهل تجنيس الأجانب، 4020 أجنبي فقط أخذ الجنسية الفرنسية من أصل 158.387 أجنبي وهذا العزوف راجع أن الاجنبي يتمتع بجميع الحقوق تقريبا لمجرد حصوله على الإقامة[3] ،

فالمتمعن في النظر يرى أن فرنسا تتعامل بطريقة جد ليبرالية متناسية أنها بلد مستعمر يحاول طمس الهوية الجزائرية بدمج الأهالي عبر تجنيسهم المشروط.

---

[1]–Valérie Assan, Naturalisation et émancipation, in : les consistoires israélites d'Algérie au XIX[e] siècle, éditeur Arman Colin,2012, p 331.

[2] –Patrick Weil, Op.cit., page100.

[3]- M. E. ROUARD DE CARD, ÉTUDE SUR LA NATURALISATION EN ALGÉRIE, BERGER-LEVRAULT ET Cie, LIBRAIRES-ÉDITEURS, Paris,1881, p 26.

المبحث الثاني: سياسة الاقتصاد الاستيطانية في عهد الإمبراطورية الثانية

المطلب الأول: الهجرة والاستيطان

رافقت سياسة الغزو والتوسع الاستعماري عهد الإمبراطورية الثانية طوال عشرين سنة عانى فيها الجزائريون ويلات الحروب والتشرد والدمار، غير أن هذه السياسة لم تكن إلا وسيلة لتطبيق أساليب الهجرة التي فتحت أمام الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة لتوطينهم في الجزائر المحتلة ولقد ارتبطت عملية الهجرة والاستيطان بعملية الاستعمار منذ البداية[1]

حيت يميز بعض المؤرخين بين ثلاثة أشكال للاستعمار وهي:

- استعمار تقليدي يقوم على استغلال الثروة المعدنية والبشرية من الاستيلاء على الأرض.
- كيان استيطاني يقوم على استغلال الأرض وهو امتداد للاستعمار التقليدي.

-استعمار استيطاني يقوم على استغلال الأرض وهو امتداد للاستعمار التقليدي .

ويلاحظ أن الأخطر من هذه الأشكال هو الاستعمار الاستيطاني القائم على النمط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وهذا نظر لتوافره على تكامل بنيوي وظيفي من خلال ثلاث عوامل:

أ-امتداد النفوذ من قوة الدولة الأم

ب_ الاحتلال العسكري.

---

[1]-بسام العسيلي، محمد المقراني وثورة 1871الجزائرية، ط1، دار النفائس، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ،1982، ص،81.

ج_ الهجرة[1].

بعد الإعلان عن قيام إمبراطورية نابليون الثالث في نوفمبر 1852م شرعت حكومة الإمبراطور في ترحيل المجرمين والمعارضين لسياستها وللنظام الإمبراطوري إلى الجزائر، لتتخلص من شغبهم ومشاكلهم، فنشطت حركة الهجرة بعدئذ وقررت تهجير مائة ألف أوربي، وأعتمد المجلس الوطني الفرنسي 50مليون فرنك لإنشاء مراكز ومستعمرات أوربية استيطانية وتم تخصيص الأراضي للمهاجرين من 2إلي 20هكتار بالإضافة إلى المنازل والحيوانات والآلات[2].

يبلغ عدد القري الاستعمارية التي أنشئت بين سنوات (1851م_1858م)86 قرية وفي غضون6سنوات (1851م_1857م) أرتفع عدد السكان الأوربيين من 131نسمة من بينهم 66فرنسي و65أجنبي إلى 181نسمة منها 107فرنسي و74 أجنبي، أي بنسبة 40% وكان ذلك معتبرا خاصة بالنسبة للهجرة الفرنسية[3].

سلك الإمبراطور نابليون الثالث في بداية عهده سياسة الحد من التهجير والاستيطان ففي تاريخ 26 أبريل 1851م صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تملك الأراضي للأوروبيين ويشترط فيمن تمنح له قطعة أرض من 20إلى 150هكتار أن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها ولا

---

[1]-عميراوي احميدة، أثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830_1954) _طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدرسات والبحت في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر ،2007، ص ص،22_33.

[2]-يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص،468-470.

[3]-شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص661.

تصبح ملكا لهم إلا بعد مضي 3سنوات على استقراره بها، وبقي هذا القانون معمولا به حتى عام 1861م[1]. وذلك لإنجاح الاستيطان الريفي وإخراجه من الركود الذي يعاني منه باعتباره العنصر الأساسي داخل السلسلة الاستيطانية لفرنسا.[2]

وبمقتضي المرسوم الإمبراطوري الصادر في 4جوان 1855م نشأت مستوطنات زراعية جديدة اصطحابها الاستيلاء على أراضي زراعية تقدر بألاف الهكتارات كما ثم التوسع في إنشاء المكاتب العربية وتقوية أجهزتها الإدارية والسياسية، مع ذلك لم يرتح المستوطنون الأوروبيون لسياسة المكاتب العربية[3].

حيث ثم خلال عهد وزارة الجزائر والمستعمرات من 1858م_1860م إنشاء 17 قرية استيطانية وزعت 4600قطعة زراعية مجانا على المهاجرين الأوربيين [4] وهجرت 4580مستوطن أوروبيا جديد، وارتفع عدد المستوطنين خلال 1870ممن 86إلى 118ألف شخص[5]. مما يكشف مزايا هذه الوزارة وخدماتها اللامحدودة للمستوطنين الأوربيين

---

[1]– رحيم محياوي، دارسة مستقبلية الإستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين منشورات، باجي مختار، الجزائر ،2006، ص26.

[2]–. بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، ص2007، ص،234

[3]– شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص،634.

[4]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص،22.

[5]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص،19.

سياسيا واقتصاديا واجتماعيا إلى غاية عام 1860م حيث قام نابليون بإلغائها وأعاد نظام الحكم العسكري السابق.[1]

كما بقيت هجرة الأوربيين إلى الجزائر في عهد الإمبراطورية مستمرة ففي سنة 1866 أصبح عدد الأوربيين يبلغ 200ألف نسمة على أنه كان يبلغ على نحو 160ألف.[2]

واعتمدت حكومة الإمبراطور أيضا على كبار الرأسماليين لدعم الهجرة والاستيطان وكذلك الشركات الرأسمالية الكبري باعتبار أن كثير من رجال الأعمال والبنوك وكبار الرأسماليين كانت تربطهم صداقات شخصية بالإمبراطور الذي كان يميل أيضا إلى هذه السياسة حتي لا تتكلف حكومة يتحمل أعباء اقتصادية لا تضطر إلي تقديم المعونات المادية وهو الأمر الذي حفز علي إصدار مرسوم <بياربتز>الذي يسمح لهم بتأسيس المشاريع الكبري بالجزائر لصالح الاستيطان والاستعمار. ومن الذين استفادوا من هذه السياسة الرأسمالية على سبيل المثال: المقاول الباريسي دومنشي الذي منح سنة 1854م مساحة تقدر ب 2672 هكتارا في تيبازة ليقسم عليها مشروعه وهو إقامة وحدات سكانية للمهاجرين الأوربين بعد أن تم تطرد منها 96عائلة جزائرية.[3]

وكذلك من بين أهم الشركات الكبري التي أتاحت هذا النظام والمستفيدة من سياسته نجد:

---

[1]- شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص634.

[2]- سام العسلي، المرجع السابق، ص73.

[3]- بسام العسلي، المرجع السابق، ص73.

1-**شركة جنيف واز السويسرية:** التي تأسست عام 1853م من طرف رأسمالين من جنيف وحصلت خلال 10 سنوات على مساحة 281ألف هكتار[1] بسطيف فحاولت خلق عشر مناطق من 200هكتار لكل وحدة وهجرت إليها 956مستوطنا أوروبيا إليها ثم تراجعت على أعمالها وتخلت عن تعهداتها وطردت المستوطنين وعوضتهم بمستخدمين ومستأجرين من الأهالي بسبب رخص الأجور.[2]

2-**الشركة العامة الجزائرية:** حصلت عام 1865م على 100ألف هكتار بإيجار فرنك واحد للهكتار وأغلبها في مقاطعة قسنطينة وعندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية مجانا وفي عام 1867م حصلت على 170 ألف هكتار من أجود الأراضي في منطقة واد زناتي للقرض المالي الذي قدمته للسلطات الاستعمارية.

3-**شركة جمعية الغابات:** تحصلت على 160ألف هكتار من الغابات لتستخدمها مدة 90عاما لكن هذه الشركة باعت امتيازها إلى 30 معمرا أوربيا رغم أنها ليست ملكا لها وبمقتضي هذه السياسة سيطرت الشركات الرأسمالية على حوالي 600ألف هكتار واستحوذ المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخري كما سيطرت السلطات الاستعمارية على ما يقرب 200ألف من أراضي الغابات[3]

---

[1]- يحي بوعزيز ،سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830_1954) ،المرجع السابق،2007،ص 16،

[2]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص471-472.

[3]-يحي بوعزيز ،سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1839_1954) ،المرجع السابق،ص،16.

4-**شركة هبرة وهكتا:** برئاسة باريسي ج.كاهن شبكتها استطاعت تغطية المراكز الريفية وحتي الشبه الحضرية للجزائر رغم أنها عملت عملية مثمرة إلا أنها قضت علي الفلاحين حيت منحت الدولة 2500هكتارا منها15350هكتارا أراضي صالحة للحرث والبقية عبارة عن مسارات وأراضي فلاحية بأرزيو ومستغانم التي تحتاج الكثير من الاستصلاحات ومما استوجب تصفية الشركة[1].

واستفاد المستوطنون الأوروبيون من التسليفات والقروض دون الأهالي وطالبوا حكومتهم بأن تخصص لهم مساحة 100ألف هكتار من الأراضي للاستيطان وثم بذلك جلب 150ألف أوروبي جديد بفضل هذه السياسة والمشاريع ليرتفع عدد المهاجرين إلى 295ألف شخص عام 1870م[2].

إن سياسة المشاريع الكبري هذه اجتذبت إلى الجزائر 500000أوروبي والبنية التحتية الاقتصادية التي أقيمت (بناء طرق وموانئ وسدود تخزين) أتاحت توسع الاستيطان توسعا سريعا عام 1871م[3] .

أما فيما يخص الفلاحة في الجنوب الجزائري فقد لقيت اهتماما فرنسيا متأخرا برغم توفر عدد كبير من النخيل بلغ سنة 1856م حوالي

---

[1]- دليلة رحمون ،السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وأثارها علي المجتمع الجزائري (1830_1914) ،مذكرة لنيل الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2012_2013،ص،20.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع والسابق، ص،22.

[3]-شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص86.

1008981شجرة في المنطقة الممتدة من بسكرة إلى ورقلة، والتي كان مدخولها الإجمالي 11979061فرنك.

في هذا القطاع الجنوبي طبقت فرنسا سياسة مختلفة عما طبقته في الشمال إذا استبقت الأراضي في الجنوب بيد السكان وساعدتهم على فلاحة الأرض بالتغلب علي أكبر مشكل أنداك وهو توفير المياه، ابتداء من عام 1856م تمكن المهندسون الفرنسيون ومنهم جوس من استخراج الماء م من على عمق،60 متر وبقوة تدفق 4000لترا دقيقة[1].

لقد اعتمدت فرنسا في تدعيم مشروعها الاستيطاني في الجزائر على العديد من الوسائل والأساليب فإلى جانب سياسة الهجرة والاستبطان سياسة قانونية تأرجحت بين الارتجالية التردد والجور قائمة أساسا على مصادرة أراضي الجزائريين ومنحها للمستوطنين مع منح مختلف الامتيازات والمساعدات لهؤلاء وهذا بصدد تحويل الجزائر إلي مستعمرة أوربية يسري فيها الدم الفرنسي.[2]

[1]- عميراوي أحميدة، المرجع السابق، ص43.

[2]- سليمة بن نيفة، الإستيطان والتوزيع الجغرافي للمستوطنين في الجزائر خلال فترة الاحتلال (1830_1870)، مذكرة شهادة الماستر، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية،2015_2016م، ص،31

المطلب الثاني: قانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863م المدعم للاستيطان.

يعتبر القرار المشيخي ل 22أفريل 1863م منعرجا حاسما في تاريخ التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر لما أحدته من هدم وتفتيت في البنية الاجتماعية والاقتصادية للأهالي الجزائرية فهو يعد إجراء تشريعي تعسفي ذو أبعاد سياسية عميقة.[1]

أولا: ظروفه ودوافع صدوره:

في ظل عودة الحكم العسكري إلي الجزائر من جديد بعد إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات سنة1860م وتعويضها بنظام الحكومة العامة في ديسمبر من نفس السنة والذي يجعل إدارة الجزائر تحت رئاسة الحاكم العام للقوات البرية والبحرية والتي تخضع لسلطة الإمبراطور السياسية وتعين المارشال Pélissierحاكما عاما عسكريا جديدا[2].

كان الإمبراطور في ظل هذا النظام يفكر في سياسة جديدة تجاه الجزائريين خاصة بعد زيارته للجزائر 2التي قضي بها 3 أيام 17_18_19سبتمبر1860م [3]واطلاعه علي ما يجري بالبلاد حيث انشغل باله بمشكلة الملكية الشخصية للأراضي الخاصة بالجزائريين بعد أن اشتدت عمليات انتزاعها منهم، واستقر رأيه علي ضرورة إقرارهم في

---

[1]-عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1839_1873)، قسم التاريخ، المركز الجامعي مصطفي اسطنبولي، معسكر، أعمال الملتقي الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830_1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص138.

[2]-مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830_1854)، ديوان المطبوعات الجامعية ،2014،ص103

[3]-شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص685.

الأرض التي بحوزتهم ويستقرون بها، أما الأوربيين فنصحهم ان يهتموا باستثمار الغابات والمعادن والصناعات المتنوعة واستصلاح الأراضي وإنشاء السدود والطرقات وأمر بإيقاف هجرة الأوروبيين إلي الجزائر[1] وشرح ذلك في رسالته الموجهة إلي Pélissier في 6فيفري 1863م ويأمره بتطبيق هذه السياسة[2] المتضمنة برنامجا حقيقيا الإصلاح:

1-اعتراف بواقع القمع والاغتصاب وبقامة الامتيازات التي قدموها للقبائل.

2-الاعتراف بأراضي القبائل وتقسيمها إلي دواوير واستحداث الملكية الفردية.

3-حدد بصراحة كيفية توزيع المهام بالنسبة للأهالي مهام تربية الخيول والماشية والزراعات الطبيعية في الأراضي أما بالنسبة الأوروبيين مهمة استغلال الغابات والمناجم والتجفيف والسقي وإدخال الزراعات المتقنة واستيراد الصناعات التي تلبي تقدم الاستعمار.

عندما مال ميزان القوي السياسية لصالح العرب ألغي الإمبراطور قانون 1851م وكرد فعل على هذا القانون نشر في 22أفريل 1863م قرار مجلس الأعيان الذي بلور تصورا ليبراليا للاستعمار.

ويقول فودين عن هذا النص إن قرار مجلس الأعيان لعام 1863م هو فعل سياسي يشير إلى لحظة هامة في تاريخ الملكية الفردية [3] والذي

---

[1]-يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص474.

[2]-مقلاتي عبد الله، المرجع نفسه، ص104.

[3]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي (1830م-1870م)،تج:جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت ،ط1، 1983م، ص 64.

يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملكا شخصيا او مشاعة بين الأعراش[1]،

وقد جلبت له هذه السياسة عداء العسكريين الذين هم الأذاة الأساسية لتنفيذها، فبليسي الحاكم العام مثلا لم يخف غضبه وامتعاضه من رسالته السابقة.[2]

وبشأن الإصلاحات التي يرغب نابليون بونابارت إدخالها على النظام العقاري بالجزائر ثم إعداد مشروع سيناتوس كونسيلت في مطلع شهر مارس 1863م بعد إطلاع مجلس الحكومة الفرنسي عليه ثم عرضه على مجلس الشيوخ في التاسع من نفس الشهر مرفقتا بعرض لأسباب ودوافع إصداره تولي تقديمها الجنرال ألار (allar) مبرزا الأهداف المرجو تحقيقها من وراء هذا القانون. ثم إعداد تقرير باسم لجنة مجلس الشيوخ، وفي الأخير ثم ضبط المشروع الذي تمت المصادقة عليه يوم 13أفريل 1863م ب 117صوت مقابل صوتين رافضين، ليثم الإعلان عنه يوم 22أفريل 1863م أما الإجراءات الإدارية الواجب اتخذها [3]من أجل تطبيق هذا القانون في الأراضي العسكرية والمدنية [4]ثم تحديدها بواسكة مرسوم إمبراطوري صادر بتاريخ 23ماي 1863م والتي سوفا نوضحا من خلال

---

[1]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830_1954)، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، ص20.

[2]– نفسه.

[3]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص116.

[4]– أحمد سيساوي ،البعد البايلكي في المشاريع السياسة الإستعمارية الفرنسية من فالي إلي نابليون الثالث، (1838_1871) ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا علوم،في التاريخ الحديت والمعاصر ،كلية العلوم النسانية والعلوم الإجتماعية ،قسم التاريخ،جامعة قسنطينة (2) ،2013_2014،ص271.

عرضنا لمضمون النص، تم أتبع بتعليمه وزارية بتاريخ 11جوان 1863م تم في الأخير بواسطة تعليمة الحاكم العام بتاريخ 1مارس 1865م.[1]

إن قرار مجلس الشيوخ 1863جاء في شكل إصلاحات ليجسد قناعات وطموحات الإمبراطور نابليون الثالث .

ثانيا: نص السيناتوس كونسيلت:

لقد تخلي المرسوم المشيخي 1863م عن نظرية أملاك الدولة التي كانت تبرر إقامة الكانتونات وأبطل مفهوم حق الانتفاع لفائدة القبائل بمفهوم الملكية[2] والذي يقر توزيع أراضي العرش بين الدواوير بعد تحديد معالم حدودها بتقسيم تلك الأراضي على الأفراد في شكل ملكية فردية وهذه العملية سمحت باكتشاف الأراضي الشاغرة للاستلاء عليها من جهة ومحاولة تفكيك صفوف المالكين من الفلاحين لإضعافهم من جهة أخري[3]

حيت تضمن قرار مجلس الشيوخ الصادرة في 22أفريل 1863م علي سبع مواد على النحو التالي:

المادة الأول: نصت على ان قبائل الجزائر هي المالكة للأراضي التي ينتفعون بها بصفة دائمة وتقليدية مهما كانت صفة التمتع.

---

[1]- شارل اندري جوليان،المرجع السابق،ص695.

[2]- شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص696.

[3]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830_1954)،تج:محمد المعراجي ،منشورات8 anep,200،ص165،164.

فكل العقود والتقسيمات وتوزيع الأراضي التي حصلت بين الدولة والأهالي بالنسبة لملكية الأرض هي مؤكدة وتبقي على تلك الصفة.[1]

المادة الثانية: تتضمن كيفية تطبيق وتنفيذ المرسوم [2]بحيث تتم بصفة إدارية وفي أقرب الاجال ويتلخص ذلك في ثلاث عمليات هي:

1 /تحديد أقاليم القبائل.

2/وتوزيعها بين مختلف الدواوير فكل قبيلة بالتل ومناطق الزراعة الأخرى، مع الحفاظ على الأراضي التي ينبغي أن تحتفظ بطابع الأملاك البلدية.[3]

3/تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير في كل مكان يكون فيه هذا الإجراء ممكنا ومناسبا وفق مراسيم لإمبراطورية ستصدر لاحقا.[4]

المادة الثالث: سيتم تنظيم إداري عمومي لأشكال تحديد أراضي القبائل وشروط توزيعها بين الدواوير، وتبعية الأملاك التابعة للدواوير وأشكال وشروط التي تتأسس عليها الملكية الفردية

المادة الرابعة: يستمر تحصيل الريوع والمستحقات والرسوم المستحقة للدولة على القائمين على مناطق القبائل، كما كانت عليه سابقا وستصدر أوامر من خلال مراسيم الإمبراطورية مختلفة في شكل تنظيمات إدارية عمومية.[5]

---

[1]- نور دين إيلال، '' المرسوم المشيخي 22افريل 1863 في الجزائر والمواقف المختلفة منه''، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الحجم 08، العدد02، جامعة البليدة،2017م، ص210.

[2]- محفوظ قداش، المرجع نفسه، ص165.

[3]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص117.

[4]- أحمد سيساوي، المرجع السابق، ص272.

[5]- نورالدين إيلال، المرجع نفسه، ص214.

المادة الخامسة: خاصة بحماية حقوق الدولة للأراضي والملاك بالرجوع إلى قانون 16جوان 1851م الذي يحدد أملاك الدومين وينتزع الملكية لفائدة المصالح العمومية.[1]

المادة السادسة: إلغاء الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 14 من قانون 16 جوان 1851م حول تأسيس الملكية في الجزائر ومع ذلك لا يمكن التصرف في أراضي التي ستقسم على أفراد الدواوير إلا بعد صدور عقود الملكية الفردية.

المادة السابعة: لا تلغي أحكام القانون 16جوان 1851م خصوصا التي تتعلق باقتراح الملكية بسبب المنفعة العامة وأعمال الدولة.

ثالثا: أهداف القانون:

إن الدارس للرسائل التي بعت بها نابليون الثالث إلي بيليسيه في 6فيفري 1863م ونص الرسالة التي بعتها راندون وزير الشؤون الحربية إلي الحاكم العام ماكمهون في 21مارس 1866م بما في ذلك ما جاء في أدبيات القادة العسكريين[2] المتعلقة بشأن قانون سيناتوس كونسيلت وأهميته يكشف لنا بأنه كان يحمل العديد من الأهداف المعلنة منها والخفية[3]حيث

[1]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 117.

- [2] نور الدين إيلال، المرجع السابق،ص211.

-[3]صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830_1930) ،المرجع السابق ،ص118

وصفه بعض الكتاب الفرنسيين بالصرح العظيم المنظم والمميز في التشريعات العقارية التي أصدرتها فرنسا ضد الجزائر.[1]

ولقد ترتب عن هذا القانون الأهداف التالية:

من بين الأهداف المعلنة:

1-خلق جو هادئ داخل البلاد وطمأنة الأهالي على أراضيهم واستغلالها بصفة دائمة وتخلي الدولة الفرنسية على أطماعها في أراضي العروش[2].

النقطة التي ركز عليها الإمبراطور في رسالته إلى بيليسي بتاريخ 6فيفري 1863م والتي تضمنت العبارة التالية «يبذو لي أنه من أجل راحة وازدهار الجزائر يجب دعم وتعزيز الملكية بيدي أيدي ممتلكيها[3].

2-إنشاء الدوار الذي أصبح مفتاح التنظيم الإداري والعقاري والاجتماعي الجديد الذي أراد من خلاله الإمبراطور نابليون تسير الشؤون الجزائرية[4].

3-تشكيل مجموعات سكانية في الدوار غير متجانسة تهدف إلى إنشاء ملكية فردية وإلى تطوير الإنتاج وتحسين مستوي الفرد الجزائري[5].

-[1] عدة بن داهية، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830_1873), الملتقي الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830_1962) ،منشورات وزارة المجاهدين،2007،ص147.

- [2] بوضرساية بوعزة ، المرجع السابق،ص224.

-[3] عدة بن داهية، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830_1962) ،ج1،ص367

-[4] إبراهيم لونسي،الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريد *المبشر*في ظل الحكم العسكري،قسم التاريخ ،جامعة جيلالي إلياس،سيدي بلعباس،أعمال الملتقي الوطني الأول والثاني ،العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830_1962) ،منشورات وزراة المجاهدين،ص146.

- [5] إبراهيم لونسي، المرجع نفسه،ص147.

4-إقرار الملكية الفردية وجعل العلاقات الاجتماعية الجزائرية منحصرة في حدود العلاقات العائلية فقط[1].

5-تنظيم الحياة الزراعية وبكل ما يرتبط بها وتوسيع التراب المدني وإقامة الضريبة العقارية لدعم الخزينة[2].

6-جلب الحضارة الفرنسية للجزائريين التي كانت تستند على الصعيد العقاري إلى الملكية الفردية التي تحقق تطوير الفرد[3].

7-وضع حد لحالة الغموض التي ظلت تكتنف الملكية العقارية في الجزائر[4].

أما عن الأهداف الخفية: فكانت أخطرها:

1-لان الغرض الأساسي في هذا المرسوم هو تفتيت ملكية القبائل وإنشاء جماعة محلية جديدة (الدوار _البلدة)،[5]

وفي هذا الصدد يعترف بيرك بالنوايا الدسيسة لمرسوم 1863م فيرى بأنه يعمل على تهديم التنظيم العتيق للقبيلة لأن لهذه الأخيرة قوانينها وتاريخها وعاداتها وتقاليدها، فيؤدي ذلك إلي تقليص مساحة المراعي ثم تعزل عن بعضها البعض لتنتهي الحياة تدريجيا بداخل القبيلة، ثم ينتهي الحال إلي خلق فراغ قيادي الذي لا يملأه سوي الوجود الاستعماري وذلك بإضعاف زعماء القبائل والأعراش وكذا الأعيان[6].

- [1] نفسه.
- [2] نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص213.
- [3] صالح حيمر ،المرجع السابق،ص118.
- [4] نفسه.
- [5] عدي الهواري، المرجع السابق، ص65.
- [6] نور الدين إيلال،المرجع السابق، ص214.

2-إقرار الأمن والسلم في الجزائر وتوطيد الوجود الفرنسي بالجزائر وإخضاع الأهالي إخضاعا كليا، وفي هذا الصدد كشف الإمبراطور بنفسه عن هذا الهدف في رسالته إلى بيليسي بتاريخ 6فيفري 1863م وكيف يتحقق لدينا دوام السلم في ناحية مادام الخوف والقلق نازلان بقلوب أهلنا في شأن ما يملكون من العقار[1].

3-تكريس الوجود الفرنسي بمنح أراضي واسعة للكثير من الأجانب يستثمرونها لأغراض متعددة حسب طبيعة ونوعية الأرض والحيلولة في ابتزاز واغتصاب الأرض وتحويلها إلى غير أهلها[2]

4-إجراءات تطبيقه:

عملت الإدارة الفرنسية تهيئة الرأي العام الجزائري قبل الشروع في تطبيقات القرار المشيخي بإدخال بعض النظم الإدارية، فدائما عمليات تحديد أراضي القبائل تسبقها حملة إعلامية واسعة بنشر المواد والمراسيم المنظمة للتطبيق بشكل مكثف وفق مرسوم الإداري العام بتاريخ23مماي1863م[3].يتضمن لائحة الإدارة العامة المتعلقة بكيفية تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت وتتمثل الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي في النقاط التالية:

وذلك بعد صدور المرسوم المحدد للقبائل في الجريدة الرسمية للحكومة العامة والمبشر والأسواق عن طريق البراحين حتى يتسنى تسجيل

- [1] إبراهيم لونسي،المرجع السابق، ص147-148.

- [2] نورالدين إيلال ،المرجع نفسه،ص214.

[3]-Darest,Rodolphe, de la propriété en Algérie, ed.Challam le ainé ,Paris, deuxième édition, 1864,p245.

الممتلكات في مدة أقصاها شهرين من تاريخ الإعلان وكل تأخر يسقط الحق في الملكية.

*تكليف لجان إدارية يعينها الحاكم العام بمساعدة مترجمين وأعوان مصلحة الطبوغرافية.

*القيام بتحقيقات في العرش وجمع المعلومات والاستماع للشهود للتعرع علي حدود الملكية[1].

*الترسيم ووضع العلامات.

*إرسال تقارير إلي الجنرال قائد الفرع او المحافظ يسير المعلومات.

*المصادقة على الحدود من طرف الحاكم العام ونشر ذلك في الجريدة الرسمية.

*توزيع الأراضي على مختلف الدواوير المشكلة للعرش وتحديد حدود كل دوار بحضور جماعة العرش والدواوير المعينة وتقسيمها إلي أراضي الدومين (أملاك الدولة) ،أراضي الملك، أراضي الملكية الجماعية (العرش او المخزن والسبيقة والرعوية) ، وأملاك البلدية[2].

*تحديد مدة تقديم الشكاوي والاحتجاجات بشهرين.

*يتم جمع مجمل العمليات المتعلقة بتحديد الدواوير وكذا الشكاوي والإقرار بوجود أراضي الملك وأرضي البايلك وتلخص في تقرير مختصر، تلحق به المحاضر الرسمية والخرائط الطبوغرافية وبقية الوثائق المتعلقة بهذه العمليات.

[1]- Estoublon(R) et lefébure(A), Code de l'Algérie annoté (1830-1895),Adolphe Jourdan Alger,1896, p278.

[2] - Darest,Rodolphe, op,cit,pp251-252.

*يثم إرسال هذا الملف كاملا إلي الجنرال المسير أو عامل العمالة الذي يبدي فيه رأيه تم يحول بدوره إلي الحاكم العام الذي يقوم بالتحقيق من نظامية العمليات[1].

*نقل الأملاك التابعة للدواوير، لقد تم ضبط أليات نقل الملكية بالنسبة لأملاك البلدية ،حيت يتم الإشراف عليها من طرف جماعات تم تعينها علي يد الجنرال أو عامل العاملة، حيت خولت لها مهمة الموافقة علي نقل الملكية إما عن طريق التبادل أو عن طريق البيعة بالتراضي أو بالمزاد ،يتم تثمين الممتلكات من طرف خبراء مختصين إذا كانت قيمة العقار أقل من 5000فرنك فإن الحاكم العام هو الذي يتولى المصادقة علي العقد أما إذا كانت تفوق المبلغ المذكور تخضع لموافقة الإمبراطور[2].

*تأسيس الملكية الفردية بعقود ثابتة بعد الانتهاء من عمليتي تحديد أراضي القبيلة وتقسم هذه الأراضي علي الدواوير تبقي العملية الثالثة والأخيرة وهي تأسيس الملكية الفردية التي تعتبر الهدف النهائي لقانون سيناتوس كونسيلت.

*لقد تم ضبط آليات إجراء هذه العملية في الفصل الخامس من مرسوم 23ماي 1963م:

---

[1]- رشيد فارح ،المحطات الرئيسة لتأسيس الملكية العقارية أتناء فترة الإحتلال وأثر ذلك علي البنية الإجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري ،أعمال الملتقي الأول والتاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830_1962) ،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007،ص116.

[2]- صالح حيمر ،السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830_1930) ،أطروحة دكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإنسانية ،قسم التاريخ وعلم الأثار ،جامعة الحاج لخظر ،باتنة،2013-2014،ص123.

لا يمكن للجان الإدارية واللجان المتفرعة عنها مباشرة هذه العملية إلا بعد أن تقرر الإدارة بأن الوقت مناسب لذلك (بمعني أخر لا يمكن الانطلاق في هذه العملية الثالثة إلا بعد صدور مرسوم يحدد الدواوير التي سوف تأسس فيها الملكية الفردية[1].

*تنطلق اللجان الإدارية واللجان المتفرعة عنها في الشروع بعين المكان في إعداد مشروع تخصيص الأراضي المراد تقسيمها بين الأفراد والعائلات بالاتفاق مع الجماعة المعنية.

*بعد إعداد المشروع يسلم لجماعة كل دوار وتعطي للأطراف المعنية فرصة الاطلاع عليه وتقديم احتجاجات من طرف اللجنة الإدارية وبعد البث في هذه الاحتجاجات يتم رسم حدود الملكيات الفردية وتكون مصاريفها علي عاتق الأطراف المعنية.[2]

*تنتهي أعمال اللجنة بالنسبة للعملية الثالثة بإعداد تقرير إجمالي يمضي من طرف الجماعة المعنية ويرفق بمخطط تفصيلي وبقية القرارات الأخرى ويرسل إلي الجنرال المسير أو عامل العاملة الذي يحوله مشفوعا بالرأي إلي الحاكم العام الذي ينظر في نظامية العمليات.

*وفي الأخير يتم إصدار مرسوم إمبراطوري يتضمن المصادقة علي تأسيس الملكية الفردية بناء علي اقتراح الحاكم العام وتقرير وزير الحربية.

---

[1] - رشيد فارح ،المرجع السابق ،ص116.

[2] - صالح حيمر، المرجع السابق، ص124.

بعد تأسيس الملكية الفردية تقوم مصلحة الضرائب المختلفة بإصدار الدفتر العقاري الذي يتضمن رقم الملكية وموضعها وتسميتها وبناء عليه يتم تسليم عقود الملكية للأشخاص المعنيين.[1]

رابعا: تطبيق قرار مجلس الشيوخ م1863م-1870م.

ووفقا لهذا المرسوم تمت المصادقة على عمليات النهب والمصادرة ولكن الأثر الأكثر خطورة والذي هدف إليه وهذا المرسوم هو تحطيم النظام الاجتماعي وإحداث اختلال في التركيبة الجزائرية.

حيث تعلق تطبيق قرار مجلس الشيوخ 1863م_1870م ب 683811هكتار موزعة كمايلي

أرض ملك:28450591هكتار

أرض عرش :1523013هكتار

أراضي ملك الدولة:1003072هكتارا.

الأراضي البلدية:1336492هكتارا.

أراضي الملك العام :180643هكتارا.

*لقد مس هذا القرار 373قبيلة حيث تم تكوين 667دوارا يتعلق ب2129052 وهكذا وبصفة شرعية ،قد سرقت الدولة المستعمرة من الجزائرين 2،520،207هكتارا أي 36%من أراضيهم[2] .

ومن بين القبائل التي خضعت للإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي في الجهة الغربية من الوطن: وذلك وفقا مانصت عليه الترتيبات الإدارية

[1]- صالح حيمر،المرجع السابق، ص124-125.

[2]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص165.

العامة الصادرة في 23ماي 1863م والذي قضي بتحديد أملاك 48قبيلة منها 18قبيلة في إقليم وهران كما هو موضح في الجدول التالي :[1]

ودائما في إطار الإجراءات التطبيقية لقرار المشيخي (1863م) فقد صدر في 22مارس 1865م 124قبيلة من بينها 43قبيلة في إقليم وهران وهي على التوالي:[2]

لقد صدر أول مرسوم إمبراطوري يحدد القبائل التي ستتخضع للعمليتين الأول والثانية من قانون سيناتوس كونسيلت (يعني تحديد أراضي القبائل وتقسيم هذه الأراضي على الدوائر يوم 12أوت 1863. وقد تضمن تحديد 32قبيلة على مستوي القطر الجزائري منها 10 قبائل في مقاطعة الجزائر و11قبيلة في مقاطعة وهران و11 في مقاطعة قسنطينة وهذا من مجموع 1200قبيلة جزائرية معنية بالعملية وقد تمت العمليات الأول ببطيء نظر للصعوبات التي واجهتها، منها قلة اللجان الإدارية المكلفة بتنفيذ العملية حيت كانت محددة بلجنتين لكل مقاطعة.

جدول: يوضح نتائج تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت على بعض القبائل:[3]

في الجهة الشرقية: في اقليم الشرق تم تجريد الأهالي من مساحة تقدرب30391هكتار لصالح أولي مراكز الاستيطان وزادت المساحة بعد ذلك لتصل إلى 22، 4936هكتار وهو ما يمثل 70%من المساحة الإجمالية للأراضي التي كانت تعرف بأراضي العزل بهذا الإقليم

[1]- عدة بن داهية، المرجع السابق، ص 379-380

[2]- عدة بن داهية، المرجع السابق، ص،380-381.

[3] - G,G,A,tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie, 1864,imprimerie,Paris,p234.

أما في قسنطينة فتخذ قبلتي السواحلية وأولاد عطية هذه الأخيرة التي تتربع على مساحة جغرافية تقدر ب 14،50هكتار يعيش عليها 4،440ن والتي قسمت إلي 6دوائر كم هو موضح في الجدول، هذا ما يحطم القبيلة ومفهومها نهائيا، بحيث استمرت العملية تقسيم الأراضي لتشمل أغلب القبائل.[1]

في الجنوب: فقد ثم تطبيقه على قبيلة أولاد عويسات بمنطقة تيارت التي خصص لها برنامج بأكمله للشروع في التقسيم وعين الجنرال ليبرت لتنفيذه حيت حولت إلى قيادتين واحدة للقبيلة الأم والأخرى الجديد باسم بشدو كما قسمت الأملاك العامة لهذه الأخيرة ما معدله 99هكتار و77أرط إضافة إلى اقتطاع مساحة 6هكتار لغرض إنشاء طريق يمر من تيارت إلي ثنية الأحد.[2]

مما يتضح نية المشروع الفرنسي من وراء تطبيق هذا القانون الذي مزق وحدة القبيلة كما نور مثال أخر: عن قبيلة أولاد خليفة التي تتركز في البلدية المختلطة التابعة لمركز تيارت والتي تشكل موقع إستراتيجي من جهة القسم الغربي لسلسلة الأطلس التلى

والتي اقترحت الإدارة بضمه إلى دوار واحد وهو* لوهو* في حين ضمت بقية الملكيات إلي الدولة التي وزعت علي النحو الاتي: الغابات

[1]- فارس كعوان، القرار المشيخي وانحطاط الارستقراطية التقليدية، ص3.

https://www.academia.edu/6244426

[2]- بخشة وابل، الملكية العقارية في الجزائر خلال الإمبراطورية الفرنسية الثانية، .....، جامعةالعربي تبسي، تبسة، ص،8

11،470هكتار، البنايات الأخر بمساحة 119هكتار و30 أرط ومجموعة من السكنات التابعة للبلدية بمساحة 1،271هكتارو 54أرط.[1]

واستكمالا للإجراءات التطبيقية لهذا القرار صدرت عدة مراسيم تنفيذية إمبراطورية: تعيين أسماء القبائل التي وضعت أراضيها من القرار تمهيدا لتنفيذ المشروع الاستعماري الرامي إلى انتزاعها وتحويلها لصالح الكولون منها:

-المرسوم الإمبراطوري الصادر في 12 أوت 1863م الذي مس 30قبيلة في الأقاليم الجزائرية الثلاثة.

-مرسم9سبتمبر 1865م القاضي بإعفاء 13 قبيلة مخزنية في إقليم وهران.

-منشور الحاكم العام للجزائر المؤرخ في 21 ماي 1866م الذي يعطي تعليمات صارمة لحكام الأقاليم بشأن تحديد مناطق الاحتلال.

-مرسوم 25 أفري 1866م المحدد لأراضي أولاد سعيد بني شقران.

-مرسوم 16 جوان 1866م المحدد بالأراضي قبيلة الفراقة.

وفي عام 1870م توقف العمل بالقرار المشيخي1863م، وستواصل القوات الاستعمارية الفرنسية غزوها للأراضي الجزائرية وانتزاع الملكية من أصحابها لاسيما بعد ثورة المقراني 1971 عن طريق إصدار قانون جديد ينظم عمليات مصادرة الأراضي بين الأهالي والأوروبيين ومن جهة أخري فيما بين الأهالي بعضهم بعضا.[2]

---

[1]- بخثة وابل، المرجع نفسه،8-9

[2]- عدة بن داهية المرجع السابق، ص385-382.

خامسا: النتائج المترتبة عن تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت 1863م:

*وأهم نتيجة نستخلصها من هذا القرار أنه أقر وقبل بجميع أشكال النهب والاغتصاب السابقة الصدور ورفض إلغائها بل واصل العمل بها بطرقة أكثر مهارة وأكثر حزم.[1]

*إن قانون سيناتوس كونسيلت استهدف أساسا القبائل الكبري ذات الإمكانيات الهامة كما استهدف القبائل ذات الامتداد الجغرافي الواسع[2].

*جزء القبائل إلي أقسام تدعي بلديات أهلية حتي تسهل مراقبتها وأرسي نهائيا القاعدة الشرعية للملكية الفردية وألغي عمليات الحجز ومنح الأراضي التي صودرت من أصحابها بصفتهم متمردين وثائرين إلي الأوروبيين والمتعاونين مع فرنسا وضم جميع الأراضي الشاغرة إلي قطاع الدولة فضمن بذلك احتياطا ثمينا لتوطين الأوروبيين.[3]

*جاءت قرارات المرسوم في مصلحة تطوير الاستيطان وتنظيمه وأدت بالقبائل الجزائرية إلي فقدان قدراتها الدفاعية وناجعتها.[4]

*أدي تطبيق قانون وسيناتوس كونسيلت إلي تقليص مساحة الأراضي المخصصة أنفا للاستيطان الرسمي ،حيت تقلص الرقم من 917000إلي 227384هكتار سنة 1863.[5]

---

[1]- عدة بن داهية، المرجع السابق، ص383.

[2]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص127.

[3]- عدة بن داهية، المرجع السابق، ص 383-384.

[4]- فارس كعوان، المرجع السابق، ص،6.

[5]- بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص225.

*أما بالنسبة للكيفية التي بموجبها تطبيق القانون المشيخي فيمكن القول بأنها تمت بطريقة ارتجالية ومتسرعة وهذا ما أدى إلي حدوت الكثير من الأخطاء والتجاوزات.[1]

*وهكذا فإن قانون سيناتوس كونسيلت لم يؤدي إلي تحسين وضعية الجزائريين بل زاد من تعاستهم، حيت ضلت أملاكهم عرضة للسلب من طرف المعمرين والشركات الرأسمالية الكبري التي جعلت من تفتيت أراضي العرش غايتها الأول وإلي إحداث اختلال في التوازن الاقتصادي للمجتمع الجزائري وبتالي تردي الظروف المعيشية للسكان.[2]

[1]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص،127.

[2]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص،132،133.

المبحث الرابع: السياسة الثقافية في عهد الإمبراطورية الثانية.

المطلب الأول: السياسة التعليمة.

كان هدف السياسة التعليمية الفرنسية في عهد الامبراطورية تهدف الى القضاء على هوية الأهالي و نشر التعليم الفرنسي محل الثقافة الوطنية،وكان الغرض هو تحويل المجتمع الجزائري الى مجتمع فرنسي و إلحاقه مباشرة بالميتروبول، وقد ركزت مدرستها الاستعمارية كثيرا على هذا الجانب باحتواء برامجها التعليمية بشكل تفصيلي و مقنع وبلبلة أفكار الجزائريين و تشكيكهم في أمر عروبتهم و إسلامهم وقد انتهجت الحكومة الفرنسية سياسة الفرنسة و الادماج غاية لتحقيق اهدافها الاستعمارية وقد رأت في المدرسة و التعليم عامة و خاصة أنجع وسيلة لتحقيق سياستها بدعوى إزالة الأمية و الجهل[1]

فالسياسة التعليمية الفرنسة هي جزء من السياسة العامة التي كانت تنتهجها الادارة الفرنسية بهدف السيطرة على أفرادها المجتمع والوصول بهم إلى الاندماج الفعلي والتام في الثقافة والمجتمع الفرنسي.

ولقد كانت هذه سياسية نتيجة لإدراك خبراء الاحتلال الفرنسي للدور الذي يؤديه النظام التربوي والتعليمي داخل أبنية المجتمع.[2]

لإنجاح سياستها عملت فرنسا على إضعاف المؤسسات التعليمية الإسلامية، ويتضح ذلك في رسالة لي الجنيرال Ducrot لنابلوين الثالث يقول فيها " فلنعرقل قدر الإمكان، الحج، وتطوير المدراس الإسلامية ،

[1] -عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر،شركة دار الأمة، الجزائر،ط 1، 2013، ص 47-48.

[2] -د. سمير أبيش،أهداف وخصائص السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر،مجلة الدراسات والبحوث االجتماعية – جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي العدد32 ،سبتمبر 2،ص 129.

لـــزواويين، فلنلغـــي جميـــع اجتماعـــاتهم الفنتازيـــة و ألعـــاب المحـــاربين بجميـــع أشـــكلها ، فلنمنـــع حمـــل الســـلاح، و بيـــع و تصـــنيع البـــارود، فلنـــدفع بكلمـــة واحـــدة لنـــزع الســـلاح المعنـــوي و المـــادي للعـــرب"[1] كـــذلك فـــي تقريـــر وزاري تـــم تقديمـــه لنـــابليون الثالـــث جـــاء فيـــه" هنـــاك طريقـــة لتحقيـــق نفوذنـــا علـــى العـــرق العربـــي و توجيهـــه نحـــو إتجـــاه يوافـــق مصـــالحنا و بـــدون معارضـــة، التعلـــيم، لأنـــه بـــالتعليم يتطـــور الـــذكاء وبـــذلك تتلاشـــى الحـــواجز التـــي ســـببتها الفـــوارق الأخلاقية و الإيمانية"[2]

أولا: المعاهد العربية الفرنسية:

كـــان لابـــد مـــن إيجـــاد فضـــاء دراســـي أوســـع يســـتوعب خريجـــي المـــدارس العربيـــة الفرنســـية[3]، لـــذا أصـــدرت الإدارة الكولونياليـــة مرســـوما إمبراطوريـــا يقضـــي بإنشـــاء المعاهـــد العربيـــة الفرنســـية بموجـــب مرســـوم 14 مـــارس 1857م[4]، حيـــث أســـس لأول معهـــد عربـــي فرنســـي فـــي الجزائـــر اســـتقبل 150 طالبـــا مـــن أبنـــاء المعمـــرين و الأهـــالي النافـــذين لـــدى الســـلطات الفرنســـية وهـــو مـــا عبـــر عنـــه وزيـــر الحـــرب، فـــايون الـــذي استحســـن رأي ليـــون روش وأســـس لفكـــرة الاقتصـــار علـــى أبنـــاء الخـــيم الكبيـــرة وهـــو الـــرأي الـــذي تقاســـمها

---

[1] – Général Auguste-Alexandre Ducrot, d'après sa correspondance, 1839-1871 (Volume 2), Edit. Plon, Paris 1895, p. 115.

[2]– Vaillant, RAPPORT A L'EMPEREUR 14mars 1857, bulletin officiel des actes du gouvernement de l'algérie, impremerie du gouvernement, Alger,1858, p 117.

[3]-أنظر الفصل الأول: الحياة الاجتماعية.

[4]-كما تم أنشاء أول مؤسسة لتعليم العالي، مدرسة الطب، التي تم تأسيسها بمرسوم 4 أوت 1857م للمزيد أنظر:

Aïssa Kadri, ''Histoire du système d'enseignement colonial en Algérie'',In :la France et l'Algérie :leçond'histoire, Insitutut national de recherche pédagogique,Lyon,2007,pp19-39.

معهما إسماعيل أوربان، بالإضافة إلى أبناء المعمرين الراغبين في تعليم أبنائهم لغات الأهالي العربية و الأمازيغية، و بالعودة إلى الأرقام نجد أن المعهد استقطب 69 تلميذا جارجيا سنة 1860م و 81 تلميذا داخليا بمنحة كوسيلة إغراء لأبناء الأهالي، كما أنه لم يلق هذا المعهد في البداية إقبالا كبيرا من المعمرين. كما تم تأسيس معهدين اخرين في 16 جوان 1865 م بكل من قسنطينة ووهران، وكان خريجوها إلى الجيش أو إدارة القبائل والمحظوظون إلى المعاهد الفرنسية بفرنسا، وقد كان الالتحاق بهذه المؤسسات وفق شرطين أساسيين:

أ) الجنسية الفرنسية: والهدف المرجو من ذلك تقليص فرص أبناء الأهالي في الالتحاق بهذه المعاهد.

ب) المعرفة الجيدة للغة الفرنسية

تعززت هذه الإجراءات لاحقا بشرط تعجيزي اخر يتمثل في اشتراط شهادة الأهلية التي لا يتحصل عليها إلا من المدارس العربية الفرنسية وهذا ما يقلل من حظوظ أبناء الأهالي العاديين.

وركزت هذه المعاهد برامجها على الجانب الفرنسي أكثر من الجانب العربي، عذرها في هذا أنها لم تجد مدرسي اللغة العربية التي كانت اختيارية وليست رسمية، كما سمحت بتعلم الدين الإسلامي لمن يريد ذلك لكن يجب دفع المال لمن يريد التعليم وهي التي تختار مدرسين للدين الإسلامي ويتم تعينهم من طرف فرنسا.

وفي الإحصائيات التي تناولت تطور المتمدرسين في هذه المرحلة نجد أن عدد الطلبة في سنة 1868 وصل إلى 156طالب منهم 115 جزائري و41 أوروبي، وفي السنة الموالية عام1869 وصل عددهم إلى 187

طالب منهم 123 جزائري و64 أوروبي، أما سنة 1870 ارتفع عددهم ـ205 منهم 116 جزائري، ومنه نلاحظ بأن عدد الطلبة تزايد عموما لكن قل أو بقي يتراوح مكانه بالنسبة للطلبة الجزائريين، لكن رفضت هذه المعاهد من طرف الأوروبيين وألغيت بعد. 1870 و ألحق معهد الجزائر بثانوية العامة لإرضاء الأقلية الأوروبية.[1]

ثانيا: المدارس الشرعية أو المدارس الحكومية الرسمية :

كانت بدايتها الأولى تعود إلى الجمهورية الثانية وفق تاريخ إنشائها، غير أن الانطلاقة الحقيقة لها، وتطور نشاطاتها كانا في ظل الإمبراطورية الثانية.[2]

قامت سلطات الاحتلال باستحداث ثلاث مدارس بموجب مرسوم 30 سبتمبر 1850م، وخصصت مدرسة لكل عمالة فكانت الأولى في قسنطينة بالنسبة للناحية الشرقية، والثانية في مدينة تلمسان لتغطية الناحية الغربية، والمدرسة الثالثة بمدينة المدية تخص سكان الوسط، لكن هذه الأخيرة سرعان ما حولت إلى البليدة سنة 1856م ثم إلى الجزائر سنة 1859م.[3] ودعم هذا المرسوم بمرسوم اخر سنة 1857م يفرض شهادة

[1] -عمار بوحوش،المرجع السابق،ص58.

[2] – مغزيلي عبد القادر، التعليم الفرنسي في الجزائر 1962-1965، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، علوم إنسانية، قسم التاريخ، 2016-2017، ص31.

[3] – Bel Alfred, L'enseignement des indigènes musulmans dans les écoles qui leur sont spéciales en Algérie, congrès de l'Afrique du nord, Paris,1908, p 218.

كفاءة الاجبارية للطلاب ولا يمكن الحصول عليها إلا بدراستهم في المدارس العربية الفرنسية[1]

لم يكن إختيار المدن عشوائيا، فمدينة تلمسان معروفة كعاصمة قديمة للمملكة بني زيان، اشتهرت بالعديد من العلماء، وبالمدارس والمساجد، والأمر نفسه بالنسبة لقسنطينة التي اشتهرت هي الأخرى بعائلاتها العلمية وبمشيخة الإسلام في العهد العثماني، ولم تكن مدينة المدية أقل شهرة، فقد كانت عاصمة بايلك التيطري في العهد العثماني، واشتهرت بمحافظتها على تقاليدها العربية الإسلامية.[2]

أهداف إنشاء المدارس:

- الهدف المعلن يتمثل في تكوين موظفين تحتاجهم الإدارة الاستعمارية لشغل بعض الوظائف الدينية، لاسيما في مجال القضاء و الفتوى و العمل في المحاكم الإسلامية، و التعليم في المساجد و المدارس ذات الإشراف الفرنسي.

-إعادة الثقة للمغلوبين حسب رأي ألفرد بال .Alfred Bel[3]

-تكوين إطارات عربية يمكنها لعس دور الوسيط بين الإدارة الاستعمارية والأهالي، على ألا يكون هذا الوسيط حياديا بل مشبعا بالثقافة الفرنسية وخادما للسياسة الاستعمارية.

[1] -عمار بوحوش، المرجع السابق، ص59

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ص 393 ج 3

[3]- أبو القاسم سعد الله،تاريخ الجزائري الثقافي،المرجع السابق، 270ص.

-منافسة المؤسسات التعليمية العربية في المغرب وتونس وحتى مصر لضمان عدم لجوء الجزائريين إليها لاكتساب معارف جديدة يتفتح من خلالها الوعي السياسي والقومي لديهم.

-منافسة التعليم التقليدي في الزوايا والكتاتيب، والتي تشكل خطرا على المستعمر حسب رأيه، لذا صرح راندون ملخصا الأهداف الغير معلنة بقوله:" من هذه المدارس يتخرج الموظفون والإداريون والقضاة وبكلمة أعم الشخصيات والعناصر التي لها تأثير على السكان، فلا يفلتوا من أيدينا"[1]

لم يحظ هذا التعليم بمصداقية ولا قبول لدى الأهالي وهذا ما جعل عدد المقبلين عليه محدودا جدا. وأمام حالة فقر التلاميذ الخارجيين، تقرر صرف منحة لهم سنة 1859 قدرت ب 0.8 فرنك فرنسي، وقد ساعد الإجراء الجديد على الرفع النسبي للطلبة من 66 طالب عام 1858 إلى 136 عام 1861 م.[2]من تلك الإجراءات أمرت فرنسا سنة 1859 كل رئيس منطقة بإحضار الطلاب إلى المدارس الإسلامية الحكومية، لكن رغم القوانين التي أدرتها الإدارة الفرنسية في حق التعليم في الجزائر بقي التعليم ضعيفا حتى إعلان القوانين التعليمة بقرسنا1882، فمن 1850-1863م كان التعليم بطيئا وفي 1863 أصبح عدد المدارس 17 مدرسة و 566 تلميذ، ومن 1863-1869 تمثل مرحلة نشطة فكان عدد المدارس 36 و13000 تلميذا.[3]

[1] -Yvonne Turin,Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale (Ecole, médecine, religion) , 1830-1880, ENAL, Algérie, 1983, p. 218.

[2] -مغيزلي عبد القادر، المرجع السابق، ص33.

[3] -عمار بوحوش، المرجع السابق، ص60.

ثالثا: مدارس المعلمين école normale :

بأمر من نابليون الثالث قررت الإدارة الكولونيالية إنشاء مدرسة للمعلمين بتاريخ 04 مارس 1865م وذلك وفقا للقرار الوزاري الصادر في 03 أوت من نفس العام، بغرض تكوين مدرسين أوروبيين وجزائريين في التعليم الابتدائي، والتي حدد عدد طلابها من الجزائريين لا يتعدى بالنصف أمام الأوروبيين من مختلف الجنسيات الاخرى.[1]

كان من المقرر أن تفتح هذه المدرسة منذ 1833م لتغطية العجز المسجل في التعليم خصوصا بعد افتتاح المدارس الفرنسية/ العربية، لكنها لم تر النور إلا بعد 35 سنة من صدور قانون جيزو Guizot المؤسس لها، كانت المقررات مطابقة لدارس المعلمين في فرنسا مما أدى إلى إهمال العربية التي لم تكن حاضرة إلا بمقدار ثلاث ساعات أسبوعيا عكس الفرنسية التي كانت لغة التدريس رغم أن الأمر يتعلق بمدارس للتكوين العربي،وهناك تطور بدأ يظهر لدي المعلمين عن كيفية تصورهم للتعليم الذي سيعطى للأجيال الصاعدة، وعليه يبدو أن فرنسا أدركت أن الوقت قد حان للقضاء على التردد الذي يعاني منه الأهالي اتجاه الفرنسية في المدارس الاهلية، والتي تكون ضرورية للسلطة الفرنسية.[2]

[1] -Bulletin administratif de l'instruction publique,1865, n°74, pp117-121.

[2]- مغيزلي عبد القادر،المرجع السابق،ص34-34.

المطلب الثاني: سياسة التنصير

أصبح من المسلمات القول بأن التنصير [1] كان من أبرز أهداف الاستعمار الفرنسي في الجزائر إذا صرح بذلك وأعلنه قادة فرنسا وزعمائها السياسيين والعسكريين ومفكريها وبالرغم من أن التنصير كان من ضمن المخططات العسكرية والمشاريع الثقافية والإستراتيجية التعليمية للإدارة الاستعمارية، فقد سخرت الكنيسة لهذا الهدف إمكانيات كبيرة وأنشأت له مؤسسات تولي إدارتها وتوجيها أشهر وأقدر كهنتها ومن بين الأساقفة الذين عملوا في هذا المجال الكاردينال بافي والكاردينال لافيجري.[2]

أولا-الأسقف بافي(1846م-1866م).

خلف دوبوش الأسقف بافي(Louis ,Antoine,augustin,pavy) بموجب مرسوم ملكي مؤرخ في 26 فيفري 1846م[3] الذي استغرقت ولايته 10سنوات امتدت من 10جويلة 1846م إلي 16 نوفمبر 1866م[4] رافقت بداية توليه كرسي الأسقفية تخلص الفرنسين من مقاومة

---

[1] – التنصير اصطلاحا : حركة دينية سياسية استعمارية ظهرت بعد فشل المحاولات الصليبية تهدف إلي نشر النصرانية بين الأمم في دول العالم الثالث عامة وبين المسلمين خاصة للمزيد ينظر إلي محمود الشثري : محمود سعيد عمران ،تاريخ الحروب الصلبية (1090_1291م) ،دط، دار المعرفة الجامعية ،دم ن ،2000،ص13.

[2] –عبد القادر بوتشينة، لافيجري والتنصير في الجزائر، مج11، مجلة أفاق علمية، ع2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،20_5_2019، ص658.

[3] –سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1867_1892)، ط1_دار الشروق،للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ،ص،15.

[4] – محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830إلي 1904، دراسة تاريخية تحليلية، دط،منشورات ،دحلب،ص،34.

الأمير عبد القادر والتي كانت بداية نقطة ارتكاز ،حيت استفاد من المصادر المالية الجديدة التي خصصتها الحكومة الفرنسية لإدارة الأسقفية[1].

كان دبلوماسيا ويختلف عن سابقه دوبوش الذي كان يمتاز بالعناد مع بعض العسكريين وأول ما قام به ربط علاقة حسنة مع السلطة العسكرية حتى يتمكن من نشر رسالته، كما إستغل عطف الجنرال بيجو عليه وعلى رجال الدين، فبدأ بنشاطه الخيري وذلك بتخصيص يوم الإثنين من كل أسبوع لتوزيع الصدقات على المعوزين المسلمين علي غرار الطريقة المستخدمة في التبشير حتي يستطيع أن يجلبهم إليه.[2]

فقد كان عهده أكثر اضطربا وثورة على الدين الإسلامي، حيت عرفت الجزائر خلال ذلك عدة تغيرات وتقلبات: تغيرات إدارية، ثورات شعبية، استيطان أوروبي ومواقف مختلفة من التعليم والدين الإسلامي والقضاء وحركة هجرة جزائرية نحو المشرق وجوائح طبيعية، جاء إلى الجزائر متحمسا للاستمرار في مشروع سلفه وهو استعادة نشاط الكنيسة الكاثوليكية كما كان قبل الإسلام واعتبار الحلقة الإسلامية مرحلة عابرة[3].

خلال هذه الفترة عرف نمو المؤسسات الدينية إنشائه للمدرسة الإكلركية الكبري بالقبة والمدرسة الإكلركية الصغرة ببولوغين لتكوين الكهان والقساوسة في مكان القنصلية الفرنسية القديمة[4].

أ-أعماله التنصرية:(أو نشاطه التبشيري) :

وجد بافي أن دوبوش قد مهد له الطريق باستعادة بقايا أوغسطين بإنشاء الكنائس وتكوين الرهبان وحلقات الدراسة والملاجئ فما كان عليه

---

[1]- سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص،15.

[2]- خديجة بقطاش،الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871)،دحلب للنشر،2007،ص64.

[3]- ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830_1954)، المرجع السابق، ص 114-115.

[4]- سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص،6.

إلا أن يواصل مشروع سلفه وسعي من أجل ذلك إلى الحصول علي رضا العسكريين[1].

لقد تمثل مخططه بعد توليه أسقفية الجزائر في تنصير القري والمداشر وأعماق الجزائر معتمدا في ذلك على فقر الجزائريين وجهلهم، ومن أهم أعماله[2]

-أنه قام بإكمال مشروع الحلقات الدارسية في القبة وسانت أوجين (بلكين)بالعاصمة

-أفتتح في سنة 1850م علي حصن سانت كروز بوهران معبدا جديدا سماه معبد (سيدة الخلاص).

- وفي 1854 وضع الحجر الأساسي لكنيسة السيدة الإفريقة بالعاصمة في أعلي نقطة من جبل بوزريعة المطل علي البحر.

-كما وسع كاتيدرالية سان فيليب (جامع كتشاوة) التي دفن بها سلفه دوبوش سنة 1864.

-قام بإحضار المعلمين المعروفين بإخوة المدارس المسيحية وأحضر كذلك عدد من الجزويت (اليسوعين)وفتح بعض المدارس والملاجئ في زواوة وغيرها باسم الأعمال الخيرية.[3]

-أنشأ الأسقف بافي كذلك عدد كبير من الخورنيات أي تلك المقاطعات الترابية التابعة للسلطة الدينية المسيحية والتي يعرف المسؤول

---

[1]-ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص،115

[2]- عبد الرحيم الجزائري، تاريخ حركة التنصير في الجزائر، مجلة العصر، العدد107، الجزائر ،2004، ص2.

[3]- ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص،116

عنهـا بـالخوري، فقـد وصـل عـددها إلـى أكثـر مـن 79خورنيـة مـابين (1850_1858):

•مقاطعة مدينة الجزائر :33خورنية.

•مقاطعة وهران : 24 خورنية.

•مقاطعة قسنطينة :22خورنية.

مابين (1859_1866) فتزايد عددها إلي:

مقاطعة مدينة الجزائر:27خورنية

مقاطعة وهران :15خورنية

مقاطعة قسنطية :11خورنية[1]

-فمـن النشـاط التبشـري الـذي كـان يقـوم بـه الأسـقف بـافي الطعـن فـي الإسلام كشف من خلال تعصبه وحقدا للدين.[2]

كمـا أولـي اهتمامـا بالغـا لعمليـة تنصـير الجزائـريين مـن خـلال معاشـرتهم والحـديث بأسـلوبهم معهـم حـول القـرءان والإنجيـل مـن خـلال كتاباتـه للرسـائل المطولة لهم.

لـم يتـوان فـي تعميـد الأطفـال الجزائـريين الـذين لـم يبلغـوا العاشـرة مـن عمـرهم أمام الرهبان ومفتشي الشرطة.[3]

نسـق بـافي عملـه التبشـيري مـع الجمعيـات الدينيـة بإشـرافه علـى نشـاطاتها وأو جـد نظامـا دينيـا خاصـا بتقاعـد المبشـرين، فـنظم الإكليـروس، كمـا فـرض اللحيـة علـيهم حتـى لايثيـروا إحسـاس الجزائـريين لكـونهم يسـأمونا

---

[1]- حميد قزتلي، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1907)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة الجزائر 2، بوزريعة ،2009-2010، ص76 .

[2]- خديجة بقطاش،المرجع السابق،ص65.

[3]- سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص16.

من الرجل الحالق، وأمر بتعليم اللغة العربية في المدرستين الإكليركيتين الكبري والصغري.[1]

ب-الجمعيات التبشرية التي وفدت إلى الجزائر في عهده:

1-إخوان العقيدة المسيحية:

سمح لهم في سنة 1853 بتأسيس المدارس في كل مناطق البلاد (الجزائر، البليدة، وهران سيدي بلعباس، قسنطينة).

2-إخوان المدارس المسيحية:

أداروا المدارس البلدية في الفترة الممتدة من 1854إلى 1888.في كل من الجزائر، وهران،البليدة،سكيكدة، عنابة، قسنطينة، مستغانم، مليانة، سيدي بلعباس، تلمسان،كما أنهم اداروا ملجأ يتامي المجاعة الذين جمعهم المطران لافيجري في إبن عكنون والحراش إبتداء من سنة 1868م.[2]

3-بنات الإحسان:

التابعة للقديس فانسان دي بول وقد آنشأت مؤسساتهن وكلفت بتسير دار القديسة أنقوسن الواقعة بالقبة، كما تم إسناد إليهن ملجأ العجزة الذي كان بمصطفي الأعلي في البداية تم تحول إلى الدويرة ليبلغ عدد الأطفال المتمدرسين في مدارسهم أكثر من 2500بمقاطعة الجزائر.[3]

عمل بافي على التوسيع من التعليم باللغة الفرنسية وإنشاء المكتبات الشعبية وقد وقعت محاولات التنصير على عهده في عدة أماكن:الأغوظ

---

[1]- محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص37.

[2]-_محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص37.

[3]-زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)،موفم للنشر،الجزائر،2010.ص ص245-248.

،ميسرغين وعين الحمام والقبة وكانت المدارس التي أنشأها تعلم تقنيات الفلاحة هدفها مساعدة المستوطنين الفرنسين.

عندما فشل بافي في تنصير المسلمين توجه إلى المناطق النائية ففي سنة 1853 أخذ بنفسه يقوم بمهاجمة الإسلام غير أنا حملته هاذه بائت بالفشل لذلك ركز نشاطه على المراكز الإستيطانية الجديدة وكان عددها 42مركزا.

وفي نهاية عهده سعي بافي إلى الحصول على فتح أسقفية وهران وقسنطينة فاغتنم فرصة زيارة الإمبراطور نابليون الثانية للجزائر عام 1865 وافق هذا الأخير على طلبه برفع مستوي الأسقفية، لكنها أحدثت أزمة دبلوماسية بين فرنسا والفاتيكان حالت دون تحقيق طلبه وبموت بافي انتهت الأزمة.[1]

توفي بافي في نوفمبر 1866وترك وراءه جملة من المعالم الدينية وحشد كبير من الرهبان والكهان والأخوات على عهده منظمات في جمعيات دينية تبشرية.[2]

يري الباحتين أن قلة الجمعيات التبشرية التي أستقدمها بافي pavy في هذه المرحلة يعود إلي:

1-أن هذه الجمعيات التي كانت قد إستقرت من قبل في البلاد دعمت فروعها في الجزائر بأعداد أخرى،وهو الأمر الذى لايستدعي إستقدام جمعيات أخري.

[1]- محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص36.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص118.

2-الإتجاه إلى تكوين المبشرين في الجزائر بدلا من إستقدامهم من فرنسا[1].

كما ادرن شؤون التعليم العمومي في كثير من مناطق البلاد والملاحظ عنهن استقرار فوج منهن في بسكرة ابتداء من سنة 1868م.

ثانيا-الكاردينال لافيجري ذروة التبشير في الجزائر(1867م-1892م):

خلف الكاردينال لافيجر ي الأسقف بافي بالجزائر الذي سيطر على عملية التبشير من 1867إلي غاية 1892م[2]وكان هذا التعيين بقتراح من الجنيرال ماكماهون على نابليون الثالث[3]،ضمن خطة شاملة إستهدفت إدماج الجزائريين في الشخصية الفرنسية عن طريق التنصير والفرنسة وقد سبق للافيجري أن عمل في سوريا وتعلم العربية وشارك في أحدات 1860بدمشق.[4]

يعد لافيجري من بين الشخصيات الفرنسية الكبيرة التي نشطت في شمال إفريقيا في مجال التنصير الذي بلغ في عهده ذروته حتى لقب "بأبو التبشير في إفريقيا" واعتبرته الكتابات التاريخية التبشرية أبرز شخصية دينية طيلة القرن التاسع عشر.[5] ويعود ذلك إلي:

1-النشاط الفعال الذي أبداه في نشر المسيحية.

---

[1]- سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص16.

[2]-_ الصلابي علي محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال وسيرة الأمير عبد القادر، تاريخ الجزائر لما قبل الحرب العالمية الأول، دار المعرفة، بيروت، ص624.

[3]-_خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص110.

[4]-_ الصلابي محمد، المرجع السابق، ص624.

[5]- عبد القادر بوتشيشة، المرجع السابق، ص656.

2-مواقفه التبشرية التي استهدفت خدمة المصالح الفرنسية بالجزائر وإفريقيا بوجه عام.

3-التأييد الذي حصل عليه من بعض المسؤولين الكبار في الجزائر ومن الحكومة بباريس.[1]

ولم يخفف لا فيجري نواياه التبشيرية منذ الوهلة الأول من التعيين ويظهر ذلك في مكاتبته لوزير الشؤون الدينية بعد قرار التعيين إذ يقول :"إني الوحيد الذي أبديت اهتماما بنشر المسيحة وسط العرب وقد كانت ولا زلت لي علاقة طيبة مع مسيحي المشرق العربي وهؤلاء يجب استدعاؤهم إلي الجزائر"

كما اعتبر بلاد الجزائر بوابة تنطلق منها عملية الاستعمار في إفريقية والتبشير فيها وقد عبر عن ذلك في رسالته الموجهة إلي رهبان الجزائريون 5ماي 1867م قائلا: 'ستأتيكم إخواني في ساعة مشهودة في تاريخ أفريقيا المسيحية أن الكنيسة وفرنسا أتحدتا من أجل إعادة أمجاد الماضي"[2] وصل لا فيجري إلى مدينة الجزائر أثناء المجاعة المشهورة التي حلت بها ووجد أسقفية بها تضم 83فرعا و104من دعاة التنصير.[3]

إغتنم الكاردينال لا فيجري مجاعة 1867_1868م ليفتح باب التبشير على مصراعيه فاستغل وضع الكثير من المرضي والجياع فجمع مايقارب من 1800طفلا متشردا ومريضا تتراوح أعمارهم ما بين 8إلي 10سنوات ووزعهم علي مختلف المراكز والملاجئ التي قام بإنشأها

[1]- خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص111.

[2]-الصلابي علي محمد، المرجع السابق،ص 678.

[3]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص119.

في بوزريعة وبولوغين (سان اوجين سابق) وبين بن عكنون والأبيار والقبة وبافريك ومدينة الجزائر لمعالجتهم وتنصيرهم.[1]

وأرسل رسائل إلي أوروبا لتقرأ في الكنائس، فجائته المساعدات والمعونات المالية من كل حدب وصوب (فرنسا، بلجيكا ،إسبانيا ،بريطانيا ،وغيرها)وبعت له البابا 5000فرنك كما طاف القساوسة بمختلف مدن الجزائر لجمع المال،وتشكلت لجان لهذا الغرض حتي بلغت قيمة ما جمع من المال 300ألف فرنك وأرسل إليه الجيش البغال والأغذية والخيام وقد ضم ملجأ بن عكنون 1753طفلا[2].

كما لقي دعما وتشجيعا من الأميرال دي قيدونزا لذي أعلن الحرب علي الإسلام والمسلمين في الجزائر، كمت قام بمراقبة شديدة على الزوايا والمؤسسات الدينية وأهملها ومن الجزائريين من أداء فريضة الحج[3]ومن الإمبراطور نابليون وزوجته إعانة شخصية مبلغها 13 ألف فرنك وانضمت إلى هذه التبرعات الكاثوليكية إعانات بروتستانتية بالجزائر ومبلغها 4000ألف فرنك.[4]

وفي يوم 16 أفريل أعلن في رسالته عن عزمه على استبدال القرأن بالإنجيل لإعادة الحياة للشعب العربي وأعلن عن تبنيه لأطفال الأيتام وإدماجهم في المجتمع الفرنسي وقرر إبقاء الشبان بين ين عكنون لتكوينه في ميدان الفلاحة وتسليم البنات للرهبات لتكوينهم في الأعمال المنزلية

---

[1]-خديجة بقطاس، المرجع السابق، ص112.

[2]أبو القاسم سعد الله،المرجع السابق،ص123.

[3]-شاوش حباشي، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي بالجزائر (1830_1962)، دار هومة، الجزائر، ص31.

[4]- خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص113.

والحقل وكانت نيته من هذا القرار إيجاد بعض من العرب يعملون لأجل الإستعمار الفرنسي.[1]

أ-أهم أعماله:

إنطلق شارل لافيجري ليبدأ في مشروعه التنصيري الاستعماري الضخم بمساندة البابوية والجمعيات التي يسمونها الخيرية وكذلك السلطات التي كانت تتغاضي عنه وتحميه وتقدم له المساعدات المادية والمعنوية.

•فقد أنشأ لافيجري مؤسسة القديس أوغسطين لبعت الدين المسيحي، وكان الهدف منها نشر النصرانية بين المسلمين[2]وقد عمل علي تنصير سكان بلاد القبائل ضنا منه أن أهلها ضعيفي الإيمان وأنهم سرعان ما سيتخلون عن الإسلام بمجرد إنشاء مدارس دينية مسيحية في الجزائر كاسنت مونيك المتواجدة بحوض شلف.[3]

•قدومه للجزائر بغرض التنصير سنة1866.

•إقامة مدارس تبشيرية ومنها مدارس الرهبات ضمت حفيدان كبار الشخصيات.

•دعا إلي إعادة المغرب العربي إلي أصله الرماني المسيحي.

•أسس سنة 1869فرق الأباء البيض بالتطوع في القبة والتي أخدت على عاتقها مهمة التنصيرفي كامل المغرب العربي وصحراء إفريقيا إنطلاقا من الجزائر.

---

[1]- شاوش حباشي، المرجع السابق، ص 33-34.

[2]-ابو القاسم سعد الله،المرجع السابق،ص،121 .

[3]-بن زينب أمينة،التطورات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للجزائر (1830_1954)،أطروحة دكتوراه في الطور الثالث،قسم التاريخ، كلية العلوم والإنسانية والإجتماعية، جامعة مصطفي إسطنبولي،معسكر،2020_2021،ص،234.

•وفي نفس السنة أنشأ فرق الأخوات البيض التي حملها مهمة التبشيرفي الوسط النسائي.[1]

•أنشأ منذ الشهور الأول من مهمته التبشرية مجلة صدي السيدة الإفريقية Écho de hotte d'âne d'Afriqueوالتي هدفت إلي الإطلاع على الرأي العام المسيحي في الجزائر وفرنسا على النشاط التبشيري بها وعلي جلب مناصرين له[2].

ب-الفرق التي أسسها الكاردينال لافيجرى:

أ-جمعية الأباء البيض(Pérès blancs):

أسست هذه الجمعية من طرف الكاردينال لافيجري سنة 1867م وسميت بذلك نسبة إلى الزي الأبيض الذي يلبسه أعضاؤها والمشابه تماما للزي العربي الإسلامي في الجزائر وتسميتها الحقيقية التي أطلقها عليها مؤسسها انذاك هي <جمعية مبشري السيدة الإفريقية>او <مبشروا الجزائر العاصمة> وذلك للتميز بينها وبين جمعيات مدينة ليون بفرنسا.[3]

وكان أول من تطوع في هذه الفرقةالجديدة ثلاثة من رجال اليدن بالمدرسة الإكليركية بالقية[4].وكان مركزها بالحراش[5]ويتكون دستورها من ستة فصول وثلاثة أقسام وقد ادخلت عليه عدة تغيرات إلى أن إستقر في صيغته النهائية سنة1885 عندما صادق عليه البابا وينص عموما على مايلي:

---

[1]-محمد الحاكم بن عون، المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي (1830_1954)، اطروحة دكتوراه، العلوم في التاريخ العام،قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة باتنة، 2018_2019م،ص ص،95_96.

[2]- بن زينب أمينة،المرجع السابق،ص،234.

[3]- محمد الطاهر وعلي،ا لمرجع السابق،ص،38.

[4]- خديجة بقطاش، المرجع السايق، ص،128.

[5]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، دار المعرفة،2006، ص153.

•ضرورة لباس المنخرطين الزي العربي الجزائري وإتقانهم للغات واللهجات المختلفة وحصولهم على دراسات عليا في علم اللاهوت بالإضافة إلى التقشف في المعيشة والمسكن والملبس والتعهد بخدمة التبشير في إفريقيا حتي الممات.[1]

وكان من شروط لافيجري على الأباء الممونين للفرقة أن يكونوا إفريقيين، كما كان يلح عليهم أن يؤدوا الصلاة جماعة وأن يألفوا العيش الجماعي وأن يصبحوا منهم إن أصح التعبير.

وضع لافيجري لهذه الفرقةزثلاثة قواعد منهجية وأصبحت تعتمد عليها فيما بعد ونصت على:

•التسلح بالصبر و العمل بالحذر واستعمال العمل الخير كوسيلة أساسية لبلوغ الهدف التبشيري.

•أن يكون شعار الفرقة المكبة والتكتل لأن في ذلك قوة لبلوغ الأهداف التنصيرية.[2]

ب-فرقة الأخوات البيض(soeurs blanches):

لم ينس لافيجري مقام المرأة في الأسرة الجزائرية فوجه اهتمامه إلي التأثير عليها فالمرأة في نظره مدار الحياة الاجتماعية والوصول إليها وصول إلى الأسرة كلها، لهذا عمل على تأسيس فرقة خاصة حملها مسؤولية التبشير في العنصر النسوي.[3]

---

[1]محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص39.

[2]- خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص130.

[3] -خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص129.

يعود تأسيس هذه الفرقة إلى 2سبتمير وذلك بعد وصول ثمانية بنات مسيحيات للجزائر جمعت هؤلاء البنات في ملجأ سانت شارل بالقبة قرب مدينة الجزائر تحسبنا لتكوينهن، حتى يتكلفن بيتامى المجاعة وتعويد أنفسهن على العمل الفلاحي وارتكز عملهن التبشيري على منطقة القبائل والقري العربية المسيحية التي انشئت بمنطقة العطاف والشلف. حملت هذه الفرقة عدة تسميات لكن التسمية الأكثر تدولا في المصادر التاريخية الأخوات البيض لارتدائهن المتميز للجبة البيضاء توازيا مع إخوانهن البيض. وقد حدد لافيجري مهامهن وذلك من خلال التبشير عن طريق التعليم الابتدائي للنسوة والاهتمام باليتامي الجزائريين خاصة الإناث منهم، الإشراف على الملاجئ والمدارس والمستشفيات والمستوصفات والقيام بالزيارات الميدانية لتقديم الإسعاف للمرض حت في بيوتهم والمواظبة على الصلوات وتحويلهم عن دينهم وبخاصة العنصر النسوي[1]

بالرغم من الطرق والوسائل التنصيرية الجديدة التي جاء بها لافيجري والإمكانيات التي سخرها لهذا الغرض إلا أنه لم يحقق نجاحا يذكر وفشلت تجربة قري النصارى العرب بفضل تماسك نسيج المجتمع الجزائري وحصانته الدينية[2].

[1]-سعيدي مزيان، المرجع السايق، ص 85-87.

[2]- عبد القادر بوتشينة، المرجع السايق، ص656.

الفصل الثالث

انعكاســـات السياســـة الاســـتعمارية

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية

المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية

المبحث الثالث: سقوط الإمبراطورية وانعكاسها على الجزائر

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية.

كان المجتمع الجزائري شديد الارتباط بأرضه وهذا ما يعد عاملا من عوامل التماسك الاجتماعي لذا سعى الغزاة إلى تجريد هذا المجتمع من أرضه خاصة الأكثر خصوبة ومنحها للمستوطنين وذلك لوقوع الأراضي في محيط المستوطنين فبعد ما كان الجزائري مالكا لأرضه، أصبح خماسا الذي المستعمر، أو عاطلا عن العمل، يعيش في ظروف قاسية وفقر مدقع، وساءت أحواله المعيشية وتدهور حياته الصحية، نتيجة الجفاف والقحط الذي عم البلاد وانتشار الأوبئة التي افتكت بحياة العديد من بني جلدته.[1]

وكان الهدف الأساسي من السياسة الاستيطانية الفرنسية المتعاقبة والانقلاب على النظام العقاري القائم على الشريعة الاسلامية والأعراف والتقاليد المحلية، حيث خضعت الأراضي الجزائرية للقانون الفرنسي الذي يعتمد أساسا على الملكية الفردية وحرية المالك في التصرف في أرضه، وذلك دون قيود أخلاقية أو دينية، ويعني ذلك استبعاد أحكام الشريعة الاسلامية في المعاملات العقارية[2]

لعبت التشريعات العقارية دورا محوريا في تفكيك وهدم التوازن الاقتصادي الذي كانت تعرفه الجزائر قبل الاحتلال والتي اختصارها فيما يلي:

---

[1]–يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال المطبوعات، المرجع السابق، ص 126.

[2]– أعمال ملتقى الوطني الأول، العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830–1962م بولاية معسكر، طبعة خاصة وزارة المجاعدين،20–21 نوفمبر 2005، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر،2007، ص199.

أ-انهيار النظام العقاري المحلي:

1-فرنسة الأراضي :

إن الهدف الأساسي من القوانين العقارية الفرنسية هو فرنسة الأراضي أي جعلها خاضعة للقانون الفرنسي المبني أساسا على الملكية الفردية وحق المالك في التصرف المطلق دون قيود أخلاقية أو دينية، وهذا يعني استبعاد أحكام الشريعة الإسلامية من المعاملات العقارية ونتيجة ذلك إباحة التصرف في أملاك الأوقاف واستيلاء الدولة الفرنسية على الأوقاف.

2- تقليص أراضي الأعراش المعروفة باسم الملكية الجماعية و تجزئتها الى ملكيات فردية :

وكان الهدف منه تحديد ملكية القبائل والعرش لتسهيل الاستلاء عليها تدريجا وبذلك توفير الأرضي للاستيطان.

3- تهجير الأهالي و مصادرة الأراضي في المناطق التي عرفت انتفاضات شعبية : وهي عقوبة طبقة ضد الأهالي الذي انتفضوا ضد السلطة الاستعمارية.

ب- تغير البنية الاقتصادية التقليدية:

1-دخول الجزائر الاقتصاد النقدي :

أولا-كان عادة تخزين الحبوب في المطامير التي لعب دور هاما في إنقاذ الجزائريين من الهلاك أثناء مواسم الفلاحية الصعبة، ويعود سبب زوالها إلى تصدير القمح إلى فرنسا على نطاق واسع.

ثانيا- حاجة الجزائريين إلى النقد دفعت بهم إلى بيع منتوجاتهم الحيوانية والنباتية بأسعار زهيدة، بل أن منهم من اضطروا إلى بيع محاصيلهم قبل حصادها وأصوافهم قبل جزها[1]

2-تأثر القطاعات الاقتصادية الثلاث :

أولا-الزراعة: اخضاع الزراعة للرأسمالية الاستعمارية حيث تسبب هذا من توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب (زراعة معاشية)، كما أدت هذه السياسة الممنهجة إلى انخفاض في مساحات المراعي بذلك تراجع في الثروة الحيوانية في الجزائر وبالتالي نقص في الحاجيات الغذائية الأساسية للسكان من حليب ولحوم.

ثانيا-الصناعة: كانت الصناعة الاستعمارية استغلالية استخراجية بحتة، ترمي إلى الاستغلال الأمثل لثروات الجزائر وذلك لصالح الشركات الاستثمارية الأوروبية، بالإضافة الى ذلك لصالح المستوطنين الأجانب.[2]

ثالثا-التجارة: كانت التجارة حكرا على الاجانب، كما فرضت الإدارة الفرنسية على الجزائر قانونا على عدم مباشرة الجزائريين أي عملية نقل بحري للأشخاص أو البضاعة الا على السفن الفرنسية وكذلك احتكارها لوسائل النقل الخاصة بالتجارة الخارجية، وارتفاع الرسوم الجمركية في حالة نقل السلع بين الجزائر وفرنسا ذهابا وايابا، أما إذا دخلت البضائع الجزائرية الى أي دولة أوروبية تعتبر بضاعة فرنسية.[3]

-[1]فؤاد عزوز،"انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري 1830م-1900م"، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد16 ،العدد03، سبتمبر2020،ص147.

- [2]حيي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلل المطبوعات، المرجع السابق، ص10.

- [3]بلقاسم ميسوم، سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1830م-1870م، جملة علوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد99 ،جامعة بسكرة، جوان .797م، ص9.

وممـــا تقـــدم يمكـــن القـــول إن الظـــروف الاقتصـــادية كانـــت فـــي مجملهـــا تحـــت المســـتوى المطلـــوب نظـــرا للسياســـة الاســـتيطانية التـــي طبقـــت علـــى هـــذا الميـــدان، وبهـــذا الشـــكل يكـــون للاســـتيطان انعكاســـات فـــي المجـــال الاقتصـــادي أهمها:

1-عنـــد تحليـــل الأرقـــام الســـابقة الـــذكر فـــي مصـــادرة الأراضـــي والقـــوانين التـــي تـــنص علـــى البيـــع والشـــراء والمضـــاربة نجـــد أن صـــدور هـــذه المراســـيم وتطبيقهـــا أدى إلـــى هبـــوط فـــي تربيـــة الماشـــية بســـبب الاســـتيلاء علـــى الأراضـــي التـــي كانـــت صـــالحة للرعـــي، وتـــأثر بشـــكل مباشـــر علـــى الوضـــع التقليـــدي للنشـــاط الاقتصـــادي للقبائـــل وتعرقلـــت فـــي أغلـــب الأحيـــان حركـــة قطعـــان المائيـــة الموســـمية مـــن الجنـــوب إلـــى الشـــمال، إضـــافة إلـــى الأثـــار المترتبـــة علـــى غـــذاء المواطنين حيث أن اعتمادهم الأساسي كان اللحوم.

2- بقـــاء الفـــلاح مجـــرد خماســـا تـــدريجيا أو أجيـــرا فـــي مـــزارع المســـتوطنين بعـــد أن كـــان مالكـــا لتلـــك الأراضـــي، وذلـــك بســـبب التحـــول لوســـائل الإنتـــاج وتقســـيم الملكية.

3- كـــان للاســـتيطان الرســـمي نتـــائج خطيـــرة علـــى مســـتقبل الجزائـــر فقـــد كانـــت الحصـــيلة مـــا بـــين 1830 إلـــى غايـــة 1900، إنشـــاء 928 قريـــة فلاحيـــة ومجمـــوع مســـاحتها. 44.983323 مليـــون هكتـــار يقـــيم عليهـــا حـــوالي 657.461 فرنسي.

4-ســـاعدت عمليـــة الاســـتيطان علـــى حـــل مشـــكلة البطالـــة التـــي كانـــت ضـــابة أطنانها آنذاك في المعامل البارسية.

5-ظهـــور اليهـــود علـــى مســـرح الأحـــداث الاقتصـــادية وخاصـــة علـــى الميـــدان التجاري.

6-اختفاء المؤسسات القبلية التقليدية التي كانت تساعد الفلاحين حين يكون المحصول سيئا، مثل الزوايا التي تعتبر بصفتها إقطاعية تقدم للقلاحين الإعانات للاحتفاظ بسلطتها.[1]

7- انتزاع الأرض الخصبة من الجزائريين وإعادة توزيعها على المستوطنين مما أدى إلى اضطرار الكثير من الجزائريين إلى الهجرة نحو المناطق النائية الفقيرة في الجبال والصحراء.

8-تفقير الشعب مع فرض الغرامات الباهظة عليهم عقابا لهم على مقاوماتهم و ثأرهم لسياسة الإدارة الاستعمارية، كما أن بقية الإقطاعيين الذين لم تمس أموالهم فضلوا إما على الحياد أو انحازوا للمعمرين بل صاروا يتقاسمون مع الملاك الأوربيين الأراضي التي انتزعت من الفلاحين.[2]

[1]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق تاريخية في تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1900، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 123.

[2]- حليمة بن سعدية وسامية والي: المرجع السابق، ص 47.

المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية:

أولا: تفكيك البنية الاجتماعية الجزائرية:

لكن كان المجتمع الجزائري يستمد قوته من القبيلة التي بدورها ترتكز على الأرض، ومن هذا التنظيم استمدت المقاومة الشعبية شدتها. لذاك كان هدف الإدارة الفرنسية منذ البداية هو تفتيت القبيلة والقضاء على التنظيم الاجتماعي التقليدي في الجزائر، لتحقيق القضاء على المقامة والحصول على الأراضي الخصبة لدعم الاستيطان.

لقد تزعزع البناء الاجتماعي بفعل انتزاع الملكية العقارية وتقسيم لأراضي الرعي الجماعية والإقامة الحضرية في السهول العليا الداخلية. مما أحدث تغييرات جذرية على بنية القبائل، حيث تم تفتيتها وتحويلها إلى وحدات إدارية صغيرة وهي الدواوير، فتفيدا للقرار المشيخي أنشئ 656 دوارا في المقاطعات الجزائرية الثلاثة وذلك على حساب تفكيك القبائل.[1]

حيث نصت تعليمات الأمير نابوليون " لقد قيل أن القبيلة هي قاعدة التنظيم الاجتماعي للعرب، علينا أن تمكن التنظيم الفرنسي ليشمل مختلف تجمعات الأهالي في بلدتنا، عليكم أن تفضلوا الاتجاهات الطبيعية و التي بحضور حضارتنا المتفوقة، فان القبيلة عليها ان تتفتت بهدف اندماجنا في تنظيمنا، بواسطة هذه الوسائل التي بها وحدها سوف نصل إلى كسر تماسك القبيلة، و الانتزاع منها على الخاصية السياسة ليحل

[1]– صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830م–1930م)، رسالة دكتورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2014، ص276.

محلها تنظيمنا الإداري" [1] و من أمثلة التفكيك ما حصل لقبيلة عكرمة الغرابة التي فككت إلى 16 فصيلة بعدما كانت تجمعها من قبل ثلاثة أقسام كبرى (القواليز ،القرارية،قربوسة) .[2]

لقد كانت النتيجة هذه المراسيم سيئة على المجتمع الجزائري فتفتت القبيلة إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها وإخضاعها للبيع، فقد بذلك الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم ويحفظ لهم مصدر رزقهم وأصبح الفرد بعد أن لم تعد القبيلة تحميه وتقدم له العون أعزلا في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية الجائرة.

ثانيا:الأوبئة والمجاعات:

بعدما كان عدد سكان الجزائر يقدر في عام 1830م، بثلاثة ملايين نسمة، تقلص في عام 1876م إلى 2462900 نسمة، ولم يتجاوز عتبة ثلاثة ملايين إلا في عام 1886م، إذ بلغ 3282200 نسمة. وقد أرجعت الدراسات أسباب انخفاض سكان الجزائر إلى عدة عوامل، منها: ما ترتب على سياسة الاحتلال، والكوارث الطبيعية التي حلت بالبلاد خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1866م و1868م، إذ تعرض القطاع الزراعي لعدة افات، منها زحف الجراد على القطر في أفريل 1868م و ما أحدثه من تلف بالزروع و الأشجار و النباتات،[3] ولم تنتهي كارثة الجراد حتى عم الجفاف الذي أثر كثيرا على الفلاحين و تبع هذا الجفاف أمطار غزيرة

---

[1]– Joseph Napoléon, circulaire du 05 décembre 1858, bulletin Officiel de L'Algérie et des colonies, paris ,1858, p76.

[2]– عدة بن داهية، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962. المرجع السابق، ص 25.

[3]–محمد الصالح العنتري، المرجع السابق، ص17.

و ثلوج قوية أتلفت المحاصيل الزراعية الضعيفة و قتلت المواشي و الاغنام[1]وهذا ما تسبب في انتشار المجاعة الأوبئة الفتاكة بين أوساط السكان كوباء كوليرا و التيفوس[2]،وكان أغلب ضحايا التيفوس الشباب و أغلب ضحايا جذري الأطفال هذا ماأثر على الهرم السكاني للبلاد وعرقل النمو الطبيعي للسكان وبذلك انهيار الوضع الديموغرافي[3]، وقد قدر عدد الوفيات جراء هذه الكوارث، ب 500 ألف، علاوة على الجرائم التي ارتكبها جيش الاحتلال.[4]وقد وردت في التقرير الذي أعده الجنرال دي وينيفير Dew Impffer ،في 23 مايو 1868م، بعض الإحصاءات عن عدد الوفيات خلال عامي1867- 1868م، ففي مقاطعة الجزائر قدر عدد الوفيات 10614 ،أما في أور ليون فيل (الشلف)، فكان عدد الوفيات 12851 ،بينما وصل العدد في تنس إلى 2315،ولم يكن انتشار الأوبئة مقصورا على المناطق المذكورة فقط، بل مست معظم جهات من البلاد، إذ بلغ عدد الوفيات بوباء الكوليرا في الناحية الشرقية من البلاد 34271 ضحية،[5] و يصف ابن العربي ما حصل بسبب تصاعد المجاعة و الفقر:" أكلت الناس الكلاب و الدواب و الخيول... وصار العبد الصحيح يأكل من هلك من إخوانه و أولاده و عياله و المرأة تأكل أولادها، كما أقدم بعض الأهالي على ارتكاب جرائم القتل و السرقات حتى

---

[1]- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1870)، مطبعة دحلب،الجزائر، ص 105-106.

[2]- سعدي مزيان، النشاط التبشيري للكردينال لافيجري في الجزائر (1867-1892)،ط1،الجزائر،2009،ص227 .

[3]- صليحة علامة،الأحوال الصحية، المرجع السابق، ص 178.

[4]- BENACHENHOU، A. (1978). Formation du sous-développement en Algérie 1830-1962, Alger, E.N, pp 74-78

[5]-عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص118.

يلقوا عليهم القبض ليضمنوا لقمة العيش اليومي داخل السجون.[1]لقد كانت هذه المجاعة فرصة كبيرة للكاردينال لافيجري لفتح باب التبشير في الجزائر[2]، فقد استغل هذه المجاعة وكانت أولى خطواته لإنشاء ما عرف بجمعية "الآباء البيض" مستغلا ظروف الشعب الجزائري القاسية ليبدأ مهمة التبشير.[3]

[1]– حليمة بن سعدية وسامية والي: المرجع السابق، ص 46–47.

[2]– مصطفى خياطي، الأوبئة والمجاعات، تر:يوسفي حضرية،ANEP،الجزائر،2013، ص 221.

[3]– كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 12.

المبحث الثالث: سقوط الإمبراطورية:

عرف عهد نابليون الثالث ازدهار في حركة الاستيطان الأوربي في الجزائر المستعمرة، إلا أن تبنيه لفكرة المملكة العربية واعتبار نفسه إمبراطور للفرنسيين ودعمه للإدارة العسكرية، وعرضه لخيار المواطنة من خلال إصداره قانون سيناتوس كونسيلت في 14 جويلية 1865م، جعل المستوطنين يعلنون عدائهم للإمبراطورية.[1]

وكان مطلب تطبيق الإدماج واضحا جليا برفضهم للحكم العسكري، فبرغم من تطبيق سياسة التهجير والاستيطان إلا ان الأوربيون لم يرضوا ويقتنعوا به، فأخذوا يشنون حملات في الصحف ضد السلطة العسكرية والمكاتب العربية ونادوا بتحقيق الإدماج السياسي وذلك بنزع الأراضي وتشجيع بيعها للأوربيين[2] حيث أعتبر المستوطنون الإدارة العسكرية والمكاتب العربية مسؤولتين عن مجاعة 1867-1868 التي حلت بالجزائر، فتخذوها كذريعة لضرب النظام العسكري[3]

أصبح للمعمرين اليد الطولة في سياسة نابليون الداخلية، حيث شعر هذا الأخير بالضعف حيال المستوطنين الأوربيين بالجزائر، فحاول إرضائهم عن طريق إصدار مرسم 31ماي1870، حيث يتحرر رؤساء العمالات الثلاث في الجزائر من القيود المفروضة عليهم من طرف السلطات العسكرية، و بحسب هذا المرسوم فإنهم صاروا يتمتعون بالاستقلال النام في العمل، وينحصر العسكريون في المناطق العسكرية،

---

[1]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص126.

[2]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا، المرجع السابق، ص487-488

[3]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 68.

ولا تكون لهم السلطة على المناطق المدنية، حيث كان مصدر التوتر الذي حدث بين المدنيين و العسكريين الفرنسين هو أن الحكم الفرنسي كان عسكريا منذ الاحتلال، فالحكم كان في يد الحاكم العسكري[1]

وفي 11 جوان 1870م أصدر الإمبراطور مرسوما جديد يصب في مصلحة المستوطنين، ينص على إجراء الانتخابات في المناطق المدنية واختيار الأعضاء الذين يمثلونهم في المجالس العامة، أثارت هذه التنازلات غضب الجيش والحاكم العام ماكماهون الذي استقال من منصبه احتجاجا على سياسة الخضوع والضغط على الإمبراطور لنقل السلطة الى يد الأوربيين[2]

عند اندلاع الحرب الفرنسية البروسية عام 17 جويلية 1870، غادرت الفرق الفرنسية من الجزائر إلى ميدان الحرب بأوروبا ابتداءا من اليوم الموالي من الشهر جويلية و استدعي مأكماهن لجبهة الراين يوم 26 جويلية[3] وقد طلب الشيخ المقراني المشاركة بالحرب كونه من المقربين للإمبراطور و عائلته من أقوى العائلات الجزائرية و أكثرها ارتباطا بالحكم العسكري[4] لكن كانت نتيجة الحرب الهزيمة لفرنسا و أسر الإمبراطور وبذلك سقوط الحكم الامبراطوري و أعلنت الجماهير الساخطة في 04

[1]–عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 137

[2]– عمار بوحوش، المرجح نفسه.

[3]–عمار بوحوش، مرجع سابق ص 137.

[4]– صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة،1999، ص 59.

سبتمبر 1870م قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة[1]، وقامت حكومة الدفاع الوطني التي تشكلت في فرنسا بإجراءات ضد الحكم العسكري، حيث أصدر وزير العدل في حكومة الدفاع المدني، السيد كريميو جملة من القرارات في إنهاء الحكم العسكري في الجزائر و إعطاء السلطة المطلقة للمعمرين، و بناء على هذه المراسيم الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1870م تقرر:

-إلغاء منصب الحاكم العام بالجزائر التابع لوزارة الحرب ويعوض بحاكم عام مدني يوضع تحت تصرفه ثلاثة رؤساء عمالات أو رؤساء مقاطعات إدارية.

-تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط، ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية.

-يقوم الحاكم العام الذي يتم تعيينه من طرف مجلس الوزراء بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.

-يقوم رؤساء العمالات بإنشاء مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسين فقط، وفي كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتعيين سبعة مسلمين.

ثم حصل إعلان المرسوم الثني الذي سمح لليهود أن يتحصلوا الجنسية الفرنسية ويشاركوا ف الحكم مع الأوربيين الغزاة، ولذلك بقي أبناء البلد الأصلين محرومين من المشاركة السياسية.[2]

---

[1]-عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية،2014م، ص288.

[2]- عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 138.

بهذا انتهى الصراع لصالح المدنيين وبتغيير النظام إلى جمهوري حصل الاندماج الكلي بين الجزائر وفرنسا، بالنسبة للكولون فقد أصبحت مصالحهم مرتبطة مباشرة بالوزارات المعنية في بلادهم وأصبح لهم نواب كمواطنيهم وخضعوا لكل القوانين، فكانت عملية الاندماج كاملة[1]وتم الاعلان عن قيام الحكم المدني يوم 09 مارس 1871م[2].

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق،ج6، ص 369.

[2]– محمد عيساوي و نيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830م–1871م، دار كنوز الحكمة، الجزائر،2011، ص127.

الخاتمة

عملت فرنسا بعد سقوط الأمير عبد القادر ومقاومته على توطيد تواجدها بالجزائر، فألحقت الجزائر بها سياسيا ودستوريا في عهد الجمهورية الثانية 1848م-1852م فأصبحت تابعة لوزارة الحربية في باريس، وبعد سقوط الجمهورية الثانية وقيام الإمبراطورية الثانية1852م-1870م تغيرت السياسة نحو الجزائر من موالية للمستوطنين الى موالية للعسكريين الى حامية للأهالي(سياسة المملكة العربية) حتى سقوطها، فقد تميزت السياسة الفرنسية في هذه الفترة بالتذبذب لأسباب خارجية وتارة داخلية، كما عمل العنصر البشري دورا هاما سوءا بأفكاره أو أعماله.

كانت السياسة الفرنسية في عهد الإمبراطورية الثانية "كالسم في العسل "بالنسبة للأهالي الذين فضلوا البقاء على الهجرة الى المشرق، فذاقوا الويلات من سياسات الاستعمار مباشرة كالاستحواذ على الأوقاف وأراضي الرعي والغابات مثلا وفقدان أرضي العرش وبيع الممتلكات لسداد الديون وبطريقة غير مباشرة كالموت الماشية بسبب منع الرعي في أراضي الدومين وارتفاع أسعار الاعلاف والمجاعات التي كان سببها تغير النظام الزراعي والمعيشي للجزائر بنظام يقوم على الرأسمالية.

كما عمل الاستعمار على إدماج الأهالي و طمس هويته وكان القضاء أحد أهم القضايا التي واجهها الجزائريون، فقد حاول الاستعمار القضاء على الدين بالقضاء على الشريعة التي كانت مصدر التقاضي عند الجزائريين، و كان للقضاة نصيب من القوانين

المجحفة التي تعطل عمله تارة أو تجعله قابلا للاستئناف في محاكمها وتارة تجعل رأيه مجرد استشارة، كما أحدث منصب قاضي الصلح لكي يحل في منصب القاضي المسلم ، كما منحت حق اختيار بين التقاضي عند القضاء الإسلامي و عند القضاء الفرنسي، كما جاء قانون المشيخي 14 جويلية 1865م مكملا لهذه الخطوة وفتح باب التجنيس للجزائريين عبد التخلي عن أحولهم الشخصية.

فالجزائري في هذه الفترة خسر أرضه وماله ظلما ولا يجد منصفا يعيد له حقه فالمحكمة فيها قضاة فاسدون موالون للاستعمار والقضاء الفرنسي قضاء عنصري كافر ظالم، فكان الجزائري محاصرا لا يمكنه طلب المساعدة من دولة أخرى لكونه مواطنا فرنسا في اعينهم، ورعية بنسيبة لفرنسا،لا يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية الكاملة التي يمكنه الحصول عليها بالتنكر لدينه وأهله. فكان الفقر وطأطأة الرأس ملازمين له حتى كانت المجاعة فجعلت منه اكل لحوم بشر، وأستغل الفرنسيون عظمة حاجته وفاقته فدعوه للمسيحية مقابل لقمة خبز، فكان التنصير محاولة جديدة لهدم مقومات الشعب الجزائري، فبعد محاولة غزو أرضه وعقله وبطنه حاولت غزو قلبه وأخذ أعز ما يملك.

كان سقوط الإمبراطورية عام 1870م وقيام النظام المدني وبذلك بدأ عهد جديد على الجزائر أوله بخيانة اليهود لهذه الأرض بتجنسهم وهذا العهد هو عهد حكم الكولون.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا–قائمة المصادر الأجنبية:

1- Bel Alfred, L'enseignement des indigènes musulmans dans les écoles qui leur sont spéciales en Algérie, congrès de l'Afrique du nord, Paris,1908.

2- Bonaparte Louis-Napoléon, Hautpoul Alphonse, Decret sur les écoles musulmanes primaires françaises en Algérie, L'enseignement du Français à l'école primaire, Institut national de recherche pédagogique, Paris, Tome 1 : 1791-1879

3- Bonnardot J, La presse algérienne sous la Seconde République (février 1848-décembre 1851). 1848 et les révolutions du XIXe siècle, Tome 39, Numéro 180, juin 1948.

4- Ch. Roussel, la justice en Algérie : les tribunaux indigènes, revue des deux mondes (1829-1971)، Vol.16, no.3, 1er aout 1876.

5- COLLOT Claude, Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830 – 1962), Éd. Du CNRS, Paris, 1987

6- Darest Rodolphe,de la propriété en Algérie, deuxième édition, challam le ainé, Paris, 1864

7- Estoublon(R) et lefébure(A),codede l'Algérie annoté,1830-1895,Alger,1896.

8- Fréderic GODIN. De l'application du droit Musulman en Algérie, Thèse pour le Doctorat 1900, édit Alger Typographie Adolphe Jourdan ,1900.

9- G,G,A,tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie, ,imprimerie,Paris,1864.

10- G.Hanotaux et A.Martineau, Histoire des colonies française et de l'expansion de la France dans le monde ,Librairie Plon,Paris,1930, tome 2.

11- Général Auguste-Alexandre Ducrot, d'après sa correspondance, 1839-1871, V2, Edit. Plon, Paris 1895.

12- Horace Giraud, Le gouvernement de l'Algérie: trente mois de ministère spécial, revue contemporaine, 2°série-tome dix-neuvième, 1881.
13- I. URBAIN (G. VOISIN), L'Algérie pour les Algériens, Paris, Michel Lévy frères, 1861.
14- Isidore Cahen,'' Chronique Israélite de la Quinzaine'', Archives Israélites, Bureau des archives Israelites, N°5, Paris,1 mars1864
15- J.e.sator,de la naturalisation en Algérie (sénatus-consulte du 5 juillet 1865) musulmans, israélites, européens,librairie-éditeurs,paris,1865.
16- Joseph Napoléon, circulaire du05 décembre 1858, bulletin Officiel de l'Algérie et des colonies, Paris,1858.
17- Justice ; Direction des affaires civiles et du sceau (1840-1964), Répertoire (20020495/1-20020495/25).
18- Le duc de Dino. Mémoire sur la colonisation de l'Algérie, Paris, IMPRIMERIE ET FONDERIE DE RIGNOUX, 1847.
19- Léon HORRIE, Essai sur la juridiction du cadi en Algérie, Thèse pour le Doctorat en Droit, présentée et soutenue le 22 Décembre 1934. Edit Imprimerie BACONNIER Frères, Alger, 1934.
20- M. Bequet, L'Algérie en 1848, tableau géographique et statistique, librairie de L. HACHETTE, Paris,1849.
21- M. E. ROUARD DE CARD, ÉTUDE SUR LA NATURALISATION EN ALGÉRIE, BERGER-LEVRAULT ET Cie, LIBRAIRES-ÉDITEURS, Paris,1881
22- M. Jules Vallier, Colonisation de l'Algérie, librairie L.Curmer, Paris, 1848.
23- Marcel, Émerit. "Les déportés de 1848" ،1848 et les révolutions du XIXe siècle, Tome 39, Numéro 181, novembre 1948.
24- Maurice POULARD, L'Enseignement pour les indigènes en Algérie, Impr Administrative, Alger, 1910.
25- Moulin et Jaque Félix Antoine, Colonisation française de L'Algérie et voyage de Napoléon III en 1865

26- Moulin et Jaque Félix Antoine، l'Algérie photographiée : Province d'Alger.
27- Par l'empereur au Maréchal De Mac Mahon, Lettre sur La politique de la France en Algérie, Imprimerie Impérial, Paris,1865.
28- Vaillant, RAPPORT A L'EMPEREUR 14mars 1857, bulletin officiel des actes du gouvernement de l'Algérie, impremerie du gouvernement, Alger,1858.

ثانيا- قائمة المراجع:

أ- المراجع العربية:

29-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ثلاث أجزاء، عالم المعارف، الجزائر، طبعة خاصة،2009، ج1.

30-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1945)، ج10، دار البصائر، الجزائر، ط3، 2009، ج5-6.

31- ارزقي شويتام، "سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830م-1914م"، مجلة التاريخ، جامعة الجزائر، العدد 02، 2020م.

32- اسيا بلحسين رحوي، وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، ع7، ديسمبر 2011، دراسات نفسية تربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

33- أعمال ملتقى الوطني الأول، العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م بولاية معسكر، طبعة خاصة وزارة المجاعدين،20-21 نوفمبر 2005، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر،2007م.

34- اندري برنيان واخرون، الجزائريون بين الماضي و الحاضر، تر:اسطنبولي رابحو منصف عشور، ديوان المطبوعات الجامعة الأكادمية، الجزائر،1984م.

35- بسام العسيلي، محمد المقراني وثورة 1871الجزائرية، ط1، دار النفائس، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ،1982م.

36- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830_1989)، ج1، دار المعرفة،2006م.

37- بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحت في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، ص2007.

38- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1870)، مطبعة دحلب.

39- خديجة بقطاش،الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر(1830_1871)،دحلب للنشر،2007.

40- د. سمير أبيش، أهداف وخصائص السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر،مجلة الدراسات والبحوث االجتماعية – جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي العدد32 ،سبتمبر 2،ص 129.

41- رحيم محياوي، دارسة مستقبلية الإستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين منشورات، باجي مختار، الجزائر ،2006م.

42- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)،موفم للنشر،الجزائر،2010.

43- سعدي مزيان، النشاط التبشيري للكردينال لافيجري في الجزائر (1867-1892)،ط1،الجزائر،2009م.

44- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار (1827م-1871م)، تر: المعهد العربي العالي، دار الأمة، ط1، ص629.

45- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ت: عيسى عصفور، منشورات عبيدات بيروت، باريس، ط1 ،1982، ص46.

شـــاوش حباشـــي، من مظاهر الروح الصـــلبية للإســـتعمار الفرنســـي بالجزائر (1830-1962)،د،ط،دارهومة، الجزائر ،دس. الشروق،للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر.

46- صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، ت : رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1974، ص51.

47- صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999م.

48- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر1830-1870، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،1984م.

49- الصلابي علي محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال وسيرة الأمير عبد القادر، تاريخ الجزائر لما قبل الحرب العالمية الأول، دار المعرفة، بيروت.

50- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق تاريخية في تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1900، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984م..

51- عبد الرحيم الجزائري، تاريخ حركة التنصير في الجزائر، مجلة العصر، العدد107، الجزائر ،2004م.

52- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية،2014م.

53- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ،شركة دار الأمة، الجزائر ،ط 1، 2013م.

54- عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1839_1873)، قسم التاريخ، المركز الجامعي مصطفي اسطنبولي، معسكر، أعمال الملتقي الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830_1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص138.

55- عدة بن داهية، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962.

56- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي (1830م-1870م)،تج:جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت ،ط1، 1983م.

57- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار البصائر، الجزائر، ط 3، 2008.

58- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830م-1962م، د.م.ج، الجزائر,1955م.

59- عميراوي احميدة، أثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830_1954)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدرسات والبحت في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر ،2007م.

60- فيليب رينييه، السانسيمونيون في مصر 1833-1851، تر: أمل الصبان وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى،2011م.

61- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830_1954)،تج:محمد المعراجي ،منشورات anep، 2008م.

62- محمد الطاهر وعلي،التعليم التبشيري في الجزائر من 1830إلي 1904،دراسة تاريخية تحليلية ،دط،منشورات ،دحلب.

63- محمد عيساوي ونبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830م-1871م، دار كنوز الحكمة، الجزائر،2011م

64- محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب-موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م.

65- مصطفى خياطي، الأوبئة والمجاعات، تر:يوسفي حضرية،ANEP،الجزائر،2013م.

66- مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر، والجزائر (1833م-1870م)، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

67- مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية ،2014م.

68- نور دين إيلال، المرسوم المشيخي 22افريل 1863 في الجزائر والمواقف المختلفة منه،مقال،جامعة البليدة .

69- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص13.

ب-المراجع الأجنبية:

Aissa Kadri et Ahmed Ghouati, Enseignants et instituteurs en Algérie 1945-1965, institut Maghreb Europe, 2006.

70- Anceau Eric, Deux façons de concevoir et d'appliquer la politique coloniale ? Le Prince Napoléon et Prosper de ChasseloupLaubat, ministre de l'Algérie et des Colonies (juin 1858-novembre 1860), In : L'esprit économique impérial (1830-1970), Groupes de pression & réseaux du patronat colonial en France & dans l'empire, Paris, 2008.

71- Anne Girollet, la politique de la IIe République un assimilationnisme modéré, revue française d'histoire d'outre-mer, tome85, n°320,3e trimestre1998.

72- BENACHENHOU, Formation du sous-développement en Algérie 1830-1962, Alger, E.N,1978.

73- Gpillmann Georges, ''le royaume arabe d'Algérie'', revue du souvenir de napoléonien, n°266, 1972.

74- Kamel KATEB, Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale, Insaniyat n°s 25-26, juillet – décembre 2004.
75- Katan Yvette, Les colons de 1848 en Algérie : mythes et réalités, In: Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 31 N°2, Avril-juin 1984.
76- Valérie Assan, Naturalisation et émancipation, in : les consistoires israélites d'Algérie au XIX^{e} siècle, éditeur Arman Colin, 2012.
77- Yvonne Turin, Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale (Ecole, médecine, religion), 1830-1880, ENAL, Algérie, 1983.
78- Yvonne Turin,''Histoire du système d'enseignement colonial en Algérie'',In :la France et l'Algérie :leçond'histoire, Insitutut national de recherche pédagogique,Lyon,2007.

ثالثا-الدوريات:

79- بلقاسم ميسوم، سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1830م-1870م، جملة علوم الإنسانية والاجتماعية، العدد99، جامعة بسكرة، جوان 2017م.

80- بن يوسف محمد الأمين، "الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851 والمسألة الاستيطانية في الجزائر"، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد05، العدد03، 2021م.

81- سلاطنية عبد القادر، دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر، مجلة البدر، الحجم 03، العدد03، مارس2011م.

82- عبد القادر بوتشينة، لافيجري والتنصير في الجزائر، مجلة أفاق علمية مج1، ع2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،20-5-2019م.

83- فؤاد عزوز،"انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري 1830م-1900م"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد16، العدد03، سبتمبر 2020م.

84- نور دين إيلال، '' المرسوم المشيخي 22افريل 1863 في الجزائر والمواقف المختلفة منه''، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الحجم 08، العدد02، جامعة البليدة،2017م.

رابعا: الرسائل الجامعية:

85- أحمد سيساوي، البعد البايلكي في المشاريع السياسة الإستعمارية الفرنسية من فالي إلي نابليون الثالث، (1838م-1871م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة علوم، في التاريخ الحديث والمعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ،قسم التاريخ، جامعة قسنطينة (2) ،2013-2014م.

86- بن زينب أمينة،التطورات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للجزائر (1830_1954)،أطروحة دكتوراه في الطور الثالث،قسم التاريخ، كلية العلوموالإنسانية والإجتماعية، جامعة مصطفي إسطنبولي،معسكر،2020_2021م.

87- حميد قزتلي، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830_1907)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة الجزائر 2، بوزريعة ،2009-2010م.

88- دليلة رحمون، السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وأثارها على المجتمع الجزائري (1830_1914)، مذكرة لنيل الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013م.

89- سليمة بن نيفة، الإستيطان والتوزيع الجغرافي للمستوطنين في الجزائر خلال فترة الإحتلال (1830_1870)، مذكرة شهادة الماستر، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية،2015-2016م.

90- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830_1930)، أطروحة دكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الأثار،جامعة الحاج لخظر،باتنة،2013-2014م.

91- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830م-1930م)، رسالة دكتورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2014م.

92- محمد الحاكم بن عون، المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي (1830_1954)، أطروحة دكتوراه، العلوم في التاريخ العام،قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية،جامعة باتنة، 2018-2019م.

93- مصطفى عبيد، الجزائر في كتابات توماس إسماعيل أوربان 1812-1884، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،2008م.

94- مغزيلي عبد القادر،التعليم الفرنسي في الجزائر 1962-1965، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، علوم إنسانية ،قسم التاريخ، 2016-2017 .

خامسا-الملتقيات:

95- أعمال ملتقى الوطني الأول، العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م بولاية معسكر، طبعة خاصة وزارة المجاعدين،20-21 نوفمبر 2005، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر،2007..

سادسا-مواقع الكترونية:

95- http://www.senat.fr

96- https://books.openedition.org

97- https://collections.louvre.fr/en/ark:/53355/cl010389741

98- https://data.bnf.fr

99- https://gallica.bnf.fr

100- https://www.larousse.fr

101- https://www.napoleon.org

102- https://www.persee.fr

103- nationale.fr

104- https://www.wikipedia.org/

الملاحق

صورة الامبراطور نابليون الثالث[1]

[1]– https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b53018693m#

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

-صورة من رحلة الامبراطور الثانية الى الجزائر7جوان 1865م[1]

[1] -Moulin et Jaque Félix Antoine , Colonisation française de L'Algérie et voyage de Napoléon III en 1865,photo n°07, https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b8438906z/f19.item.

صورة مجلس قضائي إسلامي وقائد المكتب العربي بالعاصمة [1]

[1] Moulin et Jaque Félix Antoine, Op.cit., photo n°34.

صورة للمترجم والصحفي لإسماعيل أوربان[1]

[1] – https://fr.wikipedia.org/wiki/Isma%C3%BFl_Urbain#/media/Fichier:IsmaelUrbain.jpg

المارشال دو ماكماهون على اليمين[1]

[1] – Moulin et Jaque Félix Antoine، l'Algérie photographiée: Province d'Alger ،photo n°25, https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b10537612z/f25.item#.

صورة لمجاعة 1867-1868 م[1]

-مدرسة عربية فرنسية تحت رقابة المكتب العربي.[2]

[1] - https://babzman.com/1866-1868-annees-de-desastres/

[2] - Moulin et Jaque Félix Antoine، l'Algérie photographiée: Province d'Alger ،photo n°38, https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b10537612z/f119.item#.

-المسيد (مدرسة عربية) الجزائر العاصمة. [1]

-مدرسة لتعليم بنات المورين تحت تصرف المعلمة لوسي. [2]

[1]- Moulin et Jaque Félix Antoine، l'Algérie photographiée: Province d'Alger ،photo n°39, https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b10537612z/f122.item#.

[2]- Moulin et Jaque Félix Antoine، l'Algérie photographiée: Province d'Alger ،photo n°41, https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b10537612z/f128.item#.

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة
المقدمة	4-1
الفصل الأول: أوضاع الجزائر على عهد الجمهورية الثانية 1848م-1852م	
المبحث الأول: الأوضاع السياسية للجزائر 1848م-1852م	9
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية للجزائر 1848م-1852م	14
المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية للجزائر 1848م-1852م	21
الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية في عهد الإمبراطورية الثانية 1852م-1870م	
المبحث الأول: السياسة الإدارية في عهد الإمبراطورية الثانية	
المطلب الأول: وزارة الجزائر والمستعمرات 1858م-1860م	27
المطلب الثاني: المملكة العربية1860م-1870م	34
المبحث الثاني: السياسة القضائية في عهد الإمبراطورية الثانية	
المطلب الأول: أهم المراسيم القضائية 1852م-1870م	39
المطلب الثاني: قانون السيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865م	46
المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية في عهد الإمبراطورية الثانية	
المطلب الأول: الهجرة والاستيطان 1852م-1870م	55
المطلب الثاني: قانون السيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863م	62
المبحث الرابع: السياسة الثقافية في عهد الإمبراطورية الثانية	
المطلب الأول: السياسة التعليمة	79
المطلب الثاني: سياسية التنصير.	87
الفصل الثالث: انعكاسات السياسة الاستعمارية	

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية	101
المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية	106
المبحث الثالث: سقوط الإمبراطورية وانعكاسها على الجزائر	110
الخاتمة	115
الملاحق	118
القائمة البيبليوغرافية	126
الفهرس	137

الملخص باللغة العربية

عنوان المذكرة: «السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر عهد نابليون 1852م-1870م».

ناقشنا فيه مراحل الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، التي تجسدت في فترة الإمبراطورية الثانية، أي: عصر حكم الإمبراطور نابليون الثالث، الذي اتسمت سياسته بالتطرق إلى مختلف الميادين، في مجال الإدارة مثل إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات وسياسة المملكة العربية، في الاقتصاد بتشجيع الاستيطان وسن قوانين تيسر حيازة الأراضي (**Senatus Consulte 1863**) وتدمير المجتمع الجزائري، وظهرت سياسته في محاولة لتحقيق الاندماج، حيث شملت القضاء والدين والتعليم والأحوال الشخصية (**Senatus Consulte 1865**)، تسببت هذه السياسة في تدمير النظام الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى حدوث كوارث وتداعيات كادت أن تقضي على الجزائريين (الفقر والهجرة والمجاعة والأوبئة).

The summary in English

The title of the thesis: "French colonial policy in Algeria during the era of Napoleon 1852-1870." In it, we discussed the stages of the French colonial presence in Algeria, embodied in the period of the Second Empire, that is, the era of the rule of Emperor Napoleon III, whose policy was characterized by touching upon various fields, in the administration field such as the establishment of the Ministry of Algeria and the colonies and The policy of the Arab kingdom, in the economy by encouraging settlement and enacting laws that facilitate the acquisition of land (Senatus Consulte 1863) and the destructuring of Algerian society, his policy was featured by an attempt to achieve integration, it involved the judiciary, religion, education and personal status (Senatus Consulte 1865) This policy caused the destruction of the economic and social system, which caused disasters and repercussions that almost vanished the Algerians (poverty, immigration, famine and epidemics).